الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري

تأليف

دكتورة
أميرة علي توفيق
مدرسة النحو والصرف بكلية البنات
جامعة الأزهر

١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م

مطبعة البرلمان بالعباسية
مكتبة الزهراء
الإدارة ٨ ش عبد العزيز عابدين القاهرة
ت ٣٩١٦٥١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــــــديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وبعد .

فالكتاب الذى بين أيدينا مكمل للكتاب السابق « الجملة الفعلية عند ابن هشام الأنصارى » والفكرة الرئيسة فى الكتابين تقوم على أساس أن الجملة هى الموضوع الأساسى للدراسة النحوية ، ذلك أن كل كلام ليس سوى مجموعة من الجمل المفيدة .

وعلى الرغم من أن الجملة هى الوحدة التى يتألف منها كل كلام ، وأنها المركب الذى يحمل فى ثناياه فكرة تامة ، وأنها هى التى يعبر بها المتكلم عما ينشأ فى نفسه من أفكار ، وبها تنقل هذه الأفكار الى غيره من الناس ، على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة فى التعبير والافصاح والتفاهم ، فقد كان حظها من عناية النحاة قليلا جداً ، إذ لم يتعرضوا الكلام عليها إلا فى ثنايا موضوعات أخرى ، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا عرضا فى طيات الفصول والابواب ، ولم يشيروا إليها إلا مضطرين حين يعرضون فى أبواب المبتدأ والخبر والنعت والحال،عن الخبر والنعت والحال الجملة ، وكذلك حين يتكلمون فى موضوع الشرط الذى ينبنى على جملتين [جملة] الشرط وجملة الجواب ، وغير ذلك من الموضوعات المتفرقة بين دفتى كتاب النحو . ولا أعلم من النحاة من عنى بالجمله وأنواعها وأقسامها ، وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام الانصارى فى كتابه « مغنى اللبيب » .

وإذن فدراسة الجملة فى الاساس الصحيح لدراسة النحو ، من حيث كونها الاساس الذى ينبنى عليه الحديث ، وإذا تناولت فى هذه الدراسة الكلمة ، فانما أتناولها من حيث هى جزء من مركب تام ، ومن حيث كونها عمدة (مسنداً أو مسنداً إليه) ، ومن حيث كونها فضله أو تابعا ، ومن حيث كونها منسوبا إليها نسبة لاتعبر عن فكرة تامة ، ولايصح الاكتفاء بها أوالسكوت عليها ، وهى النسبة التى يسميها النحاة (الاضافه)

وتنقسم دراسه الجملة فى نظرى إلى قسمين : القسم الاول ، يبحث فى الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، وطبيعتها ، وأجزاؤها ، ومايطرأ على أجزائها الرئيسه وغير الرئيسه فى أثناء التأليف ، من تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار ، وذكر وحذف . والقسم الثانى ، يعنى بالجملة بوصفها كلاً يعبر عن معنى معين ، كالنفى والاستفهام والتوكيد والشرط إلى آخره . و بمعنى أوضح فالقسم الثانى ، يعنى بما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التى تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفى وأدواته ، والاستفهام وأدواته ، إلى غير ذلك من المعانى العامة التى يعبر عنها بالأدوات ، وتمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول ، وباختصار فان القسم الثانى من دراسه الجملة عندى ، يعنى بالجملة بوصفها أسلوبا من أساليب التعبير المختلفه .

أما القسم الاول من دراسة الجملة ، فقد تناولته فى كتابين ، كل كتاب استقل بنوع من نوعى الجملة فى اللغة العربيه . تناول الكتاب الاول الجملة الفعليه ، والكتاب الثانى وهو الذى بين أيدينا ، اختص بالجملة الاسميه .

وأما القسم الثانى من دراسة الجملة فقد تناولته فى كتاب مستقل تحت عنوان « أساليب التعبير النحوية » .

ولما كنت أدرس لطالبات جامعة الأزهر شرح ابن هشام على ألفية ابن مالك في كتابه) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، فقد رأيت أن أجمع بين الدراسة النحوية التي تنبني على دراسة المركب النحوي المسمى « جملة مفيدة » ، وبين آراء (ابن هشام الانصاري) النحوي الوحيد الذي فطن إلى ما للجملة من أهمية في حد ذاتها ، لذلك سنتناول هذا الكتاب الجملة الاسميه عند (ابن هشام) ، مع شرح مايصعب على الدارس من عباراته وتراكيبه ، وإظهار موضع الشاهد فيها ، وتبيين الفروق الأساسيه بين المذهبين البصري والكوفي ، وتوضيح اتجاه (ابن هشام) نحو المذهبين .

سأتكلم عن الركنين الرئيسيين للجملة الاسميه : المبتدأ والخبر ، شروطهما وأنواعهما ، والموضع الأصلي لكل منهما في الجملة ، ومواضع تقديم وتأخير ، وحذف وتقدير كل منهما ، ذلك أنه لايلزم أن تحتوي الجملة الاسمية على العناصر المطلوبة كلها ، فقد تخلو من المسند إليه لفظا ، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوها من المسند إليه في نحو (عزاءٌ جميلٌ) و (في عنقي لأثأرَنَّ حتى أفوز) ، ومن المسند في نحو (خرجت فاذا اللص) ، ونحو قولنا (عمرٌو) في جواب من سأل : من زارك أمس ؟ ، ونحو (لولا النيلُ لأصبحت مصر صحراء قاحلة) .

وأتكلم بعد ذلك عن العوامل التي تنسخ أحكام الجملة الاسميه : أنواعها وعملها وحالاتها المختلفه من حيث العمل والتعليق والالغاء - وأخيرا أتكلم عن الجملة الاسميه التي لها موضع من الاعراب ، والجملة الاسميه التي لاموضع لها من الإعراب .

ويتناول هذا الكتاب التوابع بالبحث ، من حيث كونها من مكملات الجملة الاسمية . وبذلك أكون قد استوفيت فى الكتابين الكلام عن الجملة فى اللغة العربية بقسميها : الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، من حيث أركانها الرئيسة (المسند إليه والمسند) ، والمكملات المنصوبة والمجرورة ، والتوابع التى ليس لها إعراب مستقل ، بل انها تتبع غيرها فى إعرابها .

وأعتقد أن دراسة النحو بهذه الطريقة توجد حلولا سهلة لكثير من مشكلات النحو ، وتذلل كثيرا من عقده التى تصعب على الدارسين ، وخصوصا المبتدئين والشداة من طلاب العلم ، الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم .

أميره على توفيق

العجوزة ٣١ يناير ١٩٧١

يقسم النحاة الجملة فى اللغة العربية إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية . ويحددون الجملة الاسمية بأنها الجملة التى تبدأ باسم ، والجملة الفعلية بأنها الجملة التى تبدأ بفعل حقيقة أن كل جملة تتكون من ركنين أساسيين هما المسند إليه والمسند ، غير أن نظام تركيب الجملة يختلف فى الجملة الاسمية عنه فى الجملة الفعلية . فالجملة الاسمية تبدأ دائماً بالمسند إليه ويسمى المبتدأ ، ويليه المسند أو الخبر . أما الجملة الفعلية فتبدأ دائماً بالمسند أى الفعل ثم يليه المسند إليه أى الفاعل أو نائب الفاعل .

(المبتـــــــدأ)

المبتدأ هو الركن الأول فى الجملة الاسمية ، أى المسند إليه وهو موضوع الكلام المتحدث عنه .

تعريفه :

هو اسم أو بمنزلته ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به .

الاسم الصريح : نحو (الله) فى (اللهُ ربُّنا) ، و (محمدٌ) فى (محمدٌ رسولُنا)

والذى بمنزلة الاسم الصريح : نحو المصدر المؤول من (أنْ) والفعل (وأنْ تصوموا) فى قوله تعالى (وأنْ تصوموا خيرٌ لكم) لأنه فى تأويل (صومُكم) وخبره (خيرٌ لكم) .

ونحو المصدر المأخوذ من همزة التسوية بعد (سواء) والفعل فى قوله تعالى

(سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) حيث يعرب (سواءٌ) خبرا مقدما ، والمصدر المسبك من همزة التسوية والفعل (أأنذرتهم) وتقديره (إنذارُهم) مبتدأٌ مؤخر ، وجملة (لم تنذرهم) معطوفة على جملة (أأنذرتهم) . وسبك المصدر بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية ، شاذ في غيرها .

ونحو المصدر المأخوذ من الفعل و (أنْ) المقدّرة (تسمعَ) في نحو (تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه) فتسمع مبتدأٌ وهو في تأويل (سماعك) وقبله (أنْ) المقدّرة . وسبك المصدر هنا شاذ لعدم وجود حرف مصدريّ .

ويتضح لنا من الأمثلة السابقة أن الاسم قد يؤول من (أنْ) المصدرية والفعل ، أو من همزة التسوية بعد (سواء) والفعل ، أو من (أنْ) المحذوفة والفعل ، سواء بقى عملها أم حذفت وقدّرت وزال عملها .

والمجرد عن العوامل اللفظية : هو ما كان غير مسبوق بكلمة من الكلمات التي تعمل الرفع فيما يجئ بعدها من الكلمات مثل (كان) ، مثال ذلك (الجنودُ يفدون وطنَهم بأرواحهم) فكلمة الجنود تعرب مبتدأ ، وهي غير مسبوقة بأي عامل من العوامل اللفظية ، التي تؤثر في إعراب الكلمة التي تجئ بعدها ، فهي مجرّدة عن العوامل اللفظية .

والذي بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظية : أي الذي يعتبر غير مسبوق بعامل لفظي على الرغم من وجود عامل قبله ، كما يحدث عندما يسبق المبتدأ بحرف من حروف الجر الزائدة ، أو بحرف من الحروف الشبيهة بحرف الجر الزائد مثل لعل ورُبَّ ، وذلك لأن حرف الجر الزائد كعدمه . مثال حرف الجر

الزائد (خالق) فى قوله تعالى (هَلْ مِنْ خالقٍ غيرُ الله) فالمبتدأ فى هذه الجملة كلمة (خالق) ، وقد دخل عليه حرف الجر الزائد (من) فاشتغل المحل أى آخر حرف فى الكلمة وهو القاف الذى تظهر عليه علامة إعراب المبتدأ (الضمة) ، اشتغل حرف القاف بحركة حرف الجر الزائد أى الكسرة . و يعرب المبتدأ فى هذه الحالة كما يلى : (خالق) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على القاف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

مثال آخر لهـــذه الحالة ، (حسبُ) فى نحو (بحسبك درهمٌ) إذ أن الباء حرف جر زائد و (حسبُ) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الباء لاشتغال المحـــل بحركة حرف الجر الزائد (الباء) لأن وجود الزائد كعدمه كما يذكر النحاة .

ويعتبر سيبويه (أىّ) فى قوله تعالى (بأيِّكم المفتونُ) من هذا القسم أى أنها اسم استفهام مبتدأ ، و (كم) ضمير فى محل جر مضاف اليه ، و (المفتونُ) خبر المبتدأ .

كما يرى بعض النحاة أن (بالصوم) فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (يامعشرَ الشباب ، من استطاعَ منكم الباءة فليتزوجْ . . ومَنْ لم يستطع فعليه بالصوم) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة التى منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو (الباء) ، و (عليه) جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، والمعنى (الصومُ واجبٌ)

ومثال الحرف الشبيه بحرف الجر الزائد (لعل) فى قول الشاعر (لعلَّ أبى المغوار منك قريبٌ) و (ربَّ) فى نحو (ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته) ، فمجرور لعلَّ

ورُبّ في موضع رفع بالابتداء لأن (أملٌ) ، (رُبّ) يشبهان الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء.

والمخبرُ عنه أي الاسم الجامد الذي يتحدث عنه نحو (عمرُ بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين) فـ (عمر) اسم جامد ، أخبر عنه بـ (ثاني الخلفاء الراشدين)

أما نحو (نَزالِ) من أسماءِ الأفعالِ فلا يعرب مبتدأ لأنه غير مخبر عنه ، ثم إنه ليس بوصف.

والوصف : هو الاسم المشتق الذي يجرى مجرى الفعل في حركاته وفي عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك اسم التفضيل والاسم المنسوب.

إسم الفاعل نحو (قائم) في (أقائمٌ هذان الولدان) فقائمٌ في هذه الجملة إسم يعرب مبتدأ مرفوعا بالضمة الظاهرة ، أما نوع هذا الاسم فهو مشتقٌ ، ونوعه من المشتقات (اسم فاعل) ، و (هذان) فاعل لـ (قائم) لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع فاعلا وينصب مفعولا به إنْ وجد ، وقد سدّ الفاعل هنا مسدّ الخبر ، أو بعبارة أخرى أغنى عنه.

واسم المفعول نحو (مضروب) في (ما مضروبٌ التلميذان) ، فمضروبٌ اسم مشتق ، ونوعه من المشتقات (اسم مفعول) أما موقعه من الاعراب فمبتدأ ، و (التلميذان) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

والصفة المشبهة نحو (حسن) في (هل حسنٌ الوجهان) فحسنٌ اسم مشتق ونوعه من المشتقات صفة مشبهة ، وهو يعرب مبتدأ مرفوعا بالضمة الظاهرة

واسم التفضيل نحو (أحسن) في (هل أحسنُ في عينٍ هند الكحلُ منه في عينِ غيرِها) فـ (أحسنُ) اسم تفضيل ، وإعرابه مبتدأ.

والاسم المنسوب نحو (ما عربيٌّ الشاعران) فـ (عربيٌّ) اسم لحقت به ياء النسب.

وقد يكون الوصف مؤولا نحو (نوالك) في (لا نوالك أنْ تؤذِي أخي) فنوالك مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم المفعول أي (ليس متناوَلك) بمعنى (لا ينبغي لك تناوله) ، والمصدر المؤول من (أنْ) والفعل (أن تؤذي) في محل رفع فاعل (نول) سدّ مسد الخبر.

ويشترط في الوصف الذي يعرب مبتدأ أن يستغني بمرفوعه عن الخبر سواء أكان فاعله إما ظاهرا نحو (المحمدان) في (أمسافر المحمدان ؟) ، أم ضميرا بارزاً نحو (هما) في (أمسافرٌ هما ؟) وعلى هذا الاساس لا يصح أن نعرب الوصف (قائم) في (أقائمٌ أبواه زيد ؟) مبتدأ ، ذلك لأن المرفوع بالوصف (أبواه) غير مكتفى به ، أو بعبارة أخرى غير مستغنى به عن الخبر ، وذلك لأن الضمير في أبواه يحتاج إلى مفسّر يسبقه لذلك يعرب المثال السابق على أن (زيد) مبتدأ مؤخر ، و (قائم) خبر مقدم ، و (أبواه) أبوا : أصله أبوان فاعل الوصف مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون حذفت لاضافة الاسم إلى هاء الغائب . وهاء الغائب ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على المبتدأ (زيد) واشترط البصريون في الوصف الذي يرفع فاعلا أو نائب فاعل مستغنى به عن الخبر ، أن يتقدمه نفي أو استفهام . والنفي يشمل النفي بالحرف (لا - ما - إن لات) . ومن أمثلة المبتدأ الوصف المنفي بالحرف قول الشاعر :

خليلي ماوافٍ بعهدِيَ أنتما ∴ إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقاطِعُ

حيث اعتمد الوصفُ وهو (واف) على النفي بالحرف (ما) ، و (واف) اسم فاعل رفع فاعلا ضميرا بارزا (أنتما) سدّ مسدّ الخبر

ويشمل النفي ايضا النفي بالفعل (ليس) نحو (ليس قائم الولدين) فقائم اسم ليس ، و نحو (غير قائم الزيدان) فـ (غير) مبتدأ ، (قائم) مضاف اليه ،

و (الزيدان) فاعل قائم ، سد مسد خبر (غير) لأن المعنى (ماقائم الزيدان) فعومل (غير قائم) معاملة (ماقائم) .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو (إنما قائم الزيدان) ، لأنه بمعنى (ماقائمٌ إلا الزيدان)

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم ، ومن شواهد المبتدأ الوصف المعتمد على استفهام بالحرف قول الشاعر :

اقاطنٌ قومُ سلمى أمْ نووا ظعنا   إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قطنا

حيث اعتمد الوصف وهو (قاطن) على الاستفهام بالهمزة ، وهو اسم فاعل مبتدأ ، استغنى بمرفوعه أى فاعله (قوم) عن الخبر

والاستفهام بالاسم نحو (كيفَ عائدٌ التلميذان ؟).

أما الكوفيون فقد أجازوا أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به دون أن يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام . وعلى هذا الاساس فان قول الشاعر

خبيرٌ بنولِهبٍ فلا تكُ مُلغياً   مقالةَ لِهبيّ إذا الطيرُ مرّت

يجوز فيه وجهان من الإعراب . الوجه الاول ، وهو رأى البصريين أن الوصف هنا (خبير) لايصح انْ يعرب مبتدأ لأنه ليس مسبوقا بنفي أو باستفهام ، وإنما يعرب خبرا مقدما و (بنولهب) مبتدأ مؤخرا . فاذا قيل كيف يجوز أن يكون الخبر مفردا ، والمبتدأ جمعا ، فالجواب أنه جاز في هذا الموضع الاخبار بالمفرد (خبير) عن الجمع (بنو لهب) لأن خبير على وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كـ(صهيل) ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، وقد أعطى هذا الوزن حكم ماهو على زنته .

أما الوجه الثاني : وهو رأى الكوفيين فيقول ان الوصف هنا يعرب مبتدأ

فان قيل ، اذا كان الكوفيون يجيزون الابتداء بالوصف من غير ان يعتمد على نفي

أواستفهام فما الذى سوّغ الابتداء به وهو نكرة ؟ والجواب ، أنّ الذى سوّغ الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع هـو أن النكرة تعمل عمل الفعل ، وأنها ترفع اسما بعدها ، والعمل يعتبر من مسوّغات الابتداء بالنكرة ، و (بنو لهب) فاعل ا (خبير) ، وقد سدّ هذا الفاعل مسد الخبر .

عامل الرفع فى المبتدأ :

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل الرفع فى المبتدأ والخبر ، فالبصريون ويتفق معهم ابن هشام يرون ان المبتدأ مرفوع بعامل معنوى هو الابتـداء أى وقوعه فى بدء الجملة وأولها ، وهو مايعبر عنه النحاة بقولهم أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء أو التجرد للإسناد ويرى البصريون أيضا ان المبتدأ هو عامل الرفع فى الخبر ، وحاصل كلامهم أن المبتدأ يرفع بعامل معنوى هو الابتداء ، والخبر يرفع بعامل لفظى هو المبتدأ .

أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والخبر يترافعان ، أى أن المبتدأ هو عامل الرفع فى الخبر وهم يتفقون مع البصريين فى ذلك ، وأن الخبر هو عامل الرفع فى المبتدأ ، وهم يختلفون مع البصريين فى عامل الرفع فى المبتدأ ، إذ أن البصريين يرون أن عامل الرفع فى المبتدأ معنوى ، على حين يرى الكوفيون أن عامل الرفع فيه لفظى وهو الخبر .

أنواع المبتدأ : يمكن تقسيم المبتدأ على أساسين : الاول ، من حيث الجمود والاشتقاق . والثانى ، من حيث التعريف والتنكير .

١ ــ تقسيم المبتدأ من حيث الجمود والاشتقاق :

المبتدأ إما أن يكون اسما جامدا أو مشتقا . وقد مرّت بنا أمثلة كثيرة للمبتدأ الاسم الجامد . والمبتدأ الاسم المشتق إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعـول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو اسما منسوبا كما سبق أن ذكرنا ووضحنا .

والاسم المشتق الذى يقع فى أول الجملة ويرفع اسما بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل يسد مسد الخبر يشترط فيه أن يكون معتمدا على نفى أو استفهام، وله ثلاثة أحوال ، نوضحها كما يلى :

١ - إذا لم يطابق الوصف ما بعده فى الافراد والتثنية والجمع ، وجب أن يعرب مبتدأ ، أى إذا كان الوصف مفردا ، ومرفوعه مثنى أو جمعا نحو : (ما قائمٌ أخواك ؟) و (أناجحٌ المجتهدون ؟) و (أمسافرٌ اليومَ الطالباتُ ؟) فـ (قائمٌ وناجحٌ ومسافرٌ) يجب أن يعرب كلٌّ منها مبتدأ، ومرفوع كل منها (أخواك - المجتهدون - الطالبات) يعرب فاعلا سد مسد الخبر . ولا يصح أن يعرب الوصف فى الأمثلة السابقة خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا لأنه لا يصح أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفردا ، ذلك أن الخبر إذا لم يكن جملة ولا شبه جملة لابد أن يطابق المبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع .

٢ - إذا طابق الوصف ما بعده فى غير الافراد ، تعين أن يعرب خبرا ، وبعبارة أخرى إذا طابق الوصف ما بعده فى التثنية والجمع ، وجب أن يعرب خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخرا عند جمهور النحاة ، نحو: (أقائمان أخواك؟) و (أقائمون اخوتك ؟) ، فكل من (قائمان) و (قائمون) خبر مقدم ، وكل من (أخواك) ، و (إخوتك) مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس لأن الوصف إذا رفع إسما ظاهرا كان حكمه حكم الفعل فى لزوم الافراد ، أو بمعنى آخر أنه لا يمكن إعراب كل من (أخواك) و (إخوتك) فاعلا للوصف قبله إلا إذا كان الوصف مفرداً ، لأن الوصف حكمه حكم الفعل لا يثنى ولا يجمع عند تثنية أو جمع فاعله . وعلى هذا الأساس لا يجوز أن تعرب (أخواك) و (إخوتك) فى المثالين السابقين فاعلين للوصفين ، سداً مسد الخبر ،

لأن الوصف قبلهما غير مستوف لشرط الوصف الذى يرفع ما بعده ، وهو أن يكون مفردا .

٣ - إذا طابق الوصف ما بعده فى حالتى التذكير والتأنيث احتمل الوجهان ، أى جاز أن نعرب الوصف فى هذه الحالة مبتدأ أو خبراً مقدما ، نحو : (أقائم أخوك ؟) ، (أقائمة أختك ؟) ، و (ما مهزوم الجيش) فـ (قائم ، وقائمة ، ومهزوم) يجوز فيها وجهان من الأعراب : الأول ، أن كلا منها مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أخوك) فاعل لـ قائم سد مسد الخبر ، وكذلك (أختك) فاعل لقائمة سد مسد الخبر ، أما (الجيش) فنائب فاعل سد مسد الخبر ، لأن الوصف إذا كان اسم مفعول يعرب مرفوعه نائب فاعل .

والوجه الثانى ، أن (قائم) و (قائمة) و (مهزوم) أخبار مقدمة ، و (أخوك) و (أختك) ، و (الجيش) مبتدآت مؤخرة .

أما إذا لم يطابق الوصف المرفوع ما بعده فى التذكير والتأنيث ، أى إذا كانا مفردين وأحدهما مذكر والثانى مؤنث أو العكس ، نحو (أناجح فى الامتحان طالبة ؟) وجب إعراب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلا له ولا يجوز الوجه الثانى لعدم المطابقة فى التأنيث .

ب - تقسيم المبتدأ من حيث التعريف والتنكير :

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لابد أن يكون معلوما ولو إلى حد ما ، وإلا كان الاسناد إليه والحكم عليه لغوا لا فائدة فيه ، ولذا يجب أن يكون المبتدأ معرفة بوجه من الوجوه ولا يجوز أن يجىء نكرة إلا لسبب أو مسوغ . هذا إذا كان المبتدأ خبره ، أما إذا كان

المبتدأ وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر ، فيمكن أن يجىء نكرة دون حاجة إلى مسوّغ ، لأنه فى هذه الحالة يكن بمنزلة الفعل ، والفعل فى مرتبة التنكير ، فشبه الفعل أو بعبارة أخرى (العمل) يعتبر من مسوّغات الابتداء بالنكرة كما سبق أن اتضح لنا فى الكلام عن الشاهد :

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً   مقالة لهبىٍّ إذا الطيرُ مرّت

أمثلة لمبتدآت من أنواع المعارف المختلفة :

١ — مبتدأ اسم علم : أنورُ السادات مساوى حكيم .

٢ — مبتدأ معرّف بأل : التخطيطُ عامل هامٌ فى كسب الوقت وتوفير الجهدِ والمالِ .

٣ — مبتدأ اسم موصول : الذى أفخر به تقدم الصناعة فى مصر فى عهد الثورة .

٤ — مبتدأ اسم إشارة : هذان الهرمان من عجائب فن العمارة .

٥ — مبتدأ ضمير : أنتن طالبات ناجحات .

٦ — مبتدأ نكرة مضاف إلى معرفة : تهاون الآباء فى تربية أبنائهم جريمةٌ فى حقّ الوطن .

فكل جملة من الجمل السابقة المبتدأ فيها معرفة إما بنفسه وإما بالاضافة إلى معرفة فهو فى الجملة الأولى اسم علم وفى الثانية اسم محلى بأل ، وفى الثالثة اسم موصول ، وفى الرابعة اسم إشارة ، وفى الخامسة ضمير ، وفى السادسة اسم نكرة غير أنها اكتسبت التعريف باضافته إلى اسم معرفة .

مسوّغات الابتداء بالنكرة :

ذكرنا أنه لا يجوز أن يجئ المبتدأ نكرة إلا لسبب أو مسوّغ . والمسوّغ الذى يجيز الابتداء بالنكرة هو أن تحصل فائدة به . ويمكن حصر المواضع التى تحصل فيها فائدة من الابتداء بالنكرة فيما يلى :

١ — أن تفيد النكرة العموم .

٢ — إن تفيد النكرة الخصوص .

٣ — إن تجئ النكرة بعد أداة من الأدوات التى لا تجئ بعدها إلا الأسماء .

٤ — أن تقع النكرة فى أول الجملة الحالية .

٥ — ان تقع جوابا .

٦ — أن تكون نكرة عاملة عمل الفعل أو أن تكون فى معناه .

١ — تفيد النكرة العموم فى الحالات التالية .

(أ) إذ كانت النكرة عامه بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام . أسماء الشرط نحو (مَنْ يقمْ أكرمه) ، و (ما تفعل أفعل) فـ (مَنْ) و (ما) فى المثالين السابقين يعربان مبتدأ فى محل رفع ، والجملة بعده المكونة من اسم الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ . وأسماء الاستفهام نحو (من عندك ؟) ، و (ما عندك ؟) فـ (من) ، و (ما) فى الجملتين السابقتين أسما استفهام كل منهما فى محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(ب) إذا كانت النكرة عامة بغيرها ، أو بعبارة أخرى إذا كانت النكرة واقعة فى سياق استفهام أو نفى . مثال النكرة الواقعة فى سياق الاستفهام (إله) فى (أ إلهٌ مع الله ؟) ، و (فتى) فى (هل فتى فيكم ؟)

ومثال النكرة الواقعة فى سياق النفى (ما) فى (ما خلٌّ لنا) ، و (ما) فى (ما رجلٌ قائمٌ) .

(حـ) أن تكون النكرة مبهمة ، نحو قول الشاعر : —

مرسعةٌ بين أرساغِهِ   به عَسَمٌ يبتغى أرنبا

حيث قال (مرسعةٌ بين أرساغه) ووقعت النكرة فيه (مرسعة) مبتدأ لأنَّ المتكلم قصد الإبهام ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو تقليل

(د) أن يراد بالنكرة الحقيقة ، نحو (تمرة) فى (تمرةٌ خيرٌ من جرادة) .

(هـ) أن يعطف على النكرة بشرط أن يجوز الابتداء بأحد المتعاطفين نحو (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) ، ونحو (قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى) ، فـ (طاعة) فى المثال الأول مبتدأ وخبره تقديره (أمثل من غيرهما) ، و (قول) فى المثال الثانى مبتدأ خبره (خير) .

٢ — وتقييد النكرة الخصوص ، وتخصيص النكرة بنعتها ببعض التحديدات وتضييق دائرة إطلاقها والتحديد نوع من التعريف ، أو بمعنى آخر تخصص النكرة فى الأحوال التالية : —

(أ) إذا وصفت : وتخصيص النكرة بالوصف يكون لفظا أو تقديرا .
تخصيصها لفظا نحو تخصيص (عبدٌ) بالصفة (مؤمنٌ) في نحو (لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك)، ونحو تخصيص (رجل) بالجار والمجرور (من الكرام) في نحو (رجلٌ من الكرام عندنا) .

أما تخصيص النكرة تقديرا فيفهم من سياق الكلام كما في نحو (وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم)، إذ أن الصفة هنا مقدرة وإن كانت غير موجودة في الجملة، وهى تفهم من سياق الكلام ، وتقديرها في المثال السابق (من غيركم) ، أى ، (وطائفة من غيركم) . ونحو (السمن منوان بدرهم) ، حيث تخصص (منوان) بصفة مقدرة هى (منه) ، أى ، (منوان منه) .

وقد يكون تخصيص النكرة لأنها تدل على معنى كما في الأسماء المصغرة ، (رُجيل) في نحو (رجيل عندنا) ذلك لأن (رُجيل) في معنى (رجلٌ صغيرٌ عندنا) ، ونحو (سوداء) في قولهم (سوداء ولود خير من حسناء عقيم) . ذلك أن ألف التأنيث الممدودة في (سوداء) تدل على المؤنث فهى بمثابة (امرأة سوداء) بحذف الموصوف . ومن هذا القسم الذى يكون التخصيص فيه مقدرا ، صيغة التعجب (ما أفعل) كما في نحو (ما أحسن زيدا) لأن معناه (شيء عظيمٌ حسّن زيدا) ، وهذا هو الذى سوّغ الابتداء بـ (ما) التعجبية النكرة .

فإن كان الوصف غير مخصص ، أو بمعنى آخر إذا لم تُكسب الصفة النكرة التخصيص ، لم يجز أن يُبتدأ بها كما في نحو (رجلٌ من الناس جاءنى) ، فالوصف ، أى الجار والمجرور (من الناس) لم يكسب النكرة (رجل) التخصيص أى أن الصفة لم تفد تخصيص النكرة .

ب — إذا أضيفت، وتخصيص النكرة بالاضافة يكون باضافتها إلى نكرة مثلها فتقل شيوعها وتصبح فى درجة بين المعرفة والنكرة من ناحية التعيين والتحديد، نحو تخصيص (كتاب) فى (كتابَ طفل اشتريته) بأنه كتاب طفل ، ونحو (كتاب علوم وجدته) حيث خصص الكتاب بأنه كتاب مادة العلوم وليس كتاب مادة أخرى .

جـ - أن يكون خبر المبتدأ النكرة شبه جملة (ظرفا أو مجرورا) مختصا متقدما على المبتدأ ، الظرف نحو قوله تعالى (ولدينا مزيد) فـ (مزيد) مبتدأ مؤخر وهو نكرة ، (ولدينا) أى الظرف خبر المبتدأ وقد تقدّم عليه . والمجرور نحو قوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) حيث يعرب (غشاوة) مرفوع وهو مؤخر ، و (على أبصارهم) أى الجار والمجرور خبر مقدم .

ويلاحظ أنه لايجوز تقديم المبتدأ النكرة على الخبر المختص الظرف أو المجرور ، كما فى نحو (رجلٌ فى الدار) ، كما لايجوز تقديم الخبر إن فقد شرط الاختصاص لأنه عند ذلك يكون بلا فائدة كما فى نحو (عند رجل مال) ، و (لانسان ثوبٌ) .

د — أن تكون النكرة من الأمور الخارقة للعادة نحو (بقرةٌ تكلمت) (امرأةٌ تلدُ خمسةَ عشر طفلا) .

٣ — والأدوات التى تجيء النكرة بعدها مبتدأ هى :

أ — (إذا) الفجائية : نحو (أسد) فى قولنا (خرجت فاذا شاعرٌ بالباب) ، فـ (أسد) تعرب مبتدأ و (بالباب) شبه جملة خبر المبتدأ .

ب ـ (لولا) . مثل اصطبار في قول الشاعر :

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقَةٍ   لمّا استقلّت مطاياهن للظّعن

فـ (اصطبار) تعرب مبتدأ، خبره محذوف وجوبا تقديره (موجود) والجملة من المبتدأ والخبر جملة الشرط لـ (لولا) . و (لولا) أداة شرط غير جازمة تجيء بعدها جملتان حصول مضمون الجملة الأولى شرط في حصول مضمون الجملة الثانية. فجملة (اصطبار موجود) شرط في حصول الجملة الثانية وهي (لأودى كل ذي مقة) والجملة الأولى بعد لولا ، التي يشترط حصول مضمونها ليحصل مضمون الجملة الثانية تكون دائما جملة اسمية مبتدؤها موجود وخبرها محذوف وجوبا تقديره موجود .

جـ ـ لام الابتداء : وقد سميت كذلك لأنها تدخل على المبتدأ في الأصل فكانها الأصل الصدارة في الجملة الاسمية نحو (لرجلٌ قائم) فـ (رجل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة و (قائم) فاعله ضمير مستتر تقديره هو .

د ـ (كم) الخبرية وهي بمعنى (كثير) نحو قول الشاعر :

كم عمة لك ياجرير وخالة   فدعاء قد حلبت على عشاري

فقد جاء المبتدأ (عمة) نكرة لوقوعه بعد (كم) ، التي يجوز أن نعتبرها في هذا البيت استفهامية أو خبرية . أما جواز أن يكون (عمة) مبتدأ نكرة بعد (كم) ، الاستفهامية فسببه أن الاستفهام يخصص النكرة ويقال غيرهما . وأما جواز أن تكون (عمة) مبتدأ نكرة بعد (كم) الخبرية فسببه أن (كم) الخبرية تشبه (كم) الاستفهامية في اللفظ ، لذلك أعطيت حكمها قياسا للنظير على نظيره .

٤ — وقوع النكرة فى أول الجملة الحالية سواء كانت مصدرة بالواو أو كان رابطها الضمير :

ومثال الجملة الحالية المصدرة بالواو ومبتدؤها نكرة ، قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محيّاك أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

حيث وقعت النكرة (نجم) مبتدأ فى جملة الحال (نجم قد أضاء) المصدرة بالواو .

ومثال الجملة الحالية التى رابطها الضمير نحو قول الشاعر :

الذئبُ يطرقها فى الدهر واحدةً وكلَّ يوم تراني مديةٌ بيدي

حيث جاءت النكرة (مدية) فى جملة (مدية بيدى) مبتدأ لأنها فى جملة الحال ، وجملة الحال هنا الرابط فيها ضمير المتكلم (الياء) يعود على صاحب الحال .

٥ — وقوع النكرة جوابا لسؤال ، نحو (رجلٌ) فى جواب نحو (من عندك ؟) ، والتقدير (عندى رجل) .

٦ — وتكون النكرة عاملة عمل الفعل ، أو بعبارة أخرى التى ترفع أو تنصب ، أو تجر اسما بعدها .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة رفعا ، أى التى ترفع اسما بعدها (قائمٌ الزيدان) فى حالة تجويز أن يجئ الوصف مبتدأ مع عدم اعتماده على نفى أو استفهام ، فـ (قائم) اعرابه مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف

لأنه مثنى ، والوصف هو الذى عمل الرفع فى (الزيدان) لأن (قائم) هنا يعمل هنا يعمل عمل فعله (يقوم) .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة نصبا ، أى التى تنصب اسما بعدها ، قول رسول الله صلى عليه وسلم (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ) و (رغبةٌ فى الخير خير) و (أفضل منك عندنا) ، إذ أن (معروف ، ومنكر) فى المثال الأول ، و (خير) فى المثال الثانى و (كاف الخطاب) فى المثال الثالث فضلات مجرورة لفظا بحروف الجر (الباء وعن وفى ومن) فيعد أن محلها النصب .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة جرا (خمس صلوات كتبهن الله) ، و (عمل برّ يزين) ، و (مثلك لا يبخل) ، و (غيرك لا يجود) ، فقد أضيفت النكرة (خمس) فى المثال الأول إلى (صلوات) ، و (عمل) فى المثال الثانى إلى (برّ) ، و (مثل) فى المثال الثالث إلى الضمير (كاف الخطاب) ، أيضـا ، أو بعبارة أخرى فقد عملت النكرة الجر فى الاسم بعدها .

وتكون النكرة فى معنى الفعل إذا أريد بها الدعاء نحو (سلامٌ على آل ياسين) ونحو (ويلٌ للمطففين) . وكذلك إذا قصد بها التعجب نحو (عجبٌ لزيدٍ) ، ونحو قول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

حيث جاء المبتدأ (عجب) نكرة لأن هذه النكرة فى معنى الفعل (أعجب) .

نظام الجملة الاسمية : تتألف الجملة الاسمية من مبتدأ يقع في صدر الكلام ، ومن خبر يليه ، فضلا عما يتصل بهما من متعلقات كالنعت والتمييز والحال وغيرها نحو (الرئيسُ نفسُه حضر . والكتابُ خيرُ صديقٍ).

فالأصل إذاً في تركيب الجملة الاسمية أن يجيء المبتدأ أولا ، ثم الخبر بعده ولكن يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، غير أن المبتدأ في بعض المواضع يجب أن يجيء على الأصل ، أي ملازما لموضعه متقدما على الخبر ، ولا يجوز أن يجيء بعد الخبر في هذه المواضع وإلا اعتبرت الجملة خطأ من حيث التركيب مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر :

١ — عند الخوف من التباس المبتدأ بالخبر والعكس :

ويكون ذلك عندما يكون المبتدأ والخبر متساويين من حيث التعريف والتنكير بلا قرينة تساعد على تمييز أحدهما من الآخر . مثال المبتدأ والخبر المتساويين في التعريف (زيدٌ أخي) ، فـ (زيدٌ) و (أخي) متساويان في التعريف ويصلح أن يخبر عن كل منها بالآخر . وفي هذه الحالة يجب أن يتقدم ما أصله التقديم (المبتدأ) ويتأخر ما أصله التأخير (الخبر) حتى لا يحدث خلط أو التباس ففي هذا المثال إذ كان من تحدثه يعرف (زيدا) ولكنه لا يعرف أنه أخوك قلت (زيدٌ أخي) اما إذا كان يعرف أن لك أخا ولكنه لا يعرف اسمه فيجب أن تقول (أخي عليٌّ) . وفي مثل هذه الحالة يجب تقديم المبتدأ أي المتحدث عنه موضوع الكلام .

ومثال المبتدأ والخبر المتساويين في التنكير (أكبرُ منك سناً أكثرُ منك خبرةً) و (أفضلُ منك أفضلُ مني) ، فانّ كلّ واحد من الوصفين في الجملتين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده . وعلى هذا الأساس فالمبتدأ هو

(أكبر) و (أفضل) الأول ، والخبر هو (أكثر) و (أفضل) الثاني ويمتنع في هذا الموضع تقديم الخبر لئلا يلتبس بالمبتدأ فينعكس المعنى لعدم وجود القرينة التي تساعد على التمييز بين المبتدأ والخبر .

أما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تساعد على التمييز بين المبتدأ والخبر ، فيصح تأخير المبتدأ دون خوف اللبس . والقرينة اللفظية نحو (صالح) في (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ) إذ من الواضح أن (رجل) هو المبتدأ ، و (حاضر) هو الخبر . ذلك أن المخصص بالوصف (صالح) هو المبتدأ سواء تقدم أو تأخر ، على حين أن الخبر هو (حاضر) لأنه غير مخصص ، وخلاصة القول أن الوصف في المثال السابق يعتبر قرينة لفظية ساعدت على تعيين كل من المبتدأ والخبر فمن ثم يصح تقديم الخبر وتأخيره لأنه دون حدوث خلط أو التباس .

والقرينة المعنوية نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية هي التشبيه الحقيقي ، إذ أن (أبو يوسف) مشبه ، و (أبو حنيفة) مشبه به ، ف (أبو يوسف) هو المبتدأ ، و (أبو حنيفة) هو الخبر سواء تقدم أو تأخر .

ومن أمثلة القرينة المعنوية أيضا قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعد

فعلى الرغم من أن (بنونا) جاء متقدما على (بنو أبنائنا) ، وأنهما متساويان في التعريف ، كما أنهما متساويان في مرتبة التعريف لأن كل واحد منهما معرفة بالاضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، على الرغم من ذلك فان (بنونا) هو الخبر ، و (بنو أبنائنا) هو المبتدأ ، وسبب ذلك وجود

قرينة معنوية تدل على كل من المبتدأ أو الخبر ، وتعيّن أحدهما للابتداء ، والآخر للاخبار به عن المبتدأ ، وتفسير ذلك أن الشاعر يقصد اثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء فى محبتهم والعطف عليهم . وبما أن الخبر هو محط الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه ، وتذكر الجملة من أجله ينبغى أن يجعل خبرا أى (بنونا) والتقدير : (بنو أبنائنا مثل بنونا) وعلى ذلك فالجملة هى (بنو أبنائنا بنونا) .

٣ - عند الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل :

أو بعبارة أخرى إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو (زيدٌ قامَ) و (هندٌ تقومُ) ، فلو قدم الخبر (قام)،و(يقوم) فقيل (قام زيد) ، و (تقوم هند) ، لالتبس المبتدأ بالفاعل مع اننا لانريد أن نأتى بجملة فعلية بل إنّ لنا غرضا خاصا فى التعبير بجملة اسمية لذا وجب تقديمه .

وتجـــوز تقديم الخبر على المبتدأ فى ثلاث حالات لاتعتبر من هذا القسم ، هذه الحالات هى :

(أ) إذا كان الخبر صفة نحو (زيد قائم) . فيصح أن نقول (قائم زيد) دون أن يحدث لبس ، لأنه من الواضح أن (قائم) هو الخبر ، و (زيد) هو المبتدأ ، ذلك لأن الوصف لايصح أن يكون مبتدأ إلا إذا كان معتمدا على نفى أو استفهام .

(ب) إذا كان الخبر فعـــلا رافعا لاسم ظاهر نحو (زيد قام أبوه) ،

(فزيد) مبتدأ، و (قام) فعل ماض، و (أبوه) أبو فاعل (قام) وهاء الغائب في محل جر مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. ويصح في هذه الجملة أن تقول (قام أبوه زيد) إذ من الواضح أنه لايخاف فيه اللبس، ذلك أن (قام أبوه) جملة موقعها خبر، وفاعل (قام) موجـــود وهو (أبوه) وليس ما يدعو لأن يلتبس به (زيد) وهو المبتدأ.

(هـ) إذا كان الخبر فعلا رافعا لضمير بارز نحو (أخواك قاما)، فيصح أن يقال (قاما أخواك)، ذلك أنه ما من شك في أن (أخواك) مبتدأ، لأن الفعل (قام) فاعله موجود وهو الضمير (ألف الاثنين).

٣ ـ إذا قصر الخبر أو انحصر في المبتدأ، أو بعبارة أخرى إن اقـترن الخبر بـ (إلاّ) معنى أو لفظا المقصور هو الاسم الذي يكون بعـــد (إلا) فاذا أردنا ان نقصر المبتـــدأ على الاتصاف بالخبر وجب تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ، والعكس صحيح.

مثال الخبر المقترن بـ (إلا) معنى نحو (إنّما أنت نذير) فـ (نذير) وهو الخبر مقترن بالاّ في المعنى، إذ معنى الجملة (ما أنت إلاّ نذير)، فقصر الضمير (أنت) على كونه نذيرا، فلو أخر المبتدأ عن الخبر فقيل (إنّما نذيرٌ أنت) أو (ما نذيرٌ إلا أنت) لتغير المعنى وصار له معنى آخر يخالف المعنى الأول لأنه صار قصرا للنذير على الضمير بالادعاء بأنه لانذير سوى المخاطب.

ومثال اقـــتران الخبر بالا لفظا نحو (ما محمـــدٌ الاّ رسولٌ) فقد قصر محمد على كونه رسولا، أما إذا قلنا (ما رسولٌ إلا محمدٌ) انتفى...

المعنى قصر الرسول على محمد ، أى أنه لا رسول غيره ، وهذا بالطبع غير صحيح.
فاذا كان الخبر مقترنا بـ (إلاّ) وجاء متقدما على المبتدأ فان ذلك يكون للضرورة الشعرية كما فى نحو قول الشاعر :

فيارب هل إلاّ بك النصر يُرتجى ... عليهم ، وهل إلاّ عليك المعوّلُ ؟

حيث قدم الشاعر الخبر المقرون بـالا لفظا (بك) فى شطر البيت الأول ، و(عليك) فى شطر البيت الثانى ، على المبتدأ (النصر) فى شطر البيت الأول ، و (المعول) فى شطر البيت الثانى ، والاصل (هل النصر إلا بك) ، و (هل المعّول إلا عليك) .

٤ – إذا كان المبتدأ لفظا من الألفاظ التى يجب أن تتصدر الكلام :

واللفظ قد يتصدر الكلام بنفسه كما إذا كان :

اسم استفهام نحو (من فى الدار ؟) ، و (من لى غيرك ؟) و (ما بك ؟) ، فـ (من) و (ما) هنا كنايتان عن المبتدأ ، وإنما وقعا صدرا لأنهما استفهام والاستفهام له الصدر فى الكلام .

أو اسم شرط نحو (من يقم أقم معه) .

أو كم الخبرية وهى اسم بمعنى كثير نحو (كم عبيد لزيد) ، و (كم أمهات يجهلون تربية أطفالهن) .

أو اسم التعجب نحو (أحسن بزيد) أو (ما) التعجبية نحو (ما أحسن زيدا) .

أو ضمير الشأن نحو (هى الدنيا تعطى وتمنع) و (هى الأيام دول) ، وضمير

الشأن أو القصة هو الضمير الذى لا يعـــود على مذكور قبله ، ويفسَّر بجملة بعده .

وقد يتصدر لفظ الكلام لأنه مشْبِـهٌ الكلمة المستحقة للتصدير ويكون ذلك إذا كان المبتدأ اسم موصول خبره مقترن بالفاء ، أو بعبارة أخرى إذا شبه المبتدأ باسم الشرط نحو (الذى يأتينى فله درهم) (فالذى) مبتدأ ، وصلته جملة (يأتينى) وخبره جملة (فله درهم) . وقد شبه اسم الموصول (المبتدأ) فى هذا المثال باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سببا ، ولهذا دخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط

وقد يتصدر لفظ الكلام بغيره ، أو بعبارة أخرى إذا اقترن المبتدأ بلفظ من الألفاظ التى لها صدر الكلام .

وماله صدر الكلام من الألفاظ إما أن يكون متقدما على المبتدأ أو متأخرا عنه :—

مثال الألفاظ التى لها صدر الكلام وتجىء متقدمة على المبتدأ لام الابتداء كما فى نحو (لزيد قائم) ، (فزيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر ، و (زيد) هنا واجب التقديم على الخبر لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء . ذلك أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ ، وهى ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه .

ولا يعتبر من هذا القسم قول الشاعر :

أمُّ الحُلَيسِ لعجوزٌ شهربَهْ ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فإن (أم الحليس) مبتدأ ، و (اللام) يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب

الوجه الأول : أنها زائدة ، و (عجوز) ، خبر المبتدأ (أمّ الحُلَيْس) .

الوجه الثاني : أن التقدير (لهي عجوز) ، وتكون لام الابتداء داخلة على المبتدأ الثاني (هي) ، وعجوز خبر المبتدأ الثاني وجملة (هي عجوز) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (أم الحليس) .

والوجه الثالث : أن الشاهد شذّ فيه تقدم المبتدأ مع دخول لام الابتداء على خبره ، إذ كان حقه في هذه الحالة أن يتقدم الخبر على المبتدأ .

ومن الشواهد الشاذة على هذه القاعدة أيضا قول الشاعر :

خالي لأنتَ ومَنْ جريرٌ خالُهُ ينل العلاء ويُكرِمِ الأخوالا

حيث قدّم الخبر (خالي) على المبتدأ (لأنت) ، على الرغم من أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء لها صدر الكلام . وهذا هو سبب شذوذه .

وقد يجيء ماله صدر الكلام متأخراً عن المبتدأ ، ويحدث ذلك إذا أضيف المبتدأ إلى ماله صدر الكلام ، أو بعبارة أوضح إذا أضيف المبتدأ إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، نحو (غلامُ مَنْ في الدار ؟) ، فـ (غلام) مبتدأ ، و (مَنْ) اسم استفهام مضاف إليه ، و (في الدار) شبه جملة خبر المبتدأ . ونحو (غلامُ مَنْ يقمْ أقمْ معه) ، فـ (غلام) مبتدأ ، و (مَنْ) اسم شرط مضاف إليه ، و (يقم) فعل الشرط ، و (أقم) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف سدّ مسدّه خبر المبتدأ . ونحو (مالُ كم رجل عندك) ، فـ (مال) مبتدأ ، و (كم) خبرية مضاف إليه ، و (رجل) تمييز كم الخبرية مجرور بالإضافة إليها ، و (عندك) خبر المبتدأ .

والخلاصة ، أن ما يستحق صدر الكلام سبعةُ أشياء هي : ما التعجبية ، ومن الاستفهامية ، ومن الشرطية ، وكم الخبرية ، واسم الموصول المقترن خبره بالفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ماله الصدارة ، وضمير الشأن ، فاذا أضيف المبتدأ إلى أحدها وجب تقديمه على الخبر .

المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا :

المبتدأ والخبر كما عرفناهما ركنا الجملة الاسمية اللذان لايمكن الاستغناء عن أي واحد منهما . فاذا وجدنا جملة يدل ظاهرها على وجود ركن منهما دون الركن الآخر ، فهذا لايعني أن الجملة قائمة بركن واحد ، إنما يعني أن الركن الآخر محذوف ، والمحذوف في حكم الموجود ، ذلك أن معنى الجملة لايتم إلا بتقدير الركن المحذوف . وهناك مواضع نجد فيها الخبر ولانجد المبتدأ ، ومواضع نجد فيها المبتدأ ولا نجد الخبر ، هذه المواضع يمكن تحديدها .

والركن المحذوف قد يكون جائز الحذف ، وقد يكون واجب الحذف . والواقع أن المبتدأ يجوز حذفه إذا وجد ما يدل عليه . ومعنى أنه جائز الحذف ، أنّ أمامنا أنْ نذكره وأن نحذفه ، والجملة في كلتا الحالتين تكون صحيحة . ومثال حذف المبتدأ جوازا قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها) حيث حذف مبتدأ كلّ من الخبرين (فلنفسه) ، و (فعليها) لوجود قرينة تدل على كل منهما . والقرينة التي تدل على مبتدأ الخبر الاول (فلنفسه) هي الفعل (عمل) ، إذ التقدير (من عمل صالحا فعمله لنفسه) ، والقرينة التي تدل على مبتدأ الخبر الثاني (فعليها) هي الفعل (أساء) ، إذ التقدير (ومن أساء فإساءته عليها) .

وقد يحذف المبتدأ وجوبا ، أقصد أنه فى هـــذه الحالة لا يذكر المبتدأ فى الكلام وإذا ذكر صارت الجملة خطأ من الناحية التركيبية . ويمكن حصر المواضع التى يحذف فيها المبتدأ وجوبا فيما يلى :

١ ـ أن يكون خبر المبتدأ المحذوف نعتا مقطوعا للذم أو المدح أو للترحم ، فالذم نحو (أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين) والمدح نحو (الحمد لله الحميدُ) والترحم نحو (أغثْ يارب عبدكَ المسكينَ) ، فـ (عدو) و (الحميد) و (المسكين) صفات ، وكان الواجب أن تتبع كل صفة منها موصوفها فى الإعراب فتجر (عدو) و (الحميد) لأن موصوفيهما مجروران ، وتنصب (المسكين) لأن موصوفها منصوب . ونظراً لأن هذه النعوت أو الصفات ذكرها غير ضرورى لتعيين الموصوف ، وأن الغرض الأساسى منها ذم الموصوف أو مدحه أو الترحم عليه ، فقد قطعت هذه النعوت لهذا السبب عن موصوفاتها ، ورفعت على أن تكون كل صفة منها ركنا أساسيا فى جملة اسمية جديدة مستقلة ، تقديرها (أعوذُ بالله من إبليس . المذموم عدوُّ المؤمنين) ، و (الحمد لله . هو الحميدُ) و (أغث يارب عبدك . هو المسكين) وعلى ذلك فان النعت المقطوع للذم أو المدح أو الترحم يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، يقدر بالضمير أو بالممدوح أو المذموم ، أو المترحم عليه .

٢ ـ أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مصدرا نائبا عن فعله ، أو بعبارة أخرى جىء به بدلا من التلفظ بفعله ، أى بفعل المصدر ، والمقصود أننا نلفظ بالمصدر عوضا عن النطق بالفعل ، نحو (سمعٌ وطاعة) ، و (عزاءٌ جميل) ، (شكرٌ العاجز) ، (صبرٌ فى الشدائد) ، ونحو قول الشاعر

فقالت : حنانٌ ، ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحىّ عارفُ

(سمعٌ) ، و (طاعة) ، و (عزاءٌ) ، و (شكرٌ) ، و (صبرٌ) ، و (حنانٌ) مصادر بدأت بها الجمل الخمس ، ومن الواضح أن معنى الجملة فى كل منها لا يتم إلاّ بتقدير محذوف . وقد ذكرنا أن كل مصدر من هذه المصادر ينوب عن فعله الذى حذف وجوبا . إذن فهذا المحذوف فى الأصل فعل ينصب المصدر . وعلى ذلك تكون الأمثلة فى الأصل (أسمعُ سمعاً وأطيعُ طاعةً) ، و (أعزى عزاءً جميـــلا) ، و (أشكرُ شكرَ العاجز) ، و (أصبرُ صبراً فى الشدائد) ، و (أحن حنانا) . ولكن بقصد الوصول إلى الثبات والدوام رفعت هذه المصادر وجُعلت أخبارا عن مبتدأت محذوفة وجوبا بدلا من الأفعال المحذوفة وجوبا ، فصار تقدير المحذوف فى المثال الأول (أمرى) ، وفى المثال الثانى (عزائى) ، وفى المثال الثالث (شكرى) ، وفى المثال الرابع (صبرى) وفى المثال الخامس (أمرى) . وعلى ذلك يكون المحذوف المقدّر هو المبتدأ والمذكور المنطوق به هو الخبر .

٣ – أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مخصوص (نعم ، وبئس) المؤخر : نحو (أنورُ) فى قولنا (نعمَ الحاكم أنورُ السادات) ، و (الكذب) فى (بئس الخلقُ الكذبُ) . ذلك أن مخصوص هذين الفعلين الماضيين الجامدين الموضوعين للمدح والذم يجوز فى إعرابه وجهان :

الأول : أن يعرب مبتدأ مؤخرا والجملة التى قبله المكوّنة من فعل المدح أو الذم وفاعله ، فى محل رفع خبر مقدّم .

الثانى : أن يعرب خبرا . وفى هذه الحالة تكون الجملة الاولى المكوّنة من فعل المدح أو الذم ، وفاعل فعل المدح أو الذم ، مستقلة . ويكون مخصوص (نعم أو بئس) المعرب خبرا فى جملة أخرى مستقلة ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (الممدوح) أو (المذموم) .

وهذا نموذج لاعراب مخصوص فعل المدح أو الذم فى الحالتين :

بئس خلقُ المرءِ النفاقُ .

بئس : فعل ماض جامد مبنى على الفتح .

خلقُ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

المرءِ : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

النفاق : يجوز فيها وجهان من الإعراب :

١ ـ خبر لمبتدأ محذوف تقديره (المذموم) أى (المذمومُ النفاقُ) .

٢ ـ مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره مقدّم وهو الجملة الفعلية السابقة عليه (بئس خلق المرء) .

أمّا إذا تقدّم مخصوص فعل المدح أو الذم عليه ، فانه يعرب حينئذ مبتدأ لاغير . وعلى ذلك يكون أعراب (زيدٌ نعم الرجل) هكذا .

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

نعم : فعل ماض جامد مبنى على الفتح .

الرجلُ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

٤ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف وجوبا مشعرا بالقسم ، نحو ماحكى عن العرب (فى ذمتى لأفعلنَّ) ، و (فى عنقى لقد ثابرتُ حتى فزت) فـ (فى ذمتى) ، و (فى عنقى) يشعر بالقسم بدليل أن لام القسم داخلة فيها على الفعل المضارع ، وعلى الفعل الماضى المسبوق بقد . وتقدير المبتدأ المحذوف (عهد أو ميثاق أو يمين) أى : (فى ذمتى عهدٌ لأفعلنَّ كذا) ، و (فى عنق يمين لقد ثابرت حتى فزت) وقد حددنا المحذوف بأنه المبتدأ فى هذا الموضع ذلك أن شبه الجملة (فى عنق) أو (فى ذمتى) لا يصح أن تعرب مبتدأ ، ولا بد من أن تعرب خبرا متقدما ، والمحذوف وجوبا مبتدأ مؤخرا . و (لأفعلن) أو (لقد ثابرت) جواب القسم ، والمبتدأ يحذف وجوبا فى هذا الموضع لأن جواب القسم يسد مسده .

الخـــــبر

تعريف : هو الجزء الذى حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف السابق ذكره. نحو (عامل) فى (الصناعةُ عاملٌ هامٌ فى رقى الأمم) ، ونحو (سبب) فى (الاهمال سببٌ لكثير من الحوادث).

وبهذا التعريف يخرج فاعل الفعل نحو (جاء محمدٌ)، وفاعل اسم الفعل نحو (هيهات العقيق) ؛ فـ (محمدٌ) ، و (العقيق) لايعربان خبرين لأن شرط الخبر أن يكون فى جملة اسمية مبدوءة بمبتدأ ، أى باسم ، و (محمـــد) ، و (العقيق) ليسا مع مبتدأ . كما يخرج فاعل الوصف فهو لايسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ ، نحو (أمحاربٌ الجندى) ، فان (الجندى) فى هذه الجملة وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ الوصف ، وهو (محارب) ، فانه إنّما يسمى فاعلا سدّ مسد الخبر ولا يسمى خبرا.

أنواع الخبر :

يجىءُ الخبر على ثلاثة أنواع :

١ - خبر مفرد ، ٢ - خبر جملة ٣ - خبر شبه جملة .

أولا : الخبر المفرد : المفرد فى باب « المبتدأ والخبر » معناه أنه ليس جملة ولاشبه جملة . والاسم المفرد قد يدل على الواحد نحو (الطالب نشيطٌ) ، أو على المثنى نحو (الطالبتان مسافرتان) ، أو على الجماعة نحو (المجدون ناجحون) ، و (الناجحات فرحات) ، و (الأشجار باسقات) .

وينقسم الخبر المفرد إلى قسمين : جامد ، ومشتق أى صفة ، والمقصود بالاسم الجامد ، الاسم الذى لايشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بحسب

القياس الاستعمالي ، نحو (زيد) ، فانه لايدل على معنى (زاد المال زيادة) ، ونحو (أسد) إذا قصد به (شجاع) ، فانه وإن كان في الاستعمال يُشعر بمعنى الفعل (شجع) ، لكنه بمعنى فعل غير متفق معه في مادته ، ونحو (صاحب) ، فانه وإن كان مشعرا بمعنى الفعل (صحب) ولكن هذا بحسب القياس الأصلي لا القياس الاستعمالي ، ذلك أن هذا المعنى قد زال بحسب الاستعمال ، لذلك فكلٌّ من (زيد وأسد وصاحب) ، يعتبر من الأسماء الجامدة عند النحاة .

والاسم الجامد الواقع خبرا لايتحمل ضمير المبتدأ ، فنحو (زيد) في (هذا زيدٌ) ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ ، أمّا إذا أوّلنا الاسم الجامد بالمشتق فانه في هذه الحالة يتحمل ضمير المبتدأ . فاذا قلنا (زيدٌ أسدٌ) وقصدنا أن (زيدٌ شجاعٌ) فان الخبر (أسد) يتحمل الضمير الذي يتحمله الوصف أو بعبارة أوضح يرفع ضميرا مستترا يعـــود على المبتدأ ، وهو يقدر في هذه الجملة (هو) . أما إذا قصدنا تشبيه زيد بالأسد باضمار حرف التشبيه وهو الكاف على تقدير (زيدٌ كالأسد) ، أو إذا قصدنا المبالغة ، أي أنّ زيدا هو الأسد نفسه ، لم يتحمل الخبر ضمير المبتدأ .

والمقصود بالاسم المشتق الاسم الذي يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو (قائم) فانه يدل على معنى الفعل (قام) فاذا جاء خبرا كما في نحو (زيدٌ قائمٌ) فانه يتحمل ضمير المبتدأ ، أو بعبارة أخرى يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، ولابد أن يكون هذا الضمير مستترا . فنحو (الزيدان قائمان — والزيدون قائمون — والهندات قائمات) فالخبر فيها كلها فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، أما الألف في (قائمان) ،

والواو فى (قائمون) والألفا والتاء فى (قائمات) فهى حروف تدل على التثنية والجمع .

وهناك حالتان لايتحمّل فيها الخبر الاسم المشتق ضمير المبتدأ . هاتان الحالتان هما :

(أ) إذا رفع الوصف أو المشتق الاسم الظاهر ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل الاسم المشتق اسما ظاهرا كما فى نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، فـ (زيد) مبتدأٌ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، و (أبو) فاعل الوصف مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة ، وهاء الغائب ضمير متصل فى محل جر مضاف إليه .

(ب) إذا رفع الوصف الضمير البارز ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل الوصف ضميرا بارزا ، نحو (زيد قائم أنت إليه) ، فـ (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (قائمٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أنت) ضمير بارز يقع فاعلا للوصف فى محل رفع ، و (إليه) جار ومجرور .

وسبب عدم تحمل المشتق للضمير المستتر الذى يعود على المبتدأ فى هاتين الحالتين ، أن الفعل الواحد أو الاسم المشتق الذى يعمل عمل الفعل يرفع فاعلا واحدا ولا يصح أن يكون له فاعلان . وقد استوفى المشتق فى الحالتين السابقتين فاعله فهو فى الحالة الأولى اسما ظاهرا ، وفى الحالة الثانية ضميرا بارزا ، لذا فهو فى غنى عن أن يرفع ضميرا مستترا .

ويبرز الضمير الذى يتحمله الخبر الوصف ، أو بمعنى آخر يظهر الضمير المستتر فى الوصف إذا جرى الوصف على غير من هو له ، أى إذا كان الوصف

الواقع خبرا صفة لغير مبتدئه ، نحو (غلام هند ضاربته هى) ، فالوصف (ضاربة) يجرى على (هند) لا على (الغلام) ، أى أنه صفة لهند لا الغلام ، لذلك برز الضمير المستتر فى الوصف ، أى ضمير الفاعل (هند) وهو (هى) ، لأنه لو لم يبرز لتغير المعنى إذ ربما يظن أن الضارب هو الغلام لا هند .

ومما هو جدير بالذكر أن الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير ما هو له فى المثال السابق ، على الرغم من أن استتاره لا يحدث لبساً ، ذلك أن تأنيث الوصف (ضاربة) يدل على أن الفاعل هو هند لا الغلام .

وإذا كان النحاة يوجبون إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير ما هو له ، حتى دون أن يحدث إستتاره لبسا ، فإنهم يرون أن إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير مبتدئه إذا أحدث لبسا واجب . ومثال ذلك قولنا (غلام زيد ضاربه) فمن الواضح أن استتار ضمير فاعل الضرب فى هذا المثال يحدث لبسا ، فقد يتوهم البعض أن فاعل الضرب هو الغلام فينقلب المعنى ، لذلك يجب إبراز ضمير الفاعل تجنبا لهذا اللبس فيقال (غلامُ زيد ضاربه هو) فهاء الغائب تعود على المبتدأ ، و (هو) يعود على زيد .

وقد التزم البصريون إبراز ضمير الوصف الجارى على غير مبتدئه مطلقا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . أما الكوفيون فقد تمسكوا بإبراز الضمير فى حالة الإلباس خاصة .

ومن الشواهد التى استشهد بها الكوفيون فى هذا الموضوع قول الشاعر :

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت — بكنه ذلك عدنانٌ وقحطان

والشاهد فى هـذا البيت فى قوله (بانوها) حيث لم يبرز ضمير الفاعل المستتر فى الوصف لأمن اللبس . وتفسير ذلك أن (قومى) مبتدأ ، وخبر هذا المبتدأ جملة اسمية هى (ذرا المجد بانوها) والمبتدأ فى هذه الجملة الاسمية التى تقع خبرا هو (ذرا) ، فـ (ذرا) إذن مبتدأ ثانٍ ، و (المجد) مضاف إليه مجرور بالكسرة و (بانوها) أصله (بانون) وهو خـبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون حذفت للاضافة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هم) يعود على (قومى) و (ها) ضمير فى محل جر مضاف إليه يعود على ذرا وأصله بانو ذرا المجد . ومن الواضح أن الوصف هنا وهو (بانون) جرى على غير مبتدئه (ذرا) ذلك لأن الذرا مبنية لا بانية ، ولأن المعنى يدل على أنه يصف (قومى) .

وكان الواجب فى هـذه الحـالة أن يبرز الضمير المستتر فى الوصف (بانوها) فنقول (بانيها هم) على رأى البصريين . ولكن لأمن اللبس والخطأ لم يبرز هـذا الضمير وقال (بانوها) . ويستشهد الكوفيون بهذا البيت على رأيهم فى أن الضمير لا يبرز إلا إذا كان استتاره يحدث لبسا ، وفيما عدا ذلك فـلا داعى لإبرازه .

ثانيا : الخـبر الجملة :

ينقسم الخبر الجملة إلى نوعين : جملة اسميه وجملة فعلية

مثال الخبر الجملة الاسمية (مصر أبناؤها مكافحون) ، فـ (مصر) مبتدأ ،

فاذا أردنا أن نعيّن الخبر وجدنا أنه لا يمكن أن يكون لفظ (أبناؤها) بمفرده كما أنه لا يمكن أن يكون لفظ (مكافحون) بمفرده ، ولا يصح المعنى فى هذا المثال إلا إذا اعتبرنا أنّ الخبر هو (أبناؤها مكافحون) كلها . وإذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه عبارة عن جملة اسمية المبتدأ فيها (أبناء) والخبر (مكافحون) .

ومثال الخبر الجملة الفعلية (الصحف أسهبت فى وصف أزمة السودان) . فمن الواضح أنّ هذه الجملة اسمية مبتدؤها (الصحف) ، وخبره (أسهبت) ، فاذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه فعل ، ومن المعلوم أنّ لكل فعل فاعل ، وفاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر (هى) الذى يعود على (الصحف) . وإذن فخبر المبتدأ فى هذه الجملة هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (أسهبت) وفاعله الضمير المستتر .

والخبر الجملة سواء أكان جملة اسمية أو جملة فعلية إما أن يكون نفس المبتدأ فى المعنى ، أو أن يكون معناه غير معنى المبتدأ .

فاذا كانت جملة الخبر هى نفس المبتدأ من حيث المعنى ، فهى لا تحتاج إلى رابط يربطها به ، نحو (هو الله أحد) فـ (هو) مبتدأ ضمير شأن مبنى على الفتح فى محل رفع ، و (الله) مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أحد) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره (الله أحد) فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر هذه ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك لأنّ جملة الخبر هى نفس المبتدأ فى المعنى . ونحو قوله تعالى (فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) ، فـ (هى) ضمير

القصة فى محل رفع مبتدأ ، و (أبصار) مبتدأ ثان مرفوع بالضمة ، (شاخصة) خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة ، و (الذين) اسم موصول فى محل جر مضاف إلى (أبصار) ، و (كفروا) جملة الصلة لامحل لها من الاعراب وهى مكونة من الفاعل (كفر والفاعل واو الجماعة . والجملة من المبتدأ الثانى (أبصار) وخبره (شاخصة) فى محل رفع خبر المبتدأ الاول (هى) . ويلاحظ أن جملة الخبر لاتشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ذلك لأن جملة الخبر هى نفس المبتدأ فى المعنى .

ويرى بعض النحاة أن من هذا القسم قولهم(نطقى الله حسبي)، فـ (نطقى) مبتدأ أول وياء المتكلم مضاف إليه ، و (الله) مبتدأ ثان ، و (حسب) خبر المبتدأ الثانى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر ليس فيها ما يربطها بالمبتدأ لأن (الله حسبي) هو نفس المنطوق أى المبتدأ .

أما إذا كانت جملة الخبر غير المبتدأ فى المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذى هى مسوقة له ، أو بعبارة أخرى لابد من اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط يكون أحد ثلاثة :

١ — اسم بمعنى المبتدأ .

٢ — اسم بلفظ المبتدأ ومعناه .

٣ — اسم أعم من المبتدأ .

الاسم الذى بمعنى المبتدأ الذى تشتمل عليه جملة الخبر يكون :

(أ) ضميرا ظاهرا يعود على المبتدأ ، نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، (زيد) مبتدأ ، وجملة (قائمٌ أبوه) خبر المبتدأ ، وهاء الغائب فى (أبوه) ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (زيد) ، ولابد أن يطابق هذا الضمير المبتدأ فى افراده وتثنيته وجمعه وفى تذكيره وتأنيثه نحو (البنتُ أبوهامسافرٌ) (الوالدان أبوهما مسافر) (الرجال أبوهم مسافر) .

(ب) ضميرا مقدّرا يعود على المبتدأ ، نحو (السمن منوان بدرهم) ، فـ (السمن) مبتدأ ، و جملة (منوان بدرهم) فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر لاتشتمل على ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (السمن) ، غير أن صحة المعنى تستلزم تقدير ضمير يعود عليه ، والتقدير (السمن منوان منه بدرهم) ، وهاء الغائب فى (منه) المقدرة تعود على المبتدأ . ونحو قراءة ابن عامر الآية الكريمة (وكلٌ وعد اللهُ الحسنى) ، فـ (كلٌ) مبتدأ والجملة الفعلية (وعد الله الحسنى) فى محل رفع خبر المبتدأ ، وليس فى جملة الخبر ضميرا ظاهرا يعود على المبتدأ ، غير أن صحة المعنى تقتضى أن نقدّره فنقول (وكلٌ وعده الله الحسنى) ، فهاء الغائب التى تقع مفعولا به أولا الفعل (وعد) يعود على المبتدأ . ويشترط فى الضمير المقدر ما يشترط فى الضمير الظاهر من وجوب مطابقته المبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(حـ) اسم إشارة يعود على المبتدأ ويربط الجملة به نحو قوله تعالى (ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ) فجملة الخبر (ذلك خيرٌ) والمبتدأ (لباسُ) واسم الاشارة (ذلك) فى جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربط جملة الخبر به .

(د) ويرى بعض النحاة ، ويتفق معهم ابن هشام أن اشتمال جملة الخبر على لفظ بمعنى المبتدأ ، يربط جملة الخبر بالمبتدأ كما فى نحو قوله تعالى (والذين يمسكون بالكتاب ، وأقاموا الصلاة ، إنّا لانضيع أجر المصلحين) ، فالمبتدأ

في هذه الآية اسم الموصول (الذين) ، والخبر جملة (إنّا لا نضيع أجر المصلحين) ، وجملة الخبر تشتمل على لفظ (المصلحين) ، والمصلحون في المعنى هم الذين يمسكون الكتاب ويقيمون الصلاة ، وإذن فجملة الخبر تشتمل على لفظ هو نفس المبتدأ في المعنى .

٢ - والاسم الذي بلفظ المبتدأ ومعناه تشتمل عليه جملة الخبر نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) ، فـ (الحاقة) الأولى مبتدأ ، و (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان ، و (الحاقة) الثانية خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة الخبر تشتمل على اسم بلفظ المبتدأ ومعناه وهو (الحاقة) . ويكون الغرض من ذلك التفخيم أو التهويل ونحوهما .

٣ - والاسم الأعم من المبتدأ الذي تشتمل عليه جملة الخبر نحو (زيدٌ نعم الرجلُ) ، فإنّ (زيد) مبتدأ ، وجملة (نعم الرجل) ومن الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر في هذا المثال تشتمل على اسم (الرجل) ، وهذا الاسم أعم من المبتدأ (زيد) ، وواضح أن لفظ (الرجل) أعم من (زيد) لأن زيداً واحدٌ من جنس الرجل .

ومن هذا القسم قول ابن ميّادة :

ألا ليت شعري هل إلى أمّ مَعْمَرٍ
سبيل ؟ فأما الصبرَ عنها فلا صبرا

حيث قال (فأمّا الصبرَ عنها فلا صبراً) ذلك أن (الصبرُ) مبتدأ) ،

خبره جملة (لا صبرا) المكونة من (لا) النافية للجنس، و (صبرا) اسمها المبنى على الفتح ، وخبرها المحذوف الذى يقدر بـ (موجود) . والشاهد فى هذا البيت حيث جاءت جملة الخبر وفيها لفظ (صبرا) ولا شك أن الصبر بجميع أنواعه ، أعم من الصبر عن أم عمرو (المبتدأ) .

ويشترط فى جملة الخبر علاوة على اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، ألا تكون ندائيه ، وألا تكون مصدرة بالحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

ثالثا : الخبر شبه الجملة :

المقصود بـ (شبه الجملة) أن يكون الخبر أكثر من كلمة ، ولكنه ليس جملة اسمية ، أو فعلية ، كما أنه ليس مفردا . ويحدث هذا عندما يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا،نحو (روّاد الفضاء فوق أرض القمر الآن)،و(الأبطال رابضون على خط النار) ، فنحن لا يمكن أن نعتبر (فوق أرض القمر) أى الظرف والمضاف إليه ، وكذلك (على خط النار) ، أى حرف الجر والاسم المجرور به ، لا يمكن أن نعتبر أيّا منهما اسما مفردا ، كما أنه ليس جملة لأن الجملة تؤدى معنى مفيدا ، وهذا ما لا يحققه الظرف أو الجار والمجرور ، والواقع أن الظرف ، والجار والمجرور شيئان وسطٌ بين الجملة وبين الاسم المفرد ، لذا أطلق عليها اسم (شبه الجملة) .

ويختلف النحاة فى إعراب شبه الجملة ، فالبصريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن الظرف نحو (أسفل) فى (والركب أسفل منكم)،والمجرور نحو (لله)فى

(الحمد لله) ، لا يقع خبرا بنفسه وإنما الخبر فى الحقيقة هو متعلقه المحذوف ، وهم يعربون المثالين السابقين كما يلى :

الركبُ أسفلَ منكم

(الركب) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أسفل) ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، (منكم) جار ومجرور . والظرف متعلق باسم محذوف تقديره (مستقر) ، هذا الاسم المحذوف هو الخبر.

الحمد لله

(الحمدُ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (لله) جار ومجرور ، والجار والمجرور متعلق باسم محذوف تقديره (كائن) . وهذا الاسم المحذوف هو الخبر .

وهذا تفسير قول البصريين أن الظرف أو المجرور لا يجيء خبرا بنفسه ، وإنما يتعلق بمحذوف هو الخبر . ويرى البصريون ن الاسم المحذوف يكون إسما مشتقا تقديره (كائن) أو (مستقر) ، ولا يكون فعلا (كان) أو (استقر) ، ذلك أن الخبر يقدر مفردا ، لأن الأصل فيه أن يكون اسما مفردا ، فاذا قدّرنا المحذوف فعلا مثل (كان) أو (استقر) فهذا معناه أننا قدّرنا الخبر جملة . كما يرون أن الضمير المستتر فى الوصف المحذوف ينتقل إلى الظرف والجرور ، كما فى نحو قول جميل بثينة :

فان يكُ جثمانى بأرض سواكم   فانّ فؤادى عندكَ الدهرَ أجمعُ

حيث قال (أجمعُ) بالرفع ، مما يدل على أنه توكيد للضمير المرة وع الواقع

فاعلا للوصف المحذوف الذى يقدّر بـ (مستقر) ، وقد انتقل إلى الظرف (عندك) بعد حذف الوصف ، وتفسير ذلك أنّ (أجمعُ) بالرفع يجب أن يكون توكيدا لاسم مرفوع مثله لأن التوكيد يتبع المؤكَّد .

وإذا تأملنا الجملة (إنّ فؤادى عندك الدهرَ أجمعُ) على هذا الأساس اتضح لنا أن (أجمعُ) لايصح أن تكون توكيدا لـ (فؤادى) لأنه منصوب اسما لـ(إنّ) ، والمرفوع لايكون توكيدا للمنصوب . كما لايصح أن يكون توكيدا للظرف (عند) ، لأنه منصوب أيضا ، ونصبه على الظرفية . ولايصح أن يكون توكيدا لـ (الدهر) لأن الدهر ظرف زمان منصوب ، فلا مناص إذن من أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المنتقل إلى الظرف بعد حذف متعلقه ، أى الوصف (مستقر) .

وذهب الكوفيون ، ويتفق معهم كثير من المحدثين فى أنه لاتقدير ، أو بعبارة أخرى هم يرون أن نفس الظرفَ منصوب فى محل رفع ، ونفس الجار والمجرور فى محل رفع ، لأنهما قاما مقام الخبر وانتقلت إليهما آثاره اللفظية والمعنوية .

ويجىء اسم المكان خبرا لكل من أسماء الذوات وأسماء المعانى ، نحو (زيدٌ خلفك) ، فـ (خلفك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم ذات هو (زيد) ، ونحو (الخيرُ أمامَك) فـ (أمامك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم معنى هو (الخير) .

أما اسم الزمان فلا يجىء خبرا إلا لأسماء المعانى ، على شرط أن يكون حدثها غير مستمر ، نحو (الصومُ اليومَ) ، و(السفرُ غدا) ، فـ (اليوم) و(غدا) اسما زمان يقع كل منهما خبرا ، الأول عن اسم معنى هو (الصوم) ، و الثانى

عن اسم معنى هو (السفر) . ويلاحظ أن (الصوم) و (السفر) ليسا حدثين مستمرين ، لذلك جاز الاخبار باسم الزمان عنهما . أما إذا كان الحدث مستمرا فلا يجوز الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى ، فلا يقال (طلوع الشمس يوم الجمعة) فـ (طلوع الشمس) اسم معنى ، و (يوم الجمعة) اسم زمان ، ولكن لا يصح الاخبار به عن طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس حدث يتصف بالدوام والاستمرار .

ولا يجيء اسم الزمان خبرا عن مبتدأ اسم ذات ، فلا تقول (زيدٌ اليوم) ولكن يصح أن يجيء اسم الزمان خبرا عن اسم ذات إذا حصلت فائدة . وتحصل الفائدة عندما يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا ، والزمان يكون خاصا ، أي يتخصص بالاضافة وبالوصف والزمان الذي اكتسب التخصيص بالاضافة نحو (نحن في شهر شوّال) ، فـ (نحن) مبتدأ ، وهو عام لأنه يصلح في نفسه لكل متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و (في شوال) خبر المبتدأ ، وقد تخصص اسم الزمان (شهر) باضافة (شوّال) إليه . والزمان الذي اكتسب التخصيص بالوصف نحو (نحن في زمان طيّب) ، فـ (نحن) مبتدأ وهو عام كما ذكرنا و (في زمان) جار ومجرور شبه جملة ، خبر المبتدأ ، وقد تخصص (زمان) بالنعت (طيّب) .

وقد جاز الاخبار بالزمان عن اسم الذات في نحو (الورد في آيار) ، و (اليومَ خمرٌ) ، و (الليلةَ الهلال) لأن كلا من هذه الأمثلة تؤول بتقدير مضاف محذوف ، فالأصل (خروجُ الورد في آيار) ، و (اليومَ شربُ خمرٍ) ، و (الليلةَ رؤيةُ الهلال) ، فالاخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم معنى لا عن اسم ذات .

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد ذكرنا الحالات التي يجب أن يبقى فيها المبتدأ قبل الخبر . وفيما عدا هذه الحالات فإنّ الخبر قد يتقدّم على المبتدأ مخالفاً في ذلك النظام الأصلي للجملة . وتقدّم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع يكون واجباً ، وفيما عدا هذه المواضع يكون تقدمه عليه جائزاً (ويمكن تحديد المواضع التي يجب أن يتقدم فيها الخبر على المبتدأ فيما يلي :

١ - إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر ، ويحدث اللبس الظاهر في حالتين :

(أ) عندما يكون المبتدأ نكرة غير مخصصة والخبر جملة أو شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) .

المبتدأ النكرة مع الخبر الجملة نحو (قصدَكَ غلامُه رجلٌ) فـ (قصدَكَ غلامُه) جملة فعلية فعلها ماض (قصد) وفاعله (غلامُ) ، أما كاف الخطاب في (قصدك) فضمير في محل نصب مفعول به . وهاء الغائب في (غلامه) ضمير في محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدّم ، و (رجلٌ) مبتدأ مؤخر .

والمبتدأ النكرة مع الخبر شبه الجملة نحو (عندك مال) ، فـ (عند) ظرف يعرب خبراً مقدما وكاف الخطاب ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (مال) مبتدأ مؤخر .

ونحو (في الدار رجلٌ) ، فـ (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم ، و (رجل) مبتدأ مؤخر .

وسبب وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع : أن الجملة وشبه الجملة إذا جاءت بعد النكرة أعربت صفة . وفقا للقاعدة التي تنص على أن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال . ولمنع التباس الخبر بالصفة في هذا الموضع وجب تقديم الخبر على المبتدأ ، ذلك لأن الصفة تجيء بعد الموصوف . ولاتتقدم عليه .

(ب) عندما يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من (أنّ) واسمها وخبرها ، نحو (عندي أنكّ فاضلٌ) : فـ (عندي) ظرف في محل رفع خبر مقدّم ، وياء المتكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (أنك فاضل) ، (أنّ) حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير في محل نصب اسمها ، و (فاضلٌ) خبر أنّ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأنّ واسمها وخبرها مبتدأ مؤخرّ . وتقدّم الخبر على المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لأنه لو تأخر عن المبتدأ فقلنا(أنك فاضل عندي) لا حتمل ثلاثة أوجه من الاعراب :

الاحتمال الأول أن (أنّ) واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ ، والظرف خبر .

الاحتمال الثاني ، أن تكون (أن) بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها ، والظرف متعلق بخبرها .

الاحتمال الثالث ، أن تكون (أن) مكسورة الهمزة لأنها في بدء الجملة ، والظرف (عندي)متعلق بخبرها

وإذا قدّمنا الخـــبر على المبتدأ فى هذا الموضع ، امتنع اللبس وامتنعت الاحتمالات المخالفة للاعراب ، لأن كلا من (إنّ) مكسورة الهمزة ، و (أنّ) التى بمعنى لعل ، لايتقدّم معمول خبرها عليها .

فان أُمن اللبس جاز أن يتأخر الخـــبر عن المبتدأ ، كما فى نحو قول الشاعر :

عندى اصطبارٌ وأمّا أننى جزعٌ   يوم النوى فلوجدٍ كاد يبرينى

حيث جاء الخبر شبه الجملة(لوجدٍ)متأخراً بعد المبتدأ المكون من أنّ واسمها وخبرها المسبوق بـ (أمّـا) . وساغ ذلك مع أن المبتدأ مصدر مؤول من (أنّ) واسمها وخبرها لأمن اللبس ، ذلك أن كلاً من (أن) التى بمعنى (لعلّ) ، و (إنّ) المكسورة الهمزة لاتجىء بعد (أمّـا) .

وقد أُمن اللبس أيضا فى نحو (وأجلٌ مسمى عنده) على الرغم من أن المبتدأ نكرة (أجلٌ) ، والخبر ظرف (عنده) لأن النكرة فى هذا المثال تخصصت بالصفة (مسمّى) فكان الظاهر فى الظرف أنه خبر لاصفة .

٣ ـ إذا اقترن المبتدأ بالاّ لفظا أو بعبارة أخرى إذا قصر المبتدأ على الخبر . اقتران المبتدأ بـ (إلا) لفظا نحو (مالنا إلا اتباعُ أحمدَ) فهذا أسلوب استثناء مفرّغ فيه (ما) نافية ، و (إلا) ملغى عملها ، وشبه الجملة (لنا) فى محل رفع خبر مقدّم ، و (اتباع) مبتدأ مؤخر ، و (أحمدَ) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحه لأنه ممنوع من الصرف . وقد تقدّم الخبر على المبتدأ وجوبا فى هذا الموضع لأن المبتدأ مقرون بـ (إلا) لفظا .

واقترن المبتدأ بـ (إلا) معنى نحو (إنّما عندك زيد) فـ (إنّما) (إنّ) حرف توكيد ونصب ، و (ما) زائدة كفّت (إنّ) عن العمل ، و (عندك) ظرف ومضاف إليه ، في محل رفع خبر مقدّم ، و (زيدٌ) مبتدأ مؤخر

وقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن المبتدأ مقترن بـ (إلاّ) معنى ، إذا أن (إنّما) أداة قصرت الوجود عند المخاطب على زيد .

٣ ـ إذا كان الخبر من الكلمات التي لها صدارة الكلام : نحو أسماء الاستفهام مثل (أين ، ومتى وكيف) أو مضافا إلى ماله صدر الكلام .

الخبر لازم الصدرية مثل (أين زيدٌ ؟) ، و(متى السفر ؟) و (كيف تجنب الهوى ؟) ، فـ (أين) في المثال الأول اسم استفهام في محل رفع خبر مقدّم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر . وبقية الأمثلة تقاس على هذا المثال . وقد وجب تقدّم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن الخبر اسم من الأسماء التي تلزم صدر الكلام (اسم استفهام) .

وإضافة الخبر إلى ماله صدر الكلام نحو (صبيحةُ أيّ يوم سفرُك ؟) فـ (صبيحة) خبر مقدّم مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أيّ) اسم استفهام مضاف إلى (صبيحة) ، و (يوم) مضاف إلى (أي) ، و (سفرُك) مبتدأ مؤخرّ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكاف الخطاب ضمير متصل في محل جر مضاف إليه . وقد تقدّم الخبر وجوبا على المبتدأ في هذا المثال لأن الخبر أضيف إلى اسم من الأسماء التي تتصدر الكلام (اسم استفهام) .

٤ ـ إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر : أو بعبارة أخرى إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر ، نحو قوله تعالى (أمْ على قلوبٍ

أقفالُها) ، فشبه الجملة (على قلوب) خبر مقدّم ، و (أقفالُ) مبتدأ مؤخر ، و (ها) الدالة على الغائبة ضمير فى محل جر مضاف إليه ، يعود على أقفالها . وقد وجب تقديم الخبر فى هذه الآية على المبتدأ لأن المبتدأ يتصل به ضمير (ها) الغائبة ، وهذا الضمير يعود على بعض الخبر (قلوب) ومن الشواهد على هذا الموضع أيضاً نحو قول نُصيب بن رباح الشاعر الأموى فى زوجته :

أهابُك إجلالاً وما بكِ قدرةٌ عليّ ولكن ملء عين حبيبُها

حيث يقول (ملء عين حبيبها) ، فـ (ملءُ) خبر مقدّم مرفوع ، و (عين) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (حبيبُ) مبتدأ مؤخر ، و (ها) الغائبة ضمير متصل بالمبتدأ فى محل جر ومضاف إليه . وتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً فى هذا الموضوع لأن فى المبتدأ ضميراً يعود على بعض الخبر وهو (عين) .

وتفسير وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فى هذا الموضع أننا لو قلنا مثلاً (حبيبُها ملءُ عين) لعاد الضمير (ها) الغائبة على اسم متأخر عنه فى اللفظ لأننا نطقنا به بعد الضمير ، وهو متأخر عنه أيضاً فى الرتبة ، لأن الخبر من حيث تركيب الجملة الاسمية ونظام أجزائها متأخر فى الرتبة عن المبتدأ ، ولا يجوز عند النحاة أن يعود الضمير على متأخر عنه فى اللفظ والرتبة معاً . ولكنهم يجيزون أن يعود على متأخر عنه فى أحدهما . وإذن فتقديم الخبر يجعل الضمير عائداً على اسم متقدم عليه فى اللفظ متأخر عليه فى الرتبة وهو أمر جائز عند النحاة .

المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا :

الخبر أحد ركني الجملة الاسمية الاساسيين ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، وعلى هذا الأساس فعدم وجوده لفظا ظاهرا في الجملة لايدل على أن الجملة قائمة بركن واحد وخالية من الخبر ، إنما يدل على أنه محذوف كما سبق أن ذكرنا في حكم الموجود ، أي أنه مضمر ، ويحذف الخبر أو يضمر جوازا إذا دلّ عليه دليل . والعربية تميل إلى الايجاز والاختصار ، لذلك فهي تجيز حذف ما يمكن أن نعلم أو الاستغناء بدلالة القرائن .

ومن اضمار الخبر ، أو حذفه جوازا نحو (خرجت فاذا محمدٌ) إذ التقدير (خرجت فاذا محمدٌ موجودٌ) فالاسم بعد (إذا) الفجائية يعرب مبتدأ خبره محذوف جوازا تقديره (موجود ، أو قريب أو بالباب) . وقد أضمر الخبر هنا للعلم به لأنه كون واستقرار مفهومان من قرائن القول ، ومن المفاجآت المدلول عليها بـ (إذا) .

ويضمر الخبر كثيرا إذا وقع جوابا للسؤال عن ، نحو (من عندك ؟) ، فالجواب (سميرةُ أو علية أو غيرها) ، وتقدير الكلام كما يدل عليه السياق (سميرة عندي) . وكذلك يضمر الخبر إذا كان في جملة معطوفة على جملة اسمية قبلها والمبتدآن يشتركان في الخبر نحو قوله تعالى (أكلها دائمٌ وظلها) والتقدير (أكلها دائمٌ وظلها كذلك) .

ويحذف الخبر وجوبا أو بعبارة أخرى يضمر وجوبا في عدة مواضع نلخصها فيما يلي :

(١) أن يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد (لولا) أو بعبارة أخرى ، أن يكون الخبر عاما يدل على مجرد الوجود من غير زيادة ما ، والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعية . و (لولا) الامتناعية هي حرف امتناع لوجود ، وهي تختلف عن (لولا) التحضيضية التي تفيد الحث على القيام بعمل من الأعمال نحو (هلا قدرنا مساعدته) . ولولا الامتناعية تفيد الشرط ، ولها جملة شرط وجملة جواب ، فاذا قلنا (لولا الأملُ ليئسنا) ، فالشرط هنا هو الجملة الأسمية (الأمل موجود) والجواب هو الجملة الفعلية (يئسنا) المكونة من الفعل (يئس) والفاعل الضمير المتصل (نا) . و (لولا) هنا تفيد امتناع الجواب لوجود الشرط ، فقد امتنع كوننا نيأس ، لوجود الأمل . وإذا تأملنا الكلمة التي بعد (لولا) لوجدناها اسما مرفوعا (الأملُ) على أنه مبتدأ ، فاين الخبر ؟ إنه محذوف وجوبا . والتقدير (لولا الأملُ موجودٌ ليئسنا) . ويحذف الخبر وجوبا بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقا لأنه معلوم واضح ظاهر ليس ما يدعو إلى ذكره ، إذا أن لولا تدل على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو جملة الجواب (ليئسنا) ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ (الأمل) ، ولو ذكر هذا الخبر المحذوف وجوبا في هذا الموضع ، لكان زيادة وتطويلا لا داعي لها .

أما إذا كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود فيجب ذكره إن فقد دليله ، نحو (لولا زيد سالم أعداءه ما سلم) فجملة الشرط هنا اسمية وهي (زيد سالم أعداءه) ، وجملة جواب الشرط فعلية ، وهي (ما سلم) . وقد وجب ذكر خبر جملة الشرط بعد لولا (سالم أعداءه) ، ذلك لأننا لو قلنا (لولا زيدٌ ما سلم) لكان التقدير (لولا زيد موجود) وفي هذا تغيير للمعنى المقصود ، لأن وجود

زيد فى هذه الجملة مقيّد أو مشروط بمسالمته لأعدائه ، أى أنّ مسالمته لأعدائه زيادة على وجوده ، هى الشرط فى امتناع الجواب ، وليس فى الجملة مايدل على هذه الخصوصية أو يساعدنا على فهمها وتقديرها ، لذلك وجب ذكر الخبر ، ومن أمثلة الكون المقيّد الذى لايدل عليه دليل قول الرسول مخاطب عائشة رضى الله عنها (لولا قومُك حديثو عهد بكفر لبنيتُ الكعبة على قواعد ابراهيم) ، فجملة الشرط (قومُك حديثو عهد) ، قومك مبتدأ ، والكاف ضمير فى محل جر مضاف إليه ، وحديثو خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، والنون حذفت للاضافة ، وعهد مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و(بكفر) جار ومجرور . وقد وجب ذكر الخبر هنا لأنه كون مقيّد ، فوجود القوم مقيّد بحداثة عهدهم بالكفر ، وجملة الجواب هى الجملة الفعلية (لبنيت الكعبة) .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان كونا مقيّدا ولكن فى الجملة دليل يدل عليه

نحو (لولا أنصارُ زيدٍ حموه ماسلم) ، فجملة الشرط هنا (أنصار زيد حَمَوه) مبتدؤها (أنصار) وخبرها جملة (حموه) ، وجملة الجواب (ماسلم) ، ويجوز فى هذا المثال أن تقول (لولا أنصار زيد ماسلم) ، ذلك لأن الخبر فى جملة الشرط (حموه) كون مقيّد بالحماية ، غير أن فى الجملة مايدل عليه ، والدليل لفظ (أنصار) ، لأن من شأن الناصر أن يحمى من ينصره .

ومن أمثلة الخبر الكون المقيد الذى يدل عليه دليل ، قول أبى العلاء المعرّى فى وصف السيف :

يذيبُ الرّعبُ منه كلّ عضبٍ ... فلولا الغمدُ يمسكُه لسالا

حيث ذكر خبر جملة الشرط بعد لولا وهو (يمسكه) ، ذلك لأنه على الرغم

من أنه كون خاص مقيد بالإمساك ، فقد دلّ عليه دليل ، هذا الدليل فى لفظ (الغمد) لأن من شأن غمد السيف أن يمسكه .

ويذكر ابن هشام أن جمهور النحاة يوجبون حذف خبر جملة الشرط بعد لولا ، أما إذا كان الخبر كونا خاصا فإنهم يجعلونه مبتدأ ، ففى المثال (لولا زيد سالمنا ماسلم) يجعلون الخبر (سالمنا) مبتدأ ، فيقولون (لولا مسالمة زيدٍ إيّانا ما سلم) ، وفى هذه الحالة تكون جملة الشرط (مسالمة زيد إيّانا) ، المبتدأ (مسالمة) ، و (زيد) مضاف إليه ، و (إيّانا) مفعول به المصدر (مسالمة) . أمّا الخبر فهو كون مطلق محذوف وجوبا تقديره (موجودة) أى : لولا مسالمة زيد إيّانا موجودة ، ماسلم . وكذلك يقولون فى (لولا أنصارُ زيدٍ حموْه ما سلم) لولا حماية أنصارِ زيدٍ إيّاه ماسلم ، وهكذا . . أما بيت أبى العلاء المعرّى فبعضهم يعرب جملة (يمسكه) بدل اشتمال من الغمد ، وآخرون يعربونها فى محل رفع خبر (أنّ) المحذوفة على تقدير ان الجملة (فلولا أنّ الغمد يمسكه) . وأمّا الحديث الشريف فيقولون انه مروى بالمعنى لا باللفظ ، وذكر ابن الربيع ثلاث روايات مشهورة فيه : الرواية الأولى : لولا حدثان قومك فى الكفر لبنيت . . .) والرواية الثانية (لولا حداثة قومك فى الكفر لبنيت . . .) والرواية الثالثة (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . . .) .

والقول بأنّ الاسم بعد لولا يعرب مبتدأ خبره محذوف هو رأى البصريين أمّا الكوفيون فيرون أنه يعرب فاعلا لفعل محذوف . وهناك رأى آخر يقول إن (لولا) نفسها هى عامل الرفع فى الاسم بعدها .

٢) أن يكون المبتدأ صريحا فى القسم :

ومعنى الصراحة فى القسم أن الكلمة لاتستخدم إلا فى القسم ، ويفهم منها

القسم قبل ذكر المقسم عليه . ومن الألفاظ التي لاتستخدم إلا في القسم (لعمرُكَ) بمعنى (وحياتك) وهي من (عَمِرَ الرجلُ) ، إذا عاش زمنا طويلا ومن هذه الألفاظ أيضا (أيمن الله) بمعنى ، (وبركةُ اللهِ) أو (ويمينُ الله) فهي جمع (يُمْن) أو (يمين) بمعنى قسم .

فإذا قلنا (لعمرك لأحمين المظلوم) ، و (أيْمنُ الله لقد أدّيت واجبي) ، فإنّ (لعمرك) و (أيْمن) يعرب كل منها مبتدأ حذف خبره وجوبا ، والتقدير (لعمرك قسمي) ، و (أيمن الله يميني) ، وعلى ذلك فإننا إذا أردنا أن نعرب المثال الأول وجدنا أنه يتكون من جملتين تامتين ، الأولى ، جملة القسم ، وهي جملة مبتدؤها (لعمرك) وخبره محذوف وجوبا ، ويقدّر بـ (قسمي) ، والثانية جملة جواب القسم ، وهي جملة فعلية ، فعلها (أحمين) ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنا) .

ويحذف خبر المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لسد جواب القسم مسدّه .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان المبتدأ غير صريح في القسم ، كما في نحو (عهد الله لأساعدنّ الضعيف) ، إذ يمكن القول (عهدُ الله قسمي لأساعدن الضعيف) ذلك لأن (عهد الله) يستخدم في القسم ، كما يستخدم في غيره ، كما في نحو (عهدُ اللهِ وثيقٌ) ، و (عهد اللهِ يجب الوفاءُ به) ولا يفهم منه القسم إلاّ بذكر المقسم عليه .

ويذكر ابن هشام أن ابن عصفور يجيز في نحو (لعمرُك لأساعدنّ) أن يكون من باب حذف المبتدأ ، بتقدير (لقسمي عمرُك) ويضعّف بعض النحاة هذا الرأي ، ويرون أن الأولى في حالة الاختيار بين أن يكون المحذوف

المبتدأ أو الخبر ، أن يكون المحذوف هو الخبر لسببين أولهما ، أن المسند في محل التغيير غالبا ، وثانيهما : أن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وأيضا فإن وجود لام الابتداء في أول الاسم يدل أن الاسم الذي دخلت عليه هو المبتدأ لا الخبر .

٣ ـ أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نصٌّ في المعية نحو (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) ، و (كلُّ صانعٍ وما صنع) ، و (كلُّ انسانٍ واجتهادُه) ، و (كلُّ عملٍ وجزاؤه) ، فكل الجمل السابقة جملٌ اسمية عطف على المبتدأ في كل منها (كلٌّ) اسم آخرٌ ، بواو العطف تفيد المصاحبة ، أو بعبارة أخرى معناها المصاحبة ، فالضيعة ، والشيء المصنوع ، والاجتهاد لاتشترك مع أصحابها ، كما أن الجزاء لايشترك مع العمل ، ولكن كلا منها يقترن بصاحبه .

ونحن نعرب المثال الأول كما يلي : (كل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (رجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و (الواو) عاطفة بمعنى المصاحبة ، و (ضيعته) : ضيعة ، اسم معطوف على المبتدأ (كلٌّ) مرفوع مثله ، أمّا خبر المبتدأ فهو محذوف وجوبا وتقديره (مقترنان) . وهكذا بقية الأمثلة . ويحذف الخبر وجوبا في هذا الموضع لقيام الواو مقام (مع) .

ويجوز حذف الخبر وذكره إذا عطف على المبتدأ اسم بواو ليست نصّا في المعيّة نحو قولنا (عمروٌ وزيدٌ) ، أو بمعنى آخر فإن الواو هنا للعطف أصلا ، لأن عمرو يشترك مع زيد ، وإنما أردنا الاخبار باقترانهما . وقد حذف الخبر

فى المثال السابق اعتمادا على أنّ السامع يفهم من الاقتصار على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والمصاحبة . ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق :

تمنّوا إلى الموت الذى يَشعب الفتى ... وكلّ امرئٍ والموتُ يلتقيان

حيث قال (كلّ امرىء والموتُ يلتقيان) ، فذكر الخبر وهو (يلتقيان) بعد الواو ، لأنها للعطف وليست نصا فى المصاحبة ، والدليل على ذلك أننا إذا قلنا (كلّ امرىء والموتُ) لايصح المعنى .

ويعرض ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة باختصار ، يقول إن البصريين يقدّرون فى مثل (كلّ رجل وضيعتُه) خبرا محذوفا وجوبا . أما الكوفيون ويتفق معهم الأخفش فيرون أنّ هذه الجملة تامة فـ(كل) مبتدأ ، (رجل) مضاف إليه ، والواو بمعنى (مع) ، و (ضيعته) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهاء الغائب ضمير فى محل جر مضاف إليه ، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٤ - أن يكون المبتدأ :

(أ) مصدرا عاملا فى اسم مفسّر لضمير ذى حال لايصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو (ضربى زيداً قائماً) ، و (احترامى الرجلَ عالماً)

فإننا إذا أردنا إعراب المثال الأول وجدنا أن المصدر (ضربُ) يقع مبتدأ ، وياء المتكلم ضمير فى محل جر مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، إذ الأصل (أضرِبُ) ، و (زيداً) مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (قائماً) لابد أن تعرب حالا منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى ترفع ضميرا

مستترا تقديره (هو) ، ويفسر معمول المصدر هذا الضمير . ولا يصح أن تعرب خبرا لأنها لاتصلح من حيث المعنى لأن تكون خبرا ، ذلك أن الضرب لا يوصف بأنه قائم . والجملة بهذه الصورة ينقصها أحد ركنيها الرئيسين وهو الخبر ، والواقع أن الخبر محذوف وجوبا والتقدير (ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائما) ، ويقدر في المثال الثاني (احترامي الرجلَ حاصلٌ إذا كان عالما) .

(ب) أن يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر السابق ذكره في الحالة السابقة (أ) نحو (أكثرُ شربي السويقَ ملتوتا) ، و (أكثرُ حبي الطفلَ نشيطاً) ، فالمبتدأ في المثال الأول (أكثر) مضاف إلى المصدر الصريح (شرب) ، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و(السويق) مفعول به للمصدر ، لأن المصدر هنا يعمل عمل الفعل ، و (ملتوتا) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهي ترفع فاعلا ضميرا مستتر تقديره (هو) يفسره الاسم (السويق) الذي عمل فيه المصدر (شرب) المضاف إلى المبتدأ ، و (ملتوتا) لايصح أن يكون خبرا ، لأن أكثر الشرب لا يخبر عنه بأنه ملتوت . وعلى ذلك فخبر المبتدأ هنا محذوف وجوبا والتقدير (أكثرُ شربي السويقَ حاصلٌ إذا كان ملتوتا) .

(جـ) أن يكون المبتدأ مضافا إلى مؤول بالمصدر السابق ذكره ، نحو (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائما) ، و (أحسنُ ماتُرى الأشجارُ مورقة) ، فالمبتدأ في المثال الثاني مثلا (أحسنُ) مضاف إلى مصدر مؤول (ما يُرى) بالمصدر الصريح (رؤيةُ الأشجار) ، و (مورقةً) حال لاتصلح لأن تكون خبرا للسبب السابق ذكره ، والخبر محذوف وجوبا وتقديره (أحسن ماتُرى الأشجارُ حاصلٌ إذا كانت مورقة)

ويرى جمهور البصريين أنّ الخبر فى الأمثلة السابقة يقدّر بـ (إذا كان) إذا قصد الزمن الماضى ، و بـ (إذْ كان) عند إرادة الزمن المستقبل . والخبر هو الظرف (إذا ــ إذ) متعلقا بمحذوف هو (حاصل) ، و (كان) فى هذا الموضع تامة أى أنها ترفع فاعلا مثلها مثل الأفعال العادية ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على مفعول المصدر ، أو بعبارة أخرى يفسّره مفعول المصدر . و (مسرعة) حال من الضمير المستتر فى (كان) .

ويرى الأخفش ويتفق معه ابن مالك أن الخبر فى مثل هذا الموضع يقدّر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال ، وعلى ذلك يقدّر المثال (ضربى زيداً قائماً) بـ (ضربى زيدا ضربُه قائما) فالمصدر الثانى (ضربه) هو الخبر ، وفاعله محذوف ، وهاء الغائب مفعوله ، وهى صاحبة الحال . والبصريون يرفضون هذا الرأى لأنهم يرفضون حذف مصدر مع إبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم .

أمّا إذا صلحت الحال من حيث المعنى لأن تكون خبرا فلا يصح فى هذه الحالة أن تنصب على الحالية ، واعتبار خبرها محذوفا وجوبا ، فنحو (ضربى زيدا شديداً) لا يجوز نصب (شديد) فيها على أنها حال ، واعتبار خبر المبتدأ (ضرب) محذوفا وجوبا ، بل يجب فى هذه الحالة رفعه على أنه خبر المبتدأ . وقد شذ قول العرب (حكمك مسمّطاً) ، على أن (حكم) مبتدأ ، و (كاف الخطاب) مضاف إليه ، و (مسمطا) حال منصوبة ، والخبر محذوف وجوبا تقديره (لك) ، ووجه الشذوذ فى هذا المثال ، نصب (مسمّطا) على الحالية مع صلاحيته لأن يكون خبرا ، وهذا المثال صحيح سماعا ، ولكن القياس أنه يجب فيه رفع (مسمّط) على الخبرية .

تمـهيد الحج

يتفق ابن هشام مع من يجيزون تعدد الخبر كما في نحو (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ) فـ (زيدٌ) مبتدأ ، وكل من (شاعر) و (كاتب) خبر لهذا المبتدأ ، وأساس تجويز تعدد الخبر هو أن الخبر حكمٌ على المبتدأ ، وقد يُحكم على الشئ الواحد بأكثر من حكم . أما من منع تعدد الخبر فهو يقدّر مبتدأ للخبر الثانى ، فيقول فى المثال السابق (زيدٌ شاعرٌ ، هو كاتبٌ) على أنهما جملتان اسميتان لكل منهما مبتدؤها وخبرها .

وحكم تعدد الخبر يتلخص فيما يلى :

١ — إذا كان المبتدأ واحدا وتعدد الخبر لفظا ومعنى ، بأن كان كل واحد مخالفا للآخر فى لفظه ومعناه ، ويصح الاقتصار عليه فى الخبرية ، جاز عطف الثانى وما بعده على الأول نحو (عباس محمود العقاد شاعر وناقد وأديب وعالم) . ويعرب كلّ من (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) معطوفا على الاول (شاعر) ، وإنْ كان فى المعنى خبرا . ويجوز حذف حرف العطف فتقول (عباس محمود العقاد شاعر ناقد أديب عالم) ، وفى هذه الحالة يُعرب كل من (شاعر) ، و (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) خبرا .

٢ — أما إذا تعدد الخبر فى اللفظ فقط بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة فى تأدية معنى واحد هو المقصود المراد ، ولايصح الاخبار بالبعض عن المبتدأ ، نحو (الرُّمانُ حلوٌ حامض) ، فلا يعتبر هذا من تعدد الخبر ، لأن المقصود بـ (حلو ، وحامض) أنهّ مزّ ، فهما فى الواقع خبر واحد فى المعنى . وفى هذه الحالة لايجوز :

(أ) العطف لأن الخبرين فى معنى خبر واحد ، والعطف يقتضى المغايرة

في الغالب ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، ويعرب كلٌّ منهما خبراً .

(ب) لا يصح أن يفصل بين الخبرين بأجنبي ، ولا أن يتأخر المبتدأ أو يتوسط بينهما فلا يصح أن تقول (شاعر ناقد أديب عالم عباس محمود العقاد) ، ولا أن يقال (شاعر ناقد عباس محمود العقاد أديب عالم) .

٣ - إذا كان المبتدأ متعدداً حقيقة بأن كان مثنى أو جمعاً وتعدد الخبر لفظاً ومعنى نحو (الأخوات طبيبٌ ومدرسٌ ومهندسٌ) ، وجب عطف الخبر الثاني وما بعده على الأول بواو العطف لا غير ، ويعرب كلٌّ منهما معطوفاً ، وإن كان خبراً في المعنى .

ومن هذا القسم المبتدأ المتعدد في الحكم نحو (جسمُ الانسان رأسٌ وجذعٌ وأطرافٌ الخ . . .) . والواقع أن ابن هشام لا يعتبر هذا القسم من باب تعدد الخبر لأن المبتدأ في هذه الحالة في قوة مبتدأين لكل منهما خبره

ومن هذا القسم قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى ‎ ‎ ‎ ‎ وأخرى لأعدائها غائظة

لأن المبتدأ (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى (والذين كذبوا بآياتنا صمٌّ وبكمٌ) ذلك لأنّ (بكم) معطوفة على (صم).

النـــــواسخ

عرفنا أن المبتدأ والخبر حكما إعرابيا ـ هو رفع كلّ منهما ذلك أن الرفع علامة الاسناد (المسند والمسند إليه). غير أن هذا الحكم يُنسخ ويحل محله حكم آخر بدخول بعض الكلمات على الجملة الاسمية ، فيتغيّر حكم كل من المبتـــدأ والخبر .

ويجدر بنا أن ننبه إلى أن هذه النواسخ لاتدخل على المبتدأ في الحالات التالية :

١ ـ إذا كان المبتدأ اسماء من الأسماء التي لها صدارة الكلام كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء .

٢ ـ إذا كان المبتدأ (ما) التعجبية .

٣ ـ إذا كان المبتدأ اسما يجب أن يتصدر الكلام لسبقه بأداة من الأدوات التي لاتدخل إلا على المبتدأ كـ (لولا) و (إذا) الفجائية .

٤ ـ إذ كان المبتدأ في أسلوب من الأساليب التي التزمت صيغة واحدة لاتتغيّر حتى جرت مجرى الأمثال نحو (ويل للمكذبين) ، و (لله دره فارسا) (طوبى للصالحين)

والكلمات التي تؤثر في المبتدأ والخبر تنقسم من حيث نوعها إلى قسمين : أفعال ، وحروف .

وتنقسم من حيث أثرها أو بعبارة أخرى من حيث عملها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشمل الأفعال الناسخة وما شبّه بها من الحروف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتلغي حكمها الاعرابي وتحل محله حكما يتلخص في أمرين :

١ - رفع المسند إليه (المبتدأ) تشبيها له بالفعل ، ذلك أن الفعل التام يرفع اسما فاعلا له ، والفعل الناقص يرفع اسما تشبيها له بالفعل وهو مرفوع الفعل التام ، ويسمى اسمه .

٢ - نصب المسند (الخبر) ، تشبيها له بمفعول الفعل التام ، ويسمى خبره .

وإذا كان الخبر جملة كانت فى محل نصب ، أما إذا كان اسما مفردا فانه ينصب بعلامة ظاهرة أو مقدرة أو على المحل .

و يشترط لعمل الأفعال الناسخة ثلاثة شروط :

(أ) أن يتأخر خبرها عنها فلا يصح نحو (مجتهداً كان محمدٌ) .

(ب) ألا يكون خبرها فعلا طلبيا أو انشائيا ، فلا يصح نحو (كان محمدٌ اعطفْ عليه) لأن الخبر (اعطفْ عليه) فعل طلبى ، ولا نحو (كان محمدٌ يرحمه الله) لان الخبر (يرحمه الله) جملة انشائية (دعاء) .

(ج) ألاّ يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض فيما عدا (كان) فانها يصح الاخبار عنها بالجملة ذات الفعل الماضى ، فلا يصح نحو (أصبح محمدٌ نامَ) ويصح (كان محمدٌ قد نام) .

ويشمل هذا القسم الأول سبع مجموعات من الأدوات ، ست منها أفعال ومجموعة واحدة فقط حروف وهى :

المجموعة الاولى : ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقا بدون شرط ، أو بعبارة أخرى فهى تعمل هذا العمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، وسواء كانت

صلة بـ (ما) الظرفية أولا ، كما سيتضح لنا فيما بعد . وهذا القسم يشمل ثمانية أفعال هي : كان وأخواتها (أصبح ـ أضحى ـ ظل ـ أمسى ـ بات ـ صار ـ ليس) .

المجموعة الثانية : ويشترط لعملها الشروط التالية .

١ ـ أن يتقدمها أحد الأشياء التالية :

(أ) نفي ، سواء كان بالحرف مثل (لا) النافية ، أو بفعل يدل على النفي مثل (ليس) أو باسم مثل (غير) .

(ب) نهي ، مثل (لا) الناهية .

(جـ) دعاء ، والدعاء يكون بـ (لا) في الماضي ، وبـ (لن) في المستقبل واشترط في أفعال هذه الطائفة أن تسبق بنفي أو نهي أو دعاء ، ذلك لأن معناها النفي واستمرار ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب مايقتضيه المقام ، فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا .

٢ ـ أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح أن تقول (مازال الطفلُ نام) .

وهذا القسم يشمل أربعة أفعال هي : (زال) ، (برح) ، (فتىء) ، (انفكّ) .

وقد اشترط أن يكون (زال) ماضي (يزال) لانّ (زال) ماضي (يزيل) فعلٌ تام يتعدّى إلى مفعول به ومعناه ميّز وفصل ، ومثاله (زِلْ ضأنك عن معزك) ، أي (ميّز وافصل بين ضأنك ومعزك) ، ومصدر زال يزيل

(الزيل) ، ولأن (زال) ماضى (يزول) فعل تام وهو فعل لازم أى لا يتعدى إلى مفعول به ، ومعناه (الانتقال) ، وأحيانا يكون بمعنى (الفناء والانتهاء) وذلك مثل قوله تعالى (إنّ اللهَ يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا) ونحو (زال حكمُ الطغاة) ، ومصدره (الزوال).

المجموعة الثالثة : تعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية الظرفية عليها ، وتشمل فعلا واحدا هو (دام) .

وسُمّيت (ما) التى تسبق (دام) بـ (ما) المصدرية الظرفية ذلك أنها تقدّر بالظرف مضافا إلى المصدر ، فى المثال (لا أكلمه ما دُمت حيّا) يمكن أن يحلّ محل (مادمت) مدّة دوامى .

المجموعة الرابعة : وهى ما وضعت لتدل على قرب زمن وقوع الخبر وتسمى أفعال المقاربة وهى ثلاثة : كاد ـ أوشك ـ كرب .

المجموعة الخامسة : وهى ما وضعت لتدل على رجاء المتكلم فى وقوع الخبر ، وتسمى أفعال الرجاء : وهى ثلاثة أيضا : عسى حرى ـ اخلولق .

المجموعة السادسة : وهى ما وضعت للدلالة على بدء دخول الاسم فى الخبر وتسمى أفعال الشروع ، ذكر منها ابن هشام خمسة أفعال هى (أنشأ ـ طفق ـ جعل ـ علق ـ أخذ) ، ومنها (شرع ـ أقبل ـ جعل ـ وهب ـ قام) .

ويشترط فى خبر هذه المجموعات الثلاثة الأخيرة أن يكون خبرهن جملة لأنّ الحكم إنما يتوجه لمضمون الجملة .

المجموعة السابعة : وتتكون من أربعة أحرف شبهت بـ (ليس) في المعنى وفي العمل فعملت عملها ، وهي (ما - لا - لات - إنْ) .

ومما يجدر بنا ذكره أن ابن هشام قسم الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إلى ثلاثة أقسام:

القسم الاول : يشمل (كان) وأخواتها ، ومازال وأخواتها) .

والقسم الثاني ، يشمل الأحرف المشبهة بـ (ليس).

والقسم الثالث ، تكلم عنه تحت عنوان (أفعال المقاربة) قاصدا به (أفعال المقاربة وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء) معللا ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء .

وسأتكلم عن كل فئة من الفئات السابقة بالتفصيل وفق تقسيم ابن هشام لها ، مبرزة رأي ابن هشام فيها .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تكلم ابن هشام تحت هذا العنوان عن ثلاثة أقسام هى . (كان)وأخواتها، و (مازال) وأخوتها ، و (مادام) .

١ ـ كان وأخواتها : يذكر ابن هشام أن كان هى أم الباب ، وأنها اعتبرت كذلك لأنها تنفرد عن أخواتها بأمور تتميز بها عنها .

وكل أخوات (كان) يعملن نفس عملها ، وهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر دون شرط أو قيد ، غير أنهن يختلفن من حيث المعنى .

فـ (كان) معناها مطلق الماضى ، و (أصبح) معناها اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى وقت الصباح ، و (أضحى) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى وقت الضحى ، و (ظلّ) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، و (أمسى) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت المساء . وكثيرا ما تستخدم (أصبح وأضحى وظلّ وأمسى) بمعنى صار ، كما فى نحو (أصبحت الصناعة من دعائم تقدّم الأمم) و (أضحى الاستشهاد شرفا) و (ظل الجو خانقا من الدخان) و (أمسى غزو الفضاء أمرا معلوما)

٢ ـ (مازال) وأخواتها (برح ـ فتىء ـ انفكّ)

ومثال هذا القسم بعد النفى الظاهر ، قوله تعالى (ولايزالون مختلفين) حيث سبقت (يزالون) بـ (لا) النافية الظاهرة ، ومثال هذا القسم بعد النفى المقدّر ، قوله تعالى (تالله تفتأ) أى (لاتفتأ) حيث تقدّم (تفتأ) النفى المقدّر ، وقول امرىء القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

حيث عمل (أبرح) عمل (كان) ، وقد تقدمه النفى المقدر ، لأن معناه (لا أبرح) ومثال هذه الأفعال بعد النهى قول الشاعر :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المـ ـوت فنسيانه ضلال مبين

حيث تقدم النهى وهو (لا) على مضارع زال .

ومثالها بعد الدعاء قول ذى الرمه :

ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى ولازال منهلا بجرعائك القطر

حيث تقدمت (لا) الدعائية على (زال) .

٣ ـ (مادام) ، وجعلها ابن هشام قسما قائما برأسه ، ذلك أنها تسبق (بما) المصدرية الظرفية ، على حين أن (زال) وأخواتها تسبق بـ (ما) النافية .

تصرف هذه الأفعال :

يقسم ابن هشام هذه الأفعال من حيث تصرفها إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ الجامد الذى لايتصرف ، وهو :

(أ) (ليس) باتفاق من النحاة .

(ب) (دام) عند الفراء وكثير من النحاة المتأخرين ، أما فعل الأمر (دم) والمضارع (يدوم) ، واسم الفاعل (دائم) ، وصيغة المبالغة (دوام)

فمن تصرفات الفعل (دام) التام لا الناقص .

ويرى بعض النحاة أنه قد يجيء المضارع من (دام) الناسخة ناسخا مثل الماضي ولكنه قليل الاستعمال .

ويرجح الصبّان في حاشيته أنّ لـ (دام) الناسخة ، مصدر ، بدليل تقدير النحاة (مدة دوامي) في (مادمتُ) .

٢ ــ ما يتصرف تصرفا ناقصا :

أ ــ (زال ــ فتيء ــ برح) ذلك أنها لا يستعمل منها فعل الامر ولا المصـــــدر .

ب ــ (دام) عند النحاة القدماء ، ذلك أنهم استعملوا مضارعها .

٣ ــ مايتصرف تصرفا تاما أو بعبارة أخرى ما يجيء منه الماضي والمضارع والامر والمصدر على قلة واسم الفاعل دون اسم المفعول وباقي المشتقات ويشمل هذا القسم : كان ــ أصبح ــ أضحى ــ أمسى بات ــ ظل ــ صار .

وغير الماضي من هذه التصاريف يعمل عمل الفعل الماضي فاذا أخذنا الفعل (كان) مثلا ، وجدنا تصاريفه تعمل عمله كما يلي :

فمضارع (كان) نحو قوله تعالى (ولم أكُ بغيّا) حيث أن (أكُ) أصلها (أكون) فحذفت الضمة لدخول حرف الجزم على الفعل ثم حذفت الواو لالتقاء حرفين ساكنين هما النون والواو ، فصارت (أكُنْ) ، ثم حذفت النون للتخفيف ، فصارت (أكُ) ، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (أنا) وخبرها (بغيّا) منصوب بالفتحة الظاهرة .

والأمر من (كان) نحو قوله تعالى (كونوا حجارةً) حيثُ عمل فعل الامر (كونوا) عمل (كان) وجاء واو الجماعة اسما له ، و (حجارة) خبراً له .

والمصدر نحو قول الشاعر :

ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومِه الفـــتى وكونُك إياه عليك يسيرُ

حيث جرى مصدر (كان) الناقصة مثلها في رفع الاسم ونصب الخبر ، حيث رفع كاف الخطاب ونصب الضمير (إيّاه) .

واسم الفاعل نحو قول الشاعر :

وما كلّ مَنْ يُبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تُلفه لكَ مُنجداً

والشاهد في قوله (كائنا) فإنه اسم فاعل من مصدر (كان) الناقصة ، وقد عمل عملها ، حيث أن اسمه ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على كلام السابق ، وخبره (أخاك).

وكذلك قول الشاعر :

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا أحبُّكِ حتى يغمضَ العينَ مُغمِضُ

حيث أعمل (زائلا) وهو اسم الفاعل من الفعل الناقص (زال) فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه وتقديره (أنا) ونصب الخبر وهو جملة (أحبك) .

هل يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

يجيز أغلب النحاة توسط خبر الفعل الناقص بينه وبين اسمه ، ويمنع ابن

ودرستويه (ت / ٣٤١ هـ) توسط خبر (ليس) بينه وبين اسمه . ويمنع ابن معط (ت / ٦٢٨ هـ) توسط خبر (دام) بينه وبين اسمه .

ومن أمثلة توسط خبر الفعل الناقص بينه وبين اسمه ما يلي :

- قوله تعالى (وكان حقًّا علينا نصرُ المؤمنين) حيث جاء (حقًّا) وهو خبر (كان) مقدَّما على خبرها وهو (نصرُ) ، ومتوسطا بين (كان) واسمها .

- قراءة حمزة (ت / ١٥٦ هـ) وحفص (ت / ١٨٠ هـ) قوله تعالى (ليس البرَّ أنْ تولوا وجوهكم) بنصب (البرَّ) على أنه خبر (ليس) ، والمصدر المؤول من (أنْ) والفعل (أنْ تولوا) اسمها ، وقد جاء الخبر متوسطا بين ليس واسمها .

قول الشاعر :

لاطيبَ للعيْشِ مادامتْ مُنَغَّصَةً لذّاته بادِّكار الموتِ والهرم

حيث تقدَّم خبر (دام) وهو (منغصة) بينه وبين اسمه (لذَّاتُه) .

المواضع التي يجب أن يتوسط فيها الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا كان اسم متصلا لضمير يعـود على شيء متصل بالخبر مثل (جزاؤه) في نحو (يسرني أن يكون للعمل جزاؤه) حيث اتصل ضمير الغائب (الهاء) باسم (يكون) ، وضمير الغائب يعود على الخبر (للعمل) ، ويجب هنا أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه ، حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة .

٣ - إذا كان الخبر محصورا فى الاسم بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفى مثل (المكافح) فى نحو (ليس منصورا إلا المكافحُ) ، فالخبر وهو (منصورا) محصور فى الاسم وهو (المكافح) (بإلاّ) المسبوقة بالنفى وهو (ليس).

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر بعد الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا ترتب على التوسط لبس لا يمكن معه تمييز الاسم من الخبر لخفاء إعرابهما ، كأن يكون كلٌّ من الاسم والخبر متصلا بياء المتكلم نحو (صار عدوّى صديقى) .

٢ - إذا حُصر الاسم فى الخبر ، بقرنه بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفى أو بإنّما . ومثال اقتران خبر الفعل الناقص بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفى قوله تعالى (وما كان صلاتُهم عند البيت إلاّ مُكاءً) ، و (مُكاءً) معناه صفيرا ، وهو من (مكا) من باب (عدا) ، خبرٌ لـ (كان) ويجب أن يتأخر عن الفعل الناقص ، وعن اسمه (صلاتُهم) فى هذا الموضع لأنه محصور بـ (إلاّ) .

ومثال حصر الاسم فى الخبر بـ (إنما) فى نحو (إنّما كان محمدٌ رسولا) فـ (رسولا) خبر (كان) ويجب تأخيره فى هذا الموضع لأن اسم كان (محمد) محصور فيه بـ (إنّما) .

هل يجوز تقديم خبر الفعل الناقص عليه ؟

١ - يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناقص عليه إذا لم يكن الوضع مما يجب فيه تقديم الخبر ، كأن يكون الخبر اسما واجب الصدارة كأسماء الاستفهام

نحو (أين كان أخوك) ، أو يكون كم الخبرية نحو (كم كان أصدقاؤك المخلصون) .

ويستدل النحاة الذين يجيزون تقدّم خبر الفعل الناقص عليه بقوله تعالى (أهؤلاء إيّاكم كانوا يعبدون) وقوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) ، حيث جاء (إيّاكم) و (وأنفسهم) معمولين لخبر (كان) الأول معمول للفعل (يعبد) إذا أنّه مفعول به ، والثاني معمول للفعل (يظلم) إذ يعرب مفعولا به أيضا ، وقد تقدّم معمولا خبريْ الفعلين الناقصين ، على الفعلين الناقصين في الآيتين الكريمتين ، وتقدم المعمول يعني عند كثير من النحاة جواز تقدّم عامله (يعبد ، ويظلمّ) أي خبر الفعل الناقص ، عليه .

٣ — يتفق النحاة على عدم جواز تقديم خبر (دام) عليها ، فلا يجوز تقديمه عليها وعلى (ما) ، فلا تقول (حيّا لا أكلمك ما دمت) ، ذلك لأن (ما) حرف مصدري ، و (حيّا) معمول لصلة الحرف المصدري وهو (دمت) ، ومعمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه . ويجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها ، فيتوسط بينها وبين (ما) ، كما في نحو (سألزم البيت ما ممطراً دام الجوُ) حيث تقدم خبر دام وهو (ممطرا) عليها مع توسطه بينها وبين (ما) .

و (كان في المسجد زيد معتكفا) حيث فصل معمول الخبر وهو الجار والمجرور (في المسجد) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيدُ) .

ويصح أن تقول (كان معتكفا في المسجد زيدٌ) حيث فصل الجار والمجرورُ ، والخبر متقدما عليه بين الفعل الناسخ واسمه .

ويصح أن تقول (كان عندك معتكفاً زيدٌ) حيث فصل الظرف والخبر متأخراً عنه بين الفعل الناقص واسمه.

(٢) في غير الظرف والجار والمجرور تختلف النحاة :

(أ) فالبصريون يمنعون مطلقاً أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه غير الظرف والجار والمجرور ذلك لأن الجار والمجرور والظرف يعتبران غير أجنبيين عن الفعل ، أما غيرهما كمعمول الخبر مثلا) فيعتبر أجنبياً عنه .

(ب) أما الكوفيون فيجيزون مطلقاً أن يفصل أي فاصل بين الفعل الناقص واسمه ، ويستدل الكوفيون على رأيهم بقول الفرزدق يهجو جريراً وقومه :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا

حيث تقدم معمول خبر كان وهو (إيّاهم) على اسمها وهو (عطية) على حين أنه ليس بظرف ولا جار ومجرور .

(ج) وهناك رأي ثالث فصّل في الكلام : فأجاز أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه إذا كان الخبر مع الفاصل نحو (كان طعامك آكلا زيدٌ) فـ (آكلا) خبر (كان) وهو اسم فاعل . واسم الفاعل يعمل عمل الفعل فيرتفع فاعلا ، وفاعله في هذه الجملة ضمير مستتر تقديره هو ، وينصب مفعولا به ، و (طعام) في الجملة هو مفعوله أي معموله وقد جاز الفصل بين الفعل الناقص واسمه (زيدٌ) بمعمول الخبر في هذا الموضع لأن الخبر فصل معه بينهما .

وأصحاب هذا الرأى يمنعون فصل معمول الخبر بين الناقص واسمه إنّ تقدّم المعمول وحده بدون الخبر فلا يجيزون نحو (كان طعامَك زيدٌ آكلا) ذلك لأن معمول الخبر (طعامَك) جاء بين الفعل الناقص واسمه دون الخبر (آكلا) .

والواضح من كلام ابن هشام أنه لايتفق مع الكوفيين ، ويميل إلى رأى البصريين لأنه يخرّج البيت الذى استدل الكوفيون به على جواز الفصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول الخبر على وجوه عدّة يجعله غير شاهد على رأيهم ، فهو يقول أنّ :

(أ) (كان) زائدة فى البيت ، وعلى ذلك تصبح الجملة مكونة من مبتدأ وخبر .

(ب) أن اسم (كان) ضمير الشأن ، اسما مضمرا يرجع إلى (ما) .

وعلى هذا الأساس فإن جملة (عطيةُ عوّدا) تكون فى الحالتين جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، وموقعها من الاعراب خبر كان فى محل نصب ، ويكون (إياهم) معمول الخبر (عوّدا) مقدّما على المبتدأ (عطية) وهو أمر جائز ، وهكذا يبطل الاستشهاد بالبيت فى هذا الموضع .

٣ - يتفق جمهور البصريين على عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها محتجين فى ذلك بعدم ورود نصوص عن العرب فيها ، وبأنها ضعيفة لأنها فعل جامد غير متصرف . وهناك رأى يقول ان السبب فى ذلك يرجع إلى أن العرب تجرى النفى مجرى الاستفهام ، أى أنه من الكلمات التى لها صدارة الكلام ، فلا يصح أن يتقدم معموله عليه .

وأجاز بعض النحاة تقدّم خبر (ليس) عليها

ويرد من يمنعون تقدم خبر (ليس) عليها بثلاثة اعتراضات :

الأول أنّ (يوم) ظرف ، والظرف يباح له ما لا يباح لغيره إذ يتوسع فيه

والردّان الباقيان يقومان على أساس أن (يوم) ليس معمولا لخبر (ليس) وهما :

١ - أن (يومَ) معمول لفعل محذوف تقديره (يعرفون) ، وجملة (ليس مصروفا عنهم) في محل نصب حال .

٢ - أنّ (يومَ) في محل رفع مبتدأ ، وبني على الفتح لاضافته إلى جملة (يأتيهم) ، وجملة (ليس مصروفا) خبر المبتدأ في محل رفع .

(٤) إذا نفي الفعل الناقص بـ (ما) النافية ، فانه يجوز أن يتوسط الخبر بين (ما) والفعل المنفي مطلقا ، أو بعبارة أخرى سواء كان النفي شرطاً من شروط عمل الفعل الناقص كما في (زال) وأخواتها . أو لم يكن النفي شرطاً لعمل الفعل الناقص كما في (كان) وأخواتها ، فتقول (ما قائماً كان زيدٌ)

ويمنع البصريون والفراء من الكوفيين تقديم الخبر على الفعل الناقص المنفي على حين يجيزه بقية الكوفيين . وسبب البصريين لذلك أنهم يجرون النفي مجرى ماله الصدارة من الأسماء ، كأسماء الشرط والاستفهام ، فلا يصح أن يتقدم معمولها عليها . ويضيف الرضي الاستراباذي همزة الاستفهام و (إنْ) النافية إلى مالا يجوز تقديم خبره عليه .

ويخرج ابن كيسان (ت / ٣٢٠ هـ) زال وأخواتها من هذه القاعدة ، أى أنه لا يمنع تقديم خبر (زال) وأخواتها من هـذه القاعدة ، فهو لا يمنع تقديم خبر زال وأخواتها عليهن ، قائلا أن (زال) معناها النفى و (ما) نافية ، ونفى النفى إيجاب ، فكأن (ما) النافية المستحقة للتصدير ليست موجودة وبذلك زال مانع تقديم الخبر على الفعل الناقص .

وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع ابن كيسان لأنه يقول إن الفراء عمم المنع فى حروف النفى ، وأن كلامه مردود بما ورد من النصوص كقول المعلوط القريعى :

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته   على السّن خيرا لا يزال يزيد

حيث تقدم معمول خبر (لا يزال) وهو (خيرا) على (لا) النافية ، وتقدّم المعمول يقتضى جـــــواز تقدم العامل عند جمهـــــور النحاة ، كما سبق أن وضحنا .

هل يجوز الفصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول خبره :

(١) يتفق النحاة على أنه يجوز أن يفصل الظرف والجار والمجرور بين الفعل الناقص واسمه سواء تقدّم المعمول وحده بدون الخبر،أو تقدّم ومعه الخبر متقدما عليه أو متأخرا عنه ،فيجوز أن تقول : (كان عندك زيدٌ معتكفا) حيث فصل معمول الخبر وهو الظرف (عندك) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيدٌ) .

جـ - ويعرض ابن هشام رأياً آخر كثيراً ما يلجأ إليه ، وهو أن فصل معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه جاء هنا لضرورة الشعر ، والضرورة أمر لا يقاس عليه ، ولا يصح أن نجعلها قاعدة فى النثر وسعة الكلام . ويستدل ابن هشام على كلامه بالبيت التالى :

باتت فـــؤادى ذات الخال سالبةً

فالعيشُ - إن حمّ لى - عيش من العجب

فيقول ابن هشام إن الضرورة واجبة فيه ، إذ تقدم معمول خبر (بات) وهو (فؤادى) ، على الخبر وهو (سالبة) للضرورة .

هل يجوز أن تستخدم هذه الأفعال تامة :

الأفعال السابقة إذا دخلت على الجملة الاسمية رفعت المبتدأ ونصبت الخبر ، سمّيت الأفعال الناقصة ، ومعنى (أفعال ناقصة) أنها وهى فى هذه الحالة لا تدل على الحدثُ بل تقتصر دلالتها على الزمن ، كما أنها لا تعمل عمل الفعل فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، بل ترفع اسما لما هو فى الأصل مبتدأ ، وخبرا هو فى الأصل خبر المبتدأ .

مثال (كان) الناقصة (كان اللهُ غفوراً) ، والتامة قوله تعالى (سيرنا فكان القدرُ) أي قدث القدر ، وقوله تعالى (وإن كان ذو عسرة) ، أى وإن حصل ذو عسرة .

ومثال (أصبح) الناقصة (أصبح العدوُ حبيباً) ، والتامة قوله تعالى (فسبحان الله حين تصبحون) ، أى حين تدخلون فى الصباح .

ومثال (أضحى) الناقصة (أضحى الناجح مسرورا) ، والتامة (اجتهدوا فقد أضحينا) ، أى فقد دخلنا فى الضحى .

ومثال (ظلّ) الناقصة (ظلّ المطرُ منهمرا) ، والتامة (ظلّ الليلُ ، وظلَ اليوم) أى (دام الليل) أو (دام اليوم) .

ومثال (أمسى) الناقصة (أمسى الجوّ باردا) ، والتامة (اذكروا الله حين تمسون) ، أى حين تدخلون فى المساء .

ومثال (بات) الناقصة (بات الجندىُ ساهراً) ، والتامة (بات الجنودُ بالمعسكر) أى نزلوا به ليلا ، ونحو قول الشاعر :

وبات وباتت له ليلةٌ   كليلة ذى العائر الأرمد

حيث جاءت (بات) مرتين ، الأولى تامة بمعنى دخل فى المبيت ، والثانية تامة أيضا ، وفاعلها ليلة ، وكذلك (بات بالقوم) .

ومثال (صار) الناقصة (صار الماءُ ثلجا) ، والتامة نحو (صار محمدٌ الغلامَ) ، أى ، ضم إليه الغلام .

ومثال (مادام) الناقصة (لا أزوره مادمت حيّـا) ، والتامة (سنلجأ إليه مادامت شهامته) أى ، سنلجأ إليه طول دوام شهامته .

ومثال (مابرح) الناقصة (مابرح السلام بعيدا) ، والتامة نحو (مابرح القائد مكانه) ، أى ، لم يترك مكانه .

ومثال (ما انفك) الناقصة (ما انفك السلام مهددا) ، والتامة نحو (ما انفكت عقدة الحبل) ، أى ، لم تنفك العقدة .

أمّا (فتىء وزال وليس) فهى أفعال ناقصة دائما .

ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها :

تختص (كان) بعدة أمور هى :

١ — أنها يجوز أن تجىء زائدة ، بشرطين :

(أ) أن تكون بلفظ الماضى .

(ب) أن تكون بين شيئين متلازمين لا يوجد أحدهما بدون الآخر ولا يستقل بنفسه واحد منهما ، على أن لا يكونا جارا ومجرورا ، وذلك كـ (ما) التعجبية وفعل التعجب ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل وغير ذلك .

مثال (كان) الزائدة بين (ما) التعجبية وفعل التعجب نحو (ما كان أحسنَ زيدا) .

ومثال (كان) الزائدة بين المبتدأ والخبر نحو (محمدٌ كان ناجحٌ) .

ومثال (كان) الزائدة بين الفعل والفاعل نحو (لم يوجد كان مثلُهم) .

وعلى هذا الأساس يشذّ البيت التالى :

سراةُ بنى أبى بكر تسامى   على كان المسوّمةِ العرابِ

ذلك لأن (كان) جاءت زائدة بين حرف الجر (على) ومجرورها (المسوّمة) ، وهذا شاذ ، لأنّ الجار والمجرور كالشىء الواحد .

ويرى ابن هشام أنه لا يعتبر من زيادة (كان) قول الفرزدق من قصيدة فى مدح أحد ملوك بنى أمية :

فكيف إذا مررت بدار قوم ؟ وجيرانٍ لنا كانوا كراما

ذلك لأن (كان) رفعت الضمير (واو الجماعة) فى البيت ، وهى إذا كانت زائدة لاتعمل شيئا عند جمهور النحاة .

٢ ـ أنها تحذف ، ويكون ذلك على أربعة أوجه :

(أ) تحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها ، ويكثر ذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين .

مثال حذف كان واسمها بعد (إنْ) نحو قولك (سر مسرعا إنْ راكبا وإن ماشيا) ، إذ التقدير (سر مسرعا إن كنت راكبا ، وإن كنت ماشيا) . ونحو قول ليلى الأخيلية فى وصف منعة قومها :

لاتقربنّ الدهرَ آلَ مُطرِّفٍ إنْ ظالما أبدا وإنْ كنت مظلوما

حيث حذفت (كان) مع اسمها فى الموضعين ، والتقدير (إنْ كنتَ ظالما أبدا ، وإنْ كنت مظلوماً) ونحو قول العرب (الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌ) . وهذا المثال يجوز فيه أربعة أوجه : أولها : نصب (خيرا) الأولى ، ورفع (خيرٌ) الثانية ، على تقدير حذف كان واسمها فى الأولى أى (إن كان عملهم خيرا) ، وحذف المبتدأ فى الثانية بتقدير فجزاؤهم خيرٌ وهكذا النصف الثانى يكون تقديره « وإن كان عملهم شرّاً ، فجزاؤهم شرٌ » .

والوجه الثانى : أن ترفع الأولى وتنصب الثانية فيقال (إن خيرٌ فخيراً) ، بتقدير حذف كان وخبرها فى الأولى (إن كان فى عملهم خيرٌ) ، وحذف الفعل والفاعل فى الثانية (فيجزون خيراً) .

والوجه الثالث : أن ينصب كلاهما فنقول (إن خيراً فخيراً) بتقدير حذف كان واسمها في الأولى والفعل والفاعل في الثانية (إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً) .

والوجه الرابع : أن يُرفع الاثنان فنقول (إن خيرٌ فخيرٌ) بتقدير حذف كان وخبرها في الأولى والمبتدأ والخبر في الثانية (إن كان في عملهما خيرٌ ، فجزاؤهما خيرٌ) .

ويذكر ابن هشام أن أرجح هذه الوجوه الأربعة ، الوجه الأول ، أي الذي ينصب فيه الأولى وترفع في الثانية .

وأضعف الأوجه الأربعة الوجه الثاني ، أي الذي ترفع فيه الأولى وتنصب الثانية . أما نصبهما معا ورفعهما معاً فوسط بين الأمرين .

ومثال حذف كان واسمها بعد (لو) نحو قوله ﷺ من حديث شريف (التمس ولو خاتما من حديد) ، أي ، التمس ولو كان خاتما من حديد .

ونحو قول الشاعر :

لايأمن الدهرَ ذو بغي ولو ملكاً جنودُه ضاق عنها السهلُ الجبلُ

حيث حذفت (كان) مع اسمها وبقي خبرها بعد (لو) الشرطية بتقدير (ولو كان ملكا) .

ونحو قولك (ألا طعامَ ولو تمراً) حيث حذفت كان مع اسمها بعد (لو) وبقي خبرها وهو (تمراً) بتقدير (ولو كان تمراً) .

وقد أجاز سيبويه رفع (تمر) على تقدير حذف كان وخبرها وبقاء اسمها بتقدير (ولو يكون عندنا تمرٌ) .

ويقل حذف كان واسمها بعد غير (إنْ) و (لو) ، كما في نحو قولهم (من لدَ شَوْلاً فإلى إتلائها) على تقدير (لدُ أنْ كانت شولا) حيث حذفت كان مع اسمها بعد (لد) أى (لدن) وذلك قليل .

(ب) أن تحذف كان مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين كذلك كما وضحنا ذلك ، أما حذف الخبر وحده فلا يجوز ، ويقرر ابن هشام أن هذا الوجه ضعيف .

(جـ) أن تحذف كان وحدها ، ويكثر ذلك بعد (أنْ) المصدرية في مثل (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ) ، إذ أصله (انطلقت لأن كنت منطلقاً) ثم قُدمت اللام وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص ، وكذلك الاهتمام بالفعل ، فصار التركيب (لأن كنت منطلقاً انطلقت) ، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير بعد أن كان متصلا ، فصار التركيب (لأن أنت منطلقاً انطلقت) ثم زيدت (ما) للتعويض عن (كان) التي حذفت ، فصار التركيب (أن ما أنت منطلقاً انطلقت) ، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب بين مخرجيهما ، فصار التركيب (أما أنت منطلقاً انطلقت) . ومنه قول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ　　فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

حيث حذفت (كان) العاملة وحدها بعد (أن) المصدرية ، وجيء بـ (ما) الزائدة عوضاً عنها .

ويقل حذف (كان) وحدها بدون أن تتقدمها (أن) المصدرية ، وذلك نحو قول الراعي النّميري يخاطب عبد الملك بن مروان .

أزمانَ قومِى والجماعة كالّذى   لزم الرِّحالة أنْ تَميلا مَمِيلا

حيث حذفت (كان) وحدها بدون أن يتقدمها (أنْ) المصدرية ، ولم يعوض عنها (ما) واسمها (أزمان) .

(ه) أنْ تحذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) ، وذلك بعد (إن) فى قولهم (أفعل هذا إمّا لا) وأصل هذا التركيب (افعل هذا إنْ كنت لا تفعل غيره) ، حيث وقعت (كان) واسمها بعد (إنْ) الشرطية فعلا الشرط . وخبر الشرط (لا تفعل غيره) جملة فعلية منفية بـ (لا) ، فحذفت كان مع معموليها (كنت تفعل غيره) بدون حرف النفى ، فصار التركيب (افعل هذا إنْ لا) ، ثم جىء بـ (ما) عوضاً عن (كان) وحدها ، فصار التركيب (افعل هذا إنْ ما لا) ثم أدغمت نون (إنْ) الشرطية فى (ما) فصارت (إمّا) وأصبح التركيب (افعل هذا التركيب إمّا لا) .

ويعرب هذا التركيب كما يلى :

افعل هذا (افعل) فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر .

و (هذا) اسم إشارة مبنى فى محل نصب مفعول به

إمّا لا : (إمّا) إنْ الشرطية مدغمة فى ما .

ما : عوض عن (كان) واسمها المحذوفين بتقدير (إن كنت) .

(لا) حرف نفى ، وخبر كان محذوف تقديره (لا تفعل غيره) .

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وحذف كان واجب فى مثل هذا المثال لوجود عوض عنــــه ، ذلك أنْ وجود العوض والمعوّض مما لا يجوز .

ملحوظة : يعلم مما سبق أن حذف (كان) يكون واجبا فى موضعين ، فى الموضع السابق ، و بعد (أن) المصدرية .

٣ — وثالث ما تنفرد به (كان) أن لام مضارعها يجوز حذفها بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون المضارع مجزوماً بالسكون ، وبعبارة أخرى ألا يكون متصلا بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . فـ (يكونُ) مضارع كان ، وعند جزمه تقول (لم أكن) إذ حذفت الضمة بسبب حرف الجزم (لم) وسكنت النون ، ثم حذفت (الواو) التى قبل النون لأنها ساكنة والنون ساكنة وكان العرب يحذفون مثلها عند التقائها بحرف ساكن مثلها .
ويجوز بعد ذلك حذف لام الفعل وهو (النون) تخفيفا فى حالة الوصل لا فى حالة الوقف فنقول (لم أك) نحو قوله تعالى فى سورة مريم (لم أك بغيّا) .

وعلى هذا الأساس فإن مضارع (كان) فى الأمثلة التالية لا يصح حذف لامه :—

— قوله تعالى (مَنْ تكون له عاقبة الدار) ، و (تكون لكما الكبرياء) ذلك لأن مضارع (كان) ليس مجزوما فى هاتين الآيتين .

— قوله تعالى (وتكونوا من بعده قوماً صالحين) ذلك لأن المضارع فى هذا الموضع وإن كان مجزوماً غير أنه مجزوم بغير السكون إذ أنه من الأمثال الخمسة ، وعلامة جزمه حذف النون .

قوله تعـــالى (إن يكنه فلن تسلط عليه) ذلك لأن مضارع (كان) فى هـــذا الوضع وإن كان مجزوما بالسكون ، فانه متصل بضمير نصب (هاء الغائب)

قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم) حيث جاء بعد مضارع (كان) المجزوم بالسكون حرف ساكن (همزة الوصل). وخالف يونس بن حبيب هذه القاعدة فأباح حذف لام الفعل المضارع لـ (كان) إذا اتصل بحرف ساكن بعده ، مستدلا على ذلك بما ورد فى كلام العرب منها ، نحو قول الشاعر :

فان لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

حيث حذف الشاعر نون المضارع من (كان) ، المجزوم بالسكون مع أنه قد جاء بعدها حرف ساكن هو همزة الوصل فى المرآة . ويلجأ ابن هشام إلى تخريج هذا البيت على الضرورة مستشهدا على رأيه بقول الشاعر :

فلست بآتيـــه ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

حيث حذف الشاعر النون من (لكن) ، ولو ذكرت النون لكسرت للتخلص من الساكنين وهما (نون لكن) ، وهمزة الوصل فى (اسقنى) ، ولكن الشاعر حذفها للضرورة كما حذفت النون من (يكن) فى البيت السابق.

ملحوظة : إذا كان خبر الناسخ منفيا جاز دخول حرف الجر الزائد عليه ، فيصح أن نقول (ما كان محمد بمتهم) فـ (متهم) خبر (كان) مجرور لفظا بالباء الزائدة ، فى محل نصب لأنه خبر كان . وهذه القاعدة عامة فى جميع أخبار النواسخ المنفية ما عدا (زال) وأخواتها لأن أخبارها غير منفية .

أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع

يسمى ابن هشام هذه المجموعات الثلاثة (أفعال المقاربة) معللا ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية الكلام كلمة ، والواقع أنه من باب التغليب ، لأن تسمية الكل باسم الجزء إنما يكون باطلاق إسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره ، والأنواع الثلاثة من الأفعال المذكورة هنا مجتمعة دون أن تكون بينها صلة غير اشتراكها في أنها تعمل عمل (كان) .

١ ـ أفعال المقاربة : وتدل على مجرد قرب وقوع الخبر لا على وقوعه ، بل قد يستحيل وقوعه كما في نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء) ، وهي ثلاثة كاد ـ أوشك ـ كرب .

٢ ـ أفعال الرجاء : وتدل على رجاء المتكلم وأمله وطمعه في وقوع الخبر ، ترقب حصوله إذا كان شيئاً محبوباً مرغوباً فيه ، والخوف منه إذا كان أمراً مكروهاً . وهي ثلاثة أيضاً : عسى ـ حرى ـ اخلولق .

٣ ـ أفعال الشروع أو الانشاء : وتدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه ، وهي كثيرة ، ذكر ابن هشام خمسة منها هي : أنشأ ـ طفق ـ جعل ـ علق ـ أخذ . وأضاف إليها ابن عقيل : هب ـ قام ـ ومنها كذلك شرع وأقبل .

شروط عمل هذه المجموعات الثلاثة عمل (كان) :

تعمل هذه الأفعال عمل (كان) بالشروط التالية

١ ـ أن يكون خبرها جملة : مثل (كاد محمد يحضر) ، و (كرب محمد يحضر) ، و (أوشك محمد يحضر) ، ومثل (عسى محمد أن يحضر) ، و (حرى محمد أن يحضر)، و (اخلولق محمد أن يحضر) ، و (أنشأ محمد يتكلم) ، و (طفق محمد يتكلم) ، و (جعل محمد يتكلم) .

وقد شذ مجيء خبرها مفردا بعد (كاد) و (عسى) ، كقول تأبط شرا .

فأبت إلى فهم وما كدتُ آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

حيث عمل الفعل الناقص (كاد) عمل (كان) مع مجيء خبره اسما مفردا (آيبا) وهو أمر شاذ والقاعدة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ونحو قول العرب (عسى الغوير أبؤسا) ، أى (لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير) حيث جاء خبر (عسى) مفردا ، وليس جملة (أبؤسا) وهو أمر شاذ .

أما قولهم (فطفق مسحا) ، فليس من هذا الباب ، إذ أن الفعل (طفق) خبره فى هذا المثال محذوف ، والتقدير (فطفق يمسح مسحا .

٢ ـ أن تكون جملة الخبر جملة فعلية ، كما يتضح فى الأمثلة السابقة ، ويشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا للفعل الناقص (جعل) فى قول الشاعر :

وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب

حيث جاءت الجملة الاسمية (مرتعها قريب) خبرا للفعل (جعل) وذلك شاذ .

٣ — أن يكون الفاعل فى هذه الجملة الفعلية مستوفيا لشروط ثلاثة هى :

أولا — وافعا الضمير اسم الفعل الذى يعمل عمل (كان) ، ذلك أن أفعال هذا الباب تدل على ارتباط الفعل فى جملة الخبر بالاسم (اسم الفعل الذى يعمل عمل كان) ، نحو (جعل الخطيب يتكلم) فاعله ضمير مستتر يعود على (الخطيب) أى اسم (جعل) أما قول الشاعر :

وقد جعلتْ إذا ما قمتُ يُثقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب الثَّمِل

حيث يدل ظاهر قوله (جعلت يثقلنى ثوبى) على أن المضارع الواقع خبرا لجعل (يثقلنى) قد رفع اسما ظاهرا وهو (ثوبى) مضافا إلى ضمير (ياء المتكلم) يعود إلى اسم (جعل) ، وهو (تاء الفاعل) ، وهذا أمر لا يرضى عنه النحاة وقد خرّجه بن هشام على إن فاعل (يثقل) ضمير مستتر يعود على (ثوبى) وهو متقدم رتبة ، وإن تأخّر فى اللفظ . أما (ثوبى) فيعرب بدل اشتمال من (تاء الفاعل) فى (جعلت) . وقد أغنى رجوع الضمير إليه فى (يثقلنى) عن رجوعه إلى المبدل منه ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

وهكذا يخرّج ابن هشام البيت على وجه يبعده عن دائرة الاستشهاد به على شذوذ القاعدة كما هى عادته .

ونحو قول ذي الرمة :

وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمني أحجاره وملاعبه

حيث وقع ما ظاهره أن خبر (كاد) وهو (تكلمني) قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم (كاد) وهو (أحجاره) ، فيكون الفعل الواقع خبراً لكاد رفع اسماً ظاهراً لا ضميراً يعود على اسم كاد ، وهو أمر شاذ .

ويخرّج ابن هشام هذا البيت كالبيت السابق على أن تكلمني فعل ، وياء المتكلم مفعول به ، وفاعل (تكلم) ضمير مستتر يعود إلى (أحجاره) الواقع بدلا من الضمير المستتر في (كاد) العائد إلى (الربع) ، على تقدير أن الأصل (كاد هو . أحجاره وملاعبه تكلمني) .

وهكذا يخرج ابن هشام هذا البيت أيضاً من دائرة الاستشهاد به على الشذوذ على القاعدة .

ويستثني ابن هشام (عسى) من هذه القاعدة ، فيجيز فيها أن ترفع السبي ، ويقصد ابن هشام بلفظ (السبي) ، الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى اسمها ، كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

حيث رفع الفعل المضارع الواقع خبراً لعسى (يبلغ) اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى (جهده) إذ أن (هاء الغائب) تعود على (الحجاج) وهو اسم (عسى) .

ويسوّغ جمهور النحاة هذا في (عسى) دون أخواتها ، غير أن بعض النحاة يخالفون ذلك ويسوون بين عسى وغيرها ، وقد روى (جهده)

بالنصب على أنه مفعول (يبلغ) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الحجاج ، ولا شاهد في بيت الشعر إذا خرّج على هذا الوجه الأخير .

ثانيا : أن يكون فعل الجملة التي تقع خبرا ، مضارعا لفظا وإعراباً : وما جاء فيه الفعل ماضياً فهو شاذ ، مثل قول ابن عباس رضى الله عنهما : (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج — أرسل رسولا) ، حيث جاء خبر الفعل الناقص (جعل) جملة فعلية فعلها ماض (أرسل) وهو أمر شاذ .

ثالثا : حكم دخول أن على الخبر : أو بعبارة أخرى حكم دخول أن على الفعل المضارع الذي يقع خبرا للفعل الناقص .

قد يكون الخبر متضمنا لـ (أن) المصدرية التي تسبق الفعل المضارع ، وقد يكون بدونها ، ولوجود (أن) أو عدم وجودها مع الفعل الواقع خبرا للفعل الناقص قاعدة تتلخص فيما يلي :

(أ) امتناع وجود (أن) مع افعال الشروع (أنشأ — طفق — جعل — جعل — الخ . . . .) نحو قوله تعالى (وطفقا يخصفان) حيث جاءت الجملة الفعلية (يخصفان) خبرا للفعل الناقص (طفق) دون أن يقرن الفعل (يخصف) بـ (أن) .

(ب) وجوب وجود (أن) مع خبر (حرى — اخلولق) ، أو بعبارة أخرى يجب أن تدخل (أن) على فعل الجملة الفعلية التي تقـــع خبرا لهذين الفعلين نحو (حرى زيدٌ أن يأتى) ، (اخلولقت السماءُ أن تُمطر) .

(حـ) وجود (أن) كثيرا مع خبر (أوشك وعسى) ، أو بعبارة

أخرى أنه يغلب على خبر هذين الفعلين أن يقترن بـ (أن) نحو قوله تعالى (عسى ربكم أن يرحمكم) حيث اقترن خبر عسى بأن ، وقول الشاعر :

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا　　إذا قيل هاتوا ـ أن يملّوا ويمنعوا

حيث وقع خبر (أوشك) وهو (يملّوا) جملة فعلية مقرونة بـ (أن) كعسى ، وذلك كثير .

ويقل أن يتجرد خبر (عسى) و (أوشك) من (أن) . ومن الأمثلة القليلة على ذلك قول هدبة بن خشرم العذرى :

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه　　يكون وراءه فرجٌ قريبُ

حيث وقع خبر (عسى) مضارعا مجردا من (أن يكون) وهو أمر ورد فى النصوص العربية على قلة .

ونحو قول أمية بن أبى الصلت :

يوشك من فرّ من منيته　　فى بعض غرّاته يوافقها

حيث ورد خبر (يوشـــك) جملة فعلية مجرّدة من أن (يوافقها) وهذا قليل .

(د) وجود (أن) قليلا أو نادرا مع خبر (كاد وكرب) فمن الغالب قوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ، إذ جاء خبر كاد (يفعلون) على ما هو الأكثر ، وهو تجرده من (أن) ونحو قول الشاعر :

كربُ القلب من جواه يذوب　　حين قال الوشاة هندٌ غضوب

حيث جاء خبر (كرب) وهو (يذوب) مجردا من (أن) وذلك كثير .

ويقل أو يندر أن يقترن خبر هذين الفعلين بـ (أن) . ومن الأمثلة على ذلك قول محمد بن مناذر في الرثاء :

كادت النفس أن تفيض عليه   إذ غدا حشو ريطة و برود

حيث اقترن خبر (كاد) بأن وذلك نادر .

وقول هشام بن زيد الأسلمي في الهجاء :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما   وقد كربت أعناقها أن تقطعا

حيث اقترن خبر (كرب) بأن ، وهذا نادر ، حتى أن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد ، ولذلك فهذا البيت يعتبر حجة على سيبويه ، ودليل على أن خبر كاد يجوز أن يقترن بـ (أن) .

الجمود و التصرف في أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

يذكر ابن هشام أن جميع هذه الأفعال جامدة ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة منها هي : كاد ـ أوشك ـ طفق ـ جعل ، فإنها تتصرف إلى صيغ الماضي والمضارع ، مثال مضارع (كاد) نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء) ، ومثال مضارع (أوشك) نحو قول الشاعر (يوشك من فرّ من منيته) ، ومضارع (أوشك) أكثر استعمالا من ماضيها ، أما مضارع (طفق) فقد حكى على وجهين : بكسر عينه (يطفِق) إذا كان الماضي بفتحها (طفَق) ، و بفتح عينه (يطفَق) إذا كان الماضي بكسرها (طفِق) . ومثال مضارع (جعل) نحو قولهم (إنّ البعير ليهرم حتّى يجعل إذا شرب الماء مجّه) .

ويذكر ابن هشام أنه استعمل اسم الفاعل لثلاثة من هذه الأفعال هي ،

(كاد - كرب - أوشك) . مثال اسم الفاعل من الفعل (كاد) نحو قول كثير عزة في الرثاء :

أموت أسى يوم الرّجام وإنني ... يقينا لرهن بالذى أنا كائد

حيث ورد في النصوص العربية اسم الفاعل (كائد) من الفعل (كاد) على هذه الرواية أمّا إذا كانت الكلمة (كابد) على الرواية الأخرى فلا شاهد في البيت .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (كرب) قول عبد قيس بن خفاف البرجمي في الوعظ :

أبُنيّ إنّ أباك كاربٌ يومه ... فاذا دعيت إلى المكارم فاعجل

حيث استعمل اسم الفاعل من الفعل الناقص (كرب) على أحد الأقوال .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (أوشك) قول كثير عزّة في التشبيب :

فانك موشكٌ ألا تراها ... وتعدو دون غاضرة العوادى

حيث جاء اسم الفاعل من الفعل الناقص (أوشك) وعمل عملها ، وقد اقترن الخبر بـ (أنْ) المصدرية كذلك .

وظاهر كلام ابن هشام إنه لا يتفق مع الآية التى تجيز استعمال اسم الفاعل من كاد وكرب ، إذ يقول أن الصواب في البيت الاول هو روايته بـ (كابد) بالباء الموحدة ، من المكابدة في العمل بدلا من (كائد) بالهمزة . وهو بهذا يخرج البيت من دائرة الاستشهاد به في هذا الموضع . كما أنه يقول أن (كاربا) في البيت الثاني اسم فاعل من الفعل (كرُب) التام ، بمعنى (قرب) وعلى

ذلك فهو لا يحتاج إلى اسم وخبر بل إلى فاعل فقط . وفاعل كارب فى البيت (يومه) برفع يوم نحو قولهم (كَـرُبَ الشتاء) إذا قرب .

ويذكر ابن هشام إنه استعمل مصدر فعلين من هذه الأفعال هما (طفق — كاد) حُكى مصدر (طفق) على وجهين : (طُفُوقاً) بضم عين المصدر لمن فتح عين الفعل الماضى ، (طَفَقاً) بفتح عين المصدر لمن كسر عين الفعل الماضى (طفِق) ، أمّا كاد فقد حُكى مصدره على ثلاثة أوجه : كَوْداً ، ومَكاداً ، ومكادةً .

حكم هذه الأفعال من حيث التمام والنقصان :

تختص الأفعال (عسى — أوشك — اخلولق) بأنها تجوز أن تستعمل ناقصة أو تامة . المقصود بناقصة أنها تحتاج إلى اسم وخبر كما وضحت قبل ذلك ، وتامة أى أنها تحتاج للفاعل فقط . وهى عندما تستعمل تامة يكون فاعلها دائما مصدرا مؤولا من (أنْ) والفعل ، مثل (علىٌّ عسى أن ينجحَ) و (علىٌّ أوشكَ أن ينام) و (علىٌّ اخلولق أن يقومَ) فعلىّ فى الأمثلة السابقة يعرب مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التى فعلها (عسى أو أوشك أو اخلولق) هذا الفعل الماضى فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها ، أى (أن ينجح ، أن ينام ، أن يقوم) .

ويذكر ابن هشام ذلك بمعنى آخر ، إذ يقول إن عسى وحرى واخلولق إذا أسندت إلى (أن) المصدرية والفعل فإنّه يستغنى بها عن الخبر أى الاسم المنصوب أو بعبارة أخرى فإنها تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل ، فاعلها ، غير أنّه يشترط فى هذه الحالة أن يكون فاعله

أو مرفوع المضارع ضميراً يعود على اسم سابق ، ويختلف بعض النحاة مع ابن هشام في هذا ، إذ يرون أن هذه الأفعال تكون ناقصة أيضا ، وأن المصدر المؤول من (أن والفعل) يسد مسد المعمولين ، وليس فاعلا لها باعتبارها أفعالا تامة .

ويقسم ابن هشام هذا التركيب إلى حالتين :

الحالة الأولى : التي يتقدم فيها على أحد هذه الأفعال الثلاثة اسم هو المسند إليه في المعنى ، ويتأخر عنه (أن والفعل) ، نحو (زيد عسى أن يقومَ) .

والحالة الثانية التي يجيء فيها هذا الاسم بعد الفعل و (أنْ والفعل) بعده نحو (عسى أن يقوم زيد) .

إعراب الحالة الاولى : إذا تقدم على الفعل اسم هو المسند إليه في المعنى ، وتأخر عنه (أن) والفعل ، نحو (زيدٌ عسى أن يقومَ) ، جاز فيه وجهان من الاعراب :

الوجه الأول : يبني على أن (عسى) فعل تام :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

عسى : فعل ماض تام ، مبني على الفتح المقدّر على الألف .

أنْ : حرف مصدري ونصب .

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو .

والمصدر المؤول من أنْ والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى) .

والجملة من (عسى) وفاعلها (أن يقوم) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

الوجـه الثانى : يبنى على أن عسى فعل ناقص :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر على الألف

واسمها ضمير مستتر تقديره هو فى محل رفع

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والجلة فى محل نصب خبر (عسى)

والجملة المكوّنة من (عسى) واسمها وخبرها فى محل رفع خبر (زيد)

ويظهر الفرق بين وجهى الاعراب السابقين عند ابن هشام فى حالات التأنيث والتثنية والجمـــع ، فهو فى حالة اعتبار (عسى)تامه يرى أن الأفصح أن يقـــال (عسى) فى جميـــع الحالات ، أما فى حالة نقصها فيجب أن تسند إلى علامة التأنيث فى حالة المفردة المؤنثة ، وتسند الى ضمائر التثنية والجمع فى حالتى التثنية والجمع كما يتضح فيما يلى :

	عسى تامة	عسى ناقصة
المفردة المؤنثة	هند عسى أن تنجح	هند عست أن تنجح
مثنى المؤنث	هندان عسى أن تنجحا	هندان عستا أن تنجحا
مثنى المذكر	عمران عسى أن يقوما	عمران عسيا أن يقوما
جمع المؤنث السالم	فاطمات عسى أن يقمن	فاطمات عسين أن يقمن
جمع المذكر السالم	محمدون عسى أن يفوزوا	محمدون عسوا أن يفوزوا

ويمثل ابن هشام لقوله أن الأفصح في (عسى) عندما تكون تامة أن تلزم الافراد ولا تسند إلى الضمائر المختلفة بقوله تعالى (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن)

إعراب الحالة الثانية : إذا جاء اسم هو المسند إليه في المعنى بعد (عسى أو اخلولق أو أوشك) ، و (أن) والفعل ، نحو (عسى أن يقوم زيد) ، يجوز فيه ثلاثة أوجه من الاعراب ، وجهان منهما مبنيان على أن (عسى) فعل ماض تام ، والوجه الثالث على أنها فعل ماض ناقص .

الوجه الأول

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن

زيد : فاعل (يقوم) مرفوع بالضمه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محـــل رفع فاعل (عسى) التامه .

الوجه الثاني

عسى : فعل ماض تام مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحه والفاعل ضمير مستتر تقديره هو

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى)

والجملة الفعليه المكونة من (عسى) وفاعلها في محل رفع خبر مقدّم

زيداً : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الوجه الثالث

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدّر

أنّ : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحه الظاهرة

والمصدر المؤول من أنّ والفعل في محل نصب خبر (عسى) مقدّم

زيد : اسم (عسى) مؤخر مرفوع بالضمة

ويرى بعض النحاة أن هذا الوجه الأخير من الاعراب غير جائز لأن هذه الأفعال ضعيفة فلا تعمل إذا توسطت أخبارها بينها وبين اسمها .

ويظهر أثر اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة أيضا فى حالات التأنيث والتثنية والجمع ، اذ يلزم الفعل بعد (أن) الأفراد فى حالة التمام لأنه مسند إلى الظاهر فيكون الأفصح فيه الافراد والتذكير مطلقا ، وتسند اليه الضمائر فى حالة النقص .

	عسى تامة	عسى ناقصة
مؤنث مجازى	عسى أن تطلعَ أو يطلعَ الشمس	عسى أن تطلع الشمس
مفرد مؤنث	عسى أن تقوم أختك	عسى أن تقوم أختك
مفرد مذكر	عسى أن يقوم أخوك	عسى أن يقوم أخوك
مثنى مؤنث	عسى أن تقوم أختاك	عسى أن تقوما أختاك
مثنى مذكر	عسى أن يقوم أخواك	عسى أن يقوما أخواك
جمع مؤنث	عسى أن تقوم نسوتك	عسى أن يقمن نسوتك
جمع مذكر	عسى أن يقوم اخوتك	عسى أن يقوموا اخوتك

ويلاحظ أن عسى عندما تكون فعلا ناقصا يجب أن يؤنث الفعل مع المؤنث المجازى التأنيث لأن الفعل إذا أسند لضمير المؤنث ولو كان هذا المؤنث مجازى التأنيث وجب تأنيثه . أما إذا اعتبرنا (عسى) تامة فيجوز فيه الوجهان التأنيث والتذكير ذلك لأن الفعل فى هذه الحالة يكون مسندا إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث (شمس) .

و يجب أن تكون (عسى) فى مثل (عسى أن يكرم محمد الضيف) تامة، و(محمد) فاعلا لها . ولايجوز أن يعرب (محمد) مبتدأ مؤخرا ولا اسما لعسى على أنها ناقصة ، و (أن يكرم) خبرها مقدما ، حتى لا يلزم الفصل بين أجزاء صلة (أن) بأجنبى وهو (محمد) . ومثل هذا يقال فى إعراب كلمة (ربك) فى قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) ، فـ (ربك) فاعل (يبعث) و (كاف الخطاب) فى محل نصب مفعول به ، و (مقاما) منصوب على الظرفية .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن (عسى) أن نشير إلى اختلاف النحاة فى الضمائر التى تتصل بعسى أو بعبارة أخرى الضمائر التى تسند إليها (عسى) ، وهى (كاف الخطاب وهاء الغائب وياء المتكلم). والاختلاف يرجع إلى أن هذه أن هذه الضمائر ضمائر نصب ، وعسى تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها ، فكان الواجب أن تكون الضمائر التى تقع اسما لـ (عسى) ضمائر رفع . أما وقد جاءت ضمائر نصب فقد انقسم النحاة إزاءها ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقول إن (عسى) عندما تتصل بهذه الضمائر تفيد الترجى مثل لعل ، وتعمل عمل لعل ، أى أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وعلى هذا الأساس فإن ضميرا النصب الذى اسندت إليه عسى يكون فى محل نصب اسمها، وما بعده خبرها . وفى هذه الحالة لاتقع بعدها (ما) الزائدة .

والقسم الثانى يرى أن (عسى) تظل كما هى تعمل (كان) أى أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتكون هذه الضمائر فى محل نصب خبر (عسى) وما بعدها

اسمها . ولكن هذا الاعراب يعكس الاسناد من جهة ، ويجعل خبر (عسى) اسما صريحا ، وهو أمر نادر .

أما القسم الثالث فيرى أن هذه الضمائر اسماء لـ (عسى) غير أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع في هذا الموضع ، وهو جائز لان نيابة بعض الضمائر عن بعض أمر جائز .

لغات عسى :

يذكر ابن هشام أن في (عسى) لغتين :

الأولى : فتح سينها (عَسَى) .

والثانية : كسرها .

ويرى ابن هشام أن سين عسى تكسر بشرط أن تسند إلى تاء الفاعل أو نون النسوة أو (نا) الدالة على الفاعلين . واستشهد على ذلك بقراءة نافع الآيتين الكريمتين (هل عسيتم إن كُتِبَ) ، و (فهل عسيتم إن توليتم) بكسر السين ، على أن غيره من القراء يفتحها ، وفتح سين (عسى) هو المختار .

الأفعال التى تعمل عمل الأفعال الناسخة

ذكرنا أن الأفعال الناسخة التى تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسمها ، وتنصب الخبر على أنه خبرها ستة أقسام هى :

١ ـ كان وأخواتها	٤ ـ أفعال المقاربة
٢ ـ زال وأخواتها	٥ ـ أفعال الرجاء
٣ ـ ما دام	٦ ـ أفعال الشروع

ويبقى من النواسخ التى تعمل عمل (كان) أربعة أحرف هى (ما ـ لا ـ إن ـ لات) . والواقع أن الكلام عن هذه الأحرف الاربعة النافية يرتبط بموضوع أوسع ، هو (النفى فى الجملة الاسمية) والنفى فى الجملة الاسمية يختلف عن النفى فى الجملة الفعلية ، ذلك لارتباط النفى بأمرين : الدلالة على الزمن والحالة الاعرابية . فنحن عندما نقول (لم يأكل محمد ـ لن ينام الطفل) نجد أن دلالة النفى على الزمن متعلقة بصيغة الفعل (يأكل وينام) فالفعل فى صيغة المضارع ثم إنه يدل على الزمن بذاته . هـــذا فضلا عن أن النفى يرتبط بالحالة الإعرابية إذ أن أداة النفى تنصـــب أو تجزم الفعل ، كما هو واضح من المثالين السابقين .

أما الجملة الاسمية فيرتبط النفى فيها بالدلالة الزمنية عن طريق الافعال الناسخة . فاذا أردنا نفى الجملة الاسمية فى الزمن الماضى ، أدخلنا أداة النفى (لم) على مضارع (كان) ، نحو (لم يكن الاب سعيداً) ، أو (ما) على الماضى نحو (ما كان الولد ناجحاً) .

وإذا أردنا أن ننفيها فى الزمن المستقبل ، كان ذلك باستعمال أداة النفى (لن) مع مضارع (كان) نحو (لن يكون الضيف موجوداً) .

وإذا أردنا أن ننفيها في الزمن الحالي ، أمكننا أن نعبّر عن ذلك بعدة طرق تتلخص في :

(ا) إدخال (ليس) على الجملة الاسمية ، و (ليس) مختصة بنفي الجملة الاسمية في الزمن الحالي نحو (ليس عليّ حاضراً) .

(ب) نفي مضارع (كان) بـ (لا) أو (ما) النافيتين نحو (لا يكون الأب غاضباً) ، و (ما يكون التلميذ مجتهداً) .

(جـ) إدخال (ما) النافية على الجملة الاسمية نحو (ما هذا بشراً) .

(د) إدخال (لا) النافيه على الجملة الاسميه نحو (لا طفل نائماً) .

(هـ) إدخال (إنْ) النافية على الجملة الاسمية نحو (إنْ عمروٌ الناجحَ) .

(و) استعمال (لات) النافية نحو (لاتَ حينَ مناص) .

ويتضح لنا مما سبق أن الاداة الأصلية في نفي الجملة الاسمية هي الفعل الناقص (ليس) . وقد شبه النحاة الأحرف الاربعة الأخرى (ما - لا - إنْ - لات) بـ (ليس) في المعنى أي النفي ، وكذلك شبهوها بها في العمل ، أي أنهم أعملوها عمل ليس ، أو بعبارة أخرى أصبحت هذه الاحرف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر . وسنتكلم على كل منها على حدة .

١ ـ (ما) النافية :

أعمل الحجازيون (ما) النافية ، وأهملها التميميون . وقد جاءت عاملة على لغة الحجازيين في قوله تعالى (ما هذا بشراً) حيث نصب (بشرا) خبراً لها ، وكذلك في قوله تعالى (ما هُنّ أمهاتِهم) حيث جاء خبرها (أمهاتِهم) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

ويشترط الحجازيون لاعمال (ما) النافية أربعة شروط :

١ - ألا يقترن اسمها بـ (إنْ) الزائدة ، فان اقترن الاسم بها بطل عملها ، لأنها تعمل بالحمل على (ليس) ، و (ليس) لا يقترن اسمها بـ (إن) . مثال اقتران اسم (ما) بـ (إنْ) الزائدة قول الشاعر :

بنى غدانة ما (إنْ) أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف

حيث أهملت (ما) أى لم تعمل لوقوع (إنْ) الزائدة بعدها (أنتم) وعلى هذا الأساس يعرب (أنتم) ضميراً مبنياً فى محل رفع مبتدأ ، و (ذهب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقد روى بعض النحاة البيت مع نصب ذهب ، يقول (بنى غدانة ما إنْ أنتم ذهباً) على أن (ما) النافيه عاملة ، على الرغم من دخول (إنْ) الزائدة على اسمها (أنتم) . غير أن ابن هشام يخرّج البيت كما هى عادته على الوجه الذى لا يجعل البيت شاذاً عن القاعدة ، يقول إن (إنْ) فى هذه الحالة لا تكون زائدة بل إنها نافيه جاءت لتأكيد نفى (ما النافية) لذلك لم يبطل عمل (ما) .

٢ - ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بعبارة أخرى ألا ينتقض النفى بالا ، مثال ذلك قوله تعالى (ما أمرنا إلا واحدة) و (محمدٌ إلا رسول) فـ (أمرُ) فى الآية الاولى مبتدأ ، و (واحدة) خبر المبتدأ لأن (ما) لا تعمل وسبب إهمالها انتقاض خبرها بـ (إلاّ) ، ومحمد فى الآية الثانيه مبتدأ ، و (رسول) خبر المبتدأ لأن (ما) غير عاملة لنفس السبب الذى أهملت من أجلة فى الآية السابقه .

أما قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبا

فقد اختلف فيه ، فبعض النحاة استشهدوا بهذا البيت على أن انتقاض نفي خبر (ما) بـ (إلاّ) لا يمنع أعمالها . ففي الشطر الأول (ما) عاملة ، و (الدهر) اسمها ، وهو مرفوع (ومنجنونا) خبرها وهو منصوب على الرغم من أن الخبر المنفي بـ (ما) ، انتقض بأن نفي مرة أخرى بـ (إلاّ) ، ذلك أن نفي النفي إثبات ، وإذا فـ (ما) أصبحت غير نافيه ففقدت وجه شبهها بـ (ليس) الذي من أجله عملت عمل (ليس) ، وفي شطر البيت الثاني (ما) أيضاً عاملة ، و (صاحب) اسمها مرفوع بالضمه و (معذّبا) خبرها وهو منصوب بالفتحه الظاهرة . و (ما) هنا أيضاً عملت على الرغم من انتقاض نفي خبرها بـ (إلاّ) كما في شطر البيت الأول .

غير أن جمهور النحاة ويتفق معهم ابن هشام يخرّجه على وجه لا يجعله شاذا عن القاعدة ، يقولون إن هذا البيت ليس من باب (ما) العامله عمل (ليس) ، بل هو من باب المفعول المطلق فـ (منجنونا) مفعول مطلق عامله محذوف ، يعرب خبرا لاسم الذات الذي يقع مبتدأ وهو (الدهر) ، والتقدير (ما الدهر إلا يدور دوران منجنونا) .

اعراب المثال :

ما : نافية غير عاملة .

الدهر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

إلا : أداة استثناء ملغاة .

يدور : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

دوران : مفعول مطلق مبيّن للنوع .

منجنون : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

وقد قدّر لفظ (دوران) قبل (منجنون) لأن المفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة الفعل أو عددا له ، و (منجنونا) ليس واحدا منها ، إنما هو اسم ذات ، ومعناه (الدولاب) وقد حذف العامل أى الفعل (يدور) ومعه المصدر (دوران) وأقيم المضاف إليه (منجنون) مقام المضاف وأخذ حكمه الاعرابى .

وما قيل فى شطر البيت الأول يقال فى الشطر الثانى فـ (معذّبا) مفعول مطلق منصوب بالفتحة وناصبه فعل محذوف والتقدير (ما صاحب الحاجات إلا يعذّب تعذيبا) وقدّر (تعذيبا) لأن (معذبا) اسم مفعول ، واسم المفعول ليس من الكلمات التى يصح أن تكون مفعولا مطلقا .

ويجب الرفع بعد حرف العطف (بل) و (لكن) لأن ما بعدهما موجب غير منفى كما ستوضح فيما بعد .

٣ ـ ألا يتقدم خبر (ما) على اسمها ، وإلا فإنها تكون غير عاملة إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا نحو (ما فى الدار طفل) و (وما عندك محمد) . ومثال اهمالها قولنا (ما مسىءٌ من أعتب) فهذا المثال يجوز فيه وجهان من الاعراب هما :

الوجه الأول : مبنى على أن (ما) غير عاملة :

ما : نافية مهملة غير عاملة :

مسىء : خبر المبتدأ مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول فى محل رفع مبتدأ .

أعتب : فعل ماض مبنى على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

والجملة لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

الوجه الثانى : مبنى على أن (ما) عاملة :

ما : نافية عاملة عمل ليس .

مسىء : اسم (ما) مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل (مسىء) لأن مسىء اسم

فاعل وهو يعمل عمل الفعل .

أعتب : جملة الصلة لا محل لها من الاعراب

وقد أغنى فاعل (مسىء) عن خبر (ما)

ونحو قول الشاعر :

وما خذلٌ قومى فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم همُ

حيث أعملت (ما) لتقدم خبرها (خذل) على اسمها (قومى) على رأى جمهور النحاة .

أما قول الفرزدق فى مدح عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

مع نصب (مثل) على اعتبار أن (ما) عاملة وقد تقدم خبرها على (مثل) مع نصبه ، وهو أمر شاذ ، فجمهور النحاة يرفضونه ، ويؤولونه تأويلات مختلفة تتلخص فيما يلي :

ا - أنه غلط وأن الفرزدق الشاعر الأموى العربى الأصيل لم يعرف شرطها عند الحجازيين .

ب - أن (مثلهم) مبتدأ ، ولكنه بنى على الفتح لابهامه مع إضافته للضمير (هم) المبنى . ويستدل أصحاب هذا الرأى على كلامهم بأن لذلك نظيرا فى العربية فى قوله تعالى (إنه لحقّ مثلَ ما أنكم تنطقون) ، حيث بنى (مثل) على الفتح لاضافته إلى (ما) ، مع أن (مثل) هنا صفة لـ (حق) ، والتابع إعرابه كالمتبوع ، فكان يجب رفعها .

ونظيره أيضا فى قوله تعالى (لقد تقطع بينَكم) فـ (بين) فاعل الفعل (تقطع) وكان حقه أن يرفع غير أنه مبنى على الفتح لاضافته إلى الضمير المبنى (كم)

جـ - أن (مثلَهم) حال ، وخبر المبتدأ محذوف على تقدير (ما فى الوجود بشرٌ مثلهم) فيكون (بشرٌ) مبتدأ ، خبره شبه الجملة (فى الوجود) و (مثلهم) حال منصوب .

٤ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : فان تقدم أصبحت مهملة لا عاملة ولا يستثنى من ذلك إلا الحالة التى يكون فيها معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

نحو (ما في الدار محمدٌ مقيما) و(ما عندك طفلٌ نائماً) ومثال الحالة التي لا تعمل فيها (ما) قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

وقالوا تعرّفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

حيث أهملت (ما) لتقدم (كلّ) وهو مفعول به لاسم الفاعل (عارف) أو بعبارة أخرى حيث تقدم (كلّ) معمول (عارف) الذي هو خبر المبتدأ ، على حين أن معمول الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا ، على المبتدأ (أنا) .

أما إذا أعربنا (كل) اسم (ما) ، وجملة (أنا عارف) خبرها ، فلا شاهد في البيت .

وكذلك إذا اعتبرنا (ما) مهملة ، و (كلّ) مبتدأً ، و (أنا عارف) جملة الخبر ، فلا شاهد في البيت .

ويضيف بعض النحاة إلى الشروط الأربعة السابقة شرطين هما :

١ ـ ألا تتكرر (ما) ، مثل (ما ما زيدٌ منطلقٌ) فهنا أهملت لتكرارها ، وما بعدها جملة اسمية المبتدأ فيها (زيد) والخبر (منطلق) .

٢ ـ ألا يبدل من خبرها اسم موجب أي غير منفي ، نحو (ما الذبابة بشيء إلا شيءٍ يحترس منه) فـ (شيء) الثانية بدل من (شيء) الاولى ، ولما لم تكن الثانية منفية ، امتنع عمل ما ، فأهملت .

العطف على خبر (ما) العاملة :

(ما) العاملة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فاذا عطف على خبرها اسم آخر ، أخذ حكمه أو بعبارة أخرى فانه ينصب مثله ، لأن العطف إشراك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى والحكم الاعرابى . ولكن إذا كانت أداة العطف (بل) أو (لكن) فلا يجوز أن أن يأخذ الاسم الثانى حكم خبر (ما) وينصب مثله ذلك لأن ما بعدهما لا يشترك مع الخبر فى معنى النفى ، حيث أن (بل) و (لكن) تثبت المعطوف عكس حكم المعطوف عليه فيكون خبر (ما) منفيا ، والاسم المعطوف عليه بـ (بل) أو (لكن) موجب ، أو بمعنى آخر فان نفى (ما) لما بعدها ينتقض بـ (بل) و (لكن) ، ولذلك يجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وعلى أساس هذه القاعدة نقول :

(ما زيدٌ قائما أو قاعدا) فيكون (قاعدا) معطوفا على (قائما) منصوبا مثله .

ولكننا نقول : (ما زيد قائما بل قاعدٌ) ، فيكون (قاعدٌ) خبر المبتدأ محذوف تقديره هو لا معطوفا على (قائما) منصوبا مثله

ونقول : (ما زيد قائما لكن جالسٌ) ، على أن (جالس) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو لأنه لا يصح أن يكون معطوفا على (قائما) لان (قائما) منفى ، أما (جالس) فليس منفيا مثله .

ب - (لا) النافية :

يذكر ابن هشام أن إعمال (لا) عمل ليس قليل . وتسمى (لا) التي تعمل عمل ليس بـ (لا) النافية للواحد ، لأنها تدل على نفي الخبر عن فرد واحد إن كان اسمها مفردا ، نحو (لا طالبةٌ حاضرةً) ، ولهذا يجوز أن تقول (لا طالبة حاضرةً بل عشرون طالبة)

ونفهم مما سبق أن النحاة طائفتان بإزاء عمل (لا) ، وأن الأكثر إهمالها .
ومن يعملها يراعى في أعمالها أربعة شروط :

(١) أن يكون معمولاها (اسمها وخبرها) نكرتين ، نحو (لا طالبةٌ راسبةً)
نحو قول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

فإن كان أحدهما أو كلاهما معرفة لم تعمل . ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة لأنها في حكم النكرة .

(٢) ألا يتقدم خبرها على اسمها نحو (لا قائمٌ رجلٌ) فإن حدث ذلك أهملت وأصبحت غير عاملة وما بعدها مبتدأ وخبر

(٣) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وإلا أهملت (لا) وكانت الجملة بعدها مكونة من المبتدأ والخبر والمعمول المتقدم .

(٤) ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بمعنى آخر ألا ينتقض النفي بـ (إلاّ)
(مثل لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد) ، فـ (لا) في هذا المثال مهملة وما بعدها

جملة اسمية مكونة من مبتدأ (رجلٌ) وخبر (أفضل) وسبب إهمال (لا) هنا انتقاض خبرها بـ (إلا)

ونلاحظ أن الشروط الثلاثة الاخيرة هي نفس شروط أعمال (ما) النافية ولم تختلف عنها إلا في الشرط الاول الذي ينص على ألا يقترن الاسم بـ (أنْ) الزائدة ، لأن (إنْ) الزائدة لا تقع بعد (لا)

والغالب الشائع أن يكون خبر (لا) محذوفا ، كما في نحو قول سعد بن مالك القيسي جد طرفة بن العبد في الفخر :

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

ف (لا) هنا نافية للواحد و (براح) اسمها مرفوع بالضمة ، والخبر محذوف تقديره (لا براح لي) فحذف خبر لا النافية هو الشاهد في هذا البيت .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة يرون وجوب حذف خبر (لا) النافية للواحد ، وهو لا يتفق مع هذا الرأي ، ويستدل على جواز ذكر خبر (لا) النافية العاملة عمل (ليس) بقول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى اللهُ واقيا

جـ - (لات)

يذكر ابن هشام أن (لات) أصلها (لا) النافية التي تعمل عمل ليس ، و (التاء) التي تدل على التأنيث اللفظي كالتاء في (رُبّت) و (ثمّت) وهي تفيد توكيد النفي وتقويته .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها نفي الزمان الحالي على وجه الاطلاق .

ويرى بعض المحدثين أن (لات) مركبة من (لا) النافية ، و (تِ) اسم الاشارة المفردة ، ولات بوصفها الحالي لاتزال تتضمن معنى اسم الاشارة المؤنث.

ويجمع النحاة على أن (لات) تعمل عمل (ليس) وشروط عملها هي نفس الشروط الخاصة بعمل (ما) النافية ما عدا الشرط الخامس بوقوع (إن) الزائدة بعدها ، لأنها لا تقع بعد (لات) ويزيد على هذه الشروط شرطان آخران هما :

٤ - أن يكون معمولاها (اسمها وخبرها) اسمي زمان مثل (حين) و (ساعة) الخ . ويوضح بعض النحاة هذا بقولهم أنه يشترط أن يكون معمول (لات) المذكور معها كلمة تدل على الزمان نحو (لات ساعة مندم) .

أما إذا لم يكن معمولها المذكور معها كلمة تدل على الزمان فان (لات) تهمل وما بعدها يعرب مبتدأ وخبرا نحو قول الشمردل اليربوعي يرثي منصور بن زياد :

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجيرُ

حيث أهملت (لات) لعدم دخولها على اسم زمان ، أما مجير فيعرب مبتدأ على تقدير (حين لات له مجيرٌ) أو فاعلا على تقدير (يحصل له مجيرٌ) .

وكذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

لات هنا ذكرى جبيرة أو مَنْ جاء منها بطائف الأهوال

حيث أهملت (لات) لأن اسمها (ذكرى جبيرة) ليس اسم زمان ، وذهب بعض النحاة إلى أن (هنا) التي تقع بعد (لات) في هذا البيت - ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لها ، وقد أضيفت إلى ذكرى جبيرة ، واسم لات محذوف (أي ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة)

٥ - أن يكون أحد معموليها محذوفا ويذكر ابن هشام أن الغالب حذف اسم (لات) نحو (ولات حين مناص) على تقدير (ليس الوقت حين مناص) وإعرابها يكون (لات) عاملة عمل ليس ، واسمها اسم زمان محذوف تقديره : (الوقت) وهو مرفوع بالضمة ، وخبرها (حين) منصوب بالفتحة الظاهرة . (مناص) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

ويقرأ بعضهم (حين) مرفوعة على قلة ، على أنه اسمها والخبر محذوف على تقدير (ليس حين فرار حينا لهم) .

والواقع أن الرأى الذى يقول أن (لات) مركبة من (لا) واسم الاشارة (تى) يفسر شرط غلبة حذف اسمها تفسيرا معقولا ، ذلك أنه يقول أن لات لا تزال تتضمن معنى اسم الاشارة المؤنث ، وأنه يشترط عدم ذكر اسمها لأن هذا الاسم فى الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذى كان فى الأصل اسم إشارة لمؤنث وهو التاء .

(د) (إنْ) النافية :

تعمل (إنْ) النافية عمل ليس عند الكوفيين بلا شروط مثل (إن بنتٌ ناجحةً) و (إن ولدٌ مجتهداً) و (إن محمدٌ المجتهدَ) .

ويذكر ابن هشـــام أن اعمال إن نادر ، وهى لنفى الزمن الحاضر على الاطلاق ، ويشترط فيها عند الاعمال ما يشترط فى (ما) إلاّ أن (إنْ) لاتقع بعدها . واعماله لغة أهل العالية وهى ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاهما .

ومن أمثلة اعمالها قولهم (إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلاّ بالعافية) حيث جاء (أحدٌ) اسم لـ (إنْ) و (خيرا) خبر لها .

ومثل قراءة سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الكوفى (ت / ٩٥ هـ) قوله تعالى (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون (إنْ) ونصب (عبادا) ، فتكون (إن) نافية بمعنى ليس ، والذين اسمها مبنى على الياء فى محل رفع ، و (تدعون) جملة الصلة لامحل من الاعراب ، وعبادا ، خبر (إنْ) .

ومثل قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين

حيث أعملت (إن) عمل (ليس) على رأى الكوفيين ومن تبعهم ويخرجه من يمنع عمل (إنْ) على أن (إنْ) مخففة ناصبة لـ (هو) ، و (مستوليا) أى الجزأين معا ويفهم من البيت السابق أن انتقاض النفى بـ (إلاّ) بالنسبة إلى معمول خبر (إن) لا يبطل عملها .

زيادة الباء فى خبر النواسخ .

١ ـ تجيء الباء زائدة بكثرة فى خبر :

(أ) ليس بشرط ألا تكون أداة استثناء وألا ينتقض النفى بإلا . ويكون الخبر مع زيادة الباء مجرورا لفظا منصوبا تقديرا نحو قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) . وقد تزاد الباء فى الاسم إذا جاء فى موضع الخبر أو بمعنى آخر إذا تأخر إلى موضع الخبر كقول الشاعر :

أليس عجيبا بأن الفتى   يصاب ببعض الذى فى يديه

حيث زيدت الباء فى اسم ليس هو المصدر المؤول من أن والفعل (أن يُصاب الفتى) ذلك لأن خبرها (عجيبا) تقدم ، وتأخر اسمها إلى موضع الخبر .

وزيادة الباء فى خبر ليس أو اسمها تقوى الحكم المستفاد من الجملة وتؤكده .

(ب) ما : سواء كانت عاملة أو مهملة ، ويكون ما بعد الباء فى محل نصب خبرها إن كانت عاملة ، وفى محل رفع خبر المبتدأ إن كانت مهملة ، نحو قوله تعالى (وما الله بغافل) ، فـ (غافل) اسم مجرور بالباء الزائدة لفظا ، فى محل نصب خبر (ما) العاملة عمل ليس .

٢ - تزاد الباء بقلة فى خبر :

(أ) لا : سواء كانت عاملة عمل (ليس) أو عمل (إن) نحو قول سواد بن قارب الأزدى يخاطب النبى عليه الصلاة والسلام

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

حيث زيدت الباء على خبر (لا) النافية وهو (مغن) وذلك قليل .

(ب) كل ناسخ منفى نحو قول ثابت بن أوس الأزدى المعروف بالشنفرى :

وإن مُدت الأيدى إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذا أجشعُ القوم أعجلُ

حيث زيدت الباء فى خبر مضارع (كان) المنفى بـ (لم) وهو (أعجلهم)، وهو أمر قليل .

ولا تزاد الباء فى خبر (لا يكون) إذا كانت الاستثناء .

ونحو قول دريد بن الصِّمة القشيرى فى رثاء أخيه :

دعانى أخى والخيلُ بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

حيث زيدت الباء فى المفعول الثانى ليجد المنفى بلم (قعدد) وهو من أخوات (ظن) وأصله الخبر ويعرب (قعدد) مفعولا ثانيا لـ (يجد) على زيادة الباء .

٣ - تزاد الباء بندرة فى خبر غير ذلك من النواسخ كإنّ - ولكنّ وليت . مثال زيادتها فى خبر (إنّ) نحو قول امرىء القيس :-

فإنْ تنأعنها حقبة لاتلاقها فإنّك مما أحدثت بالمجرب

حيث زيدت الباء فى خبر (إنّ) وهو (المجربُ) وهذا نادر .

ومثال زيادتها فى خبر (لكنّ) نحو قول الشاعر :

ولكنّ أجراً لوفعلت بهينّ وهل ينكرُ المعروفُ فى الناس والأجرُ

حيث زيدت الباء فى خبر (لكن) وهو (بهينّ) وذلك نادر .

ومثال زيادتها فى خبر (ليت) نحو قول الفرزدق فى الهجاء :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

حيث زيدت الباء فى خبر (ليت) وهو نادر .

ويبرر ابن هشام زيادة الباء فى خبر (أن) فى قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) بقوله أن (أو لم يروا أن الله) فى معنى (أوليس الله) يقصد ابن هشام أن (بقادر) خبر (أن الله) على زيادة الباء ، وأن ومعمولاها سدّا مسدّ مفعولى (يروا) العلمية ، وليس هذا نادرا ، لأن القرآن منزّه عن وقوع النادر ، وذلك أن المعنى (أو ليس بقادر فخبر (أنّ) فى حكم خبر (ليس) فى المعنى وزيادة الباء فى خبر (ليس) كثيرة.

وقد يجرى المعطوف على الخبر الصالح لزيادة الباء مع سقوطها كما فى نحو (ليس الجندى مهملا وقاعدٍ عن الكفاح) ويسمى هذا عند النحويين بالعطف على التوهم ؛ أى أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فعطف بالجر ويندر هذا فى غير خبر (ليس) و (ما) وينبغى أن يقتصر على السماع ويجوز كذلك النصب عطفا على محل المعطوف عليه .

القسم الثانى من النواسخ

تكلمنا فى القسم الأول عن الأفعال الناسخة التى تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها الاعرابى ، إذ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وقسمنا الأفعال الناسخة إلى ستة أقسام متميزة ، ثم أضفنا لها قسما سابعا يشمل أربعة حروف مشبهة بـ (ليس) فى المعنى والعمل .

ويشمل القسم الثانى من النواسخ الاحرف التى تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها الاعرابى أيضا ، فيكون المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا . ويسمى المبتدأ اسما للناسخ والخبر خبرا له .

الفرق بين نواسخ القسم الأول ونواسخ القسم الثانى :

١ ـ من حيث نوع الكلمة ، نواسخ القسم الأول أفعال ، ونواسخ القسم الثانى أحرف .

٢ ـ من حيث العمل الحروف الناسخة عملها عكس عمل الأفعال الناسخة .

٣ ـ الأحرف الناسخة يجب أن تكون فى صدر الجملة ما عدا (أنّ) المفتوحة بخلاف كان وأخواتها .

الأحرف الناسخة ومعانيها :

تؤدى الأحرف الناسخة معانى فى الجملة الاسمية ، هذه المعانى تؤدى عادة بصيغة الفعل ، وهى :

١ ـ إنّ : وهو حرف يؤدى معنى التأكيد فى الجملة الاسمية مثل (إنك ناجحٌ) فهو يؤكد نسبة الخبر المبتدأ إن كان المخاطب عالما بالنسبة ، وينفى الشك فى النسبة إن كان المخاطب مترددا فيها ، وينفى الانكار إن كان منكرا لها ،

والتوكيد لنفي الشك مستحسن، ولنفي الانكار لازم ، ولا تستعمل (إن) إلا في تأكيد الاثبات ، والتأكيد معنى يؤدى في الفعل بدون التوكيد .

٢ ـ أن : وهو حرف يؤدى معنى التأكيد مثل (إن) وبواسطته يمكن أن تؤول الجملة الاسمية بمصدر مثل (يعجبني أنك مجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) ومن المعروف أن الحرف المصدرى مثل (أنْ) يدخل على صيغة الفعل فتؤول بمصدر مثل (يعجبني أن تجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) .

٣ ـ لكنّ : وهو حرف للاستدراك ، والتوكيد . والاستدراك هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم السامع ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم السامع نفيه ، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعموليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى . وتقع (لكنّ) بعد النفي والاثبات . وتستعمل (لكن)في الاستدراك غالبا ، نحو (زيد شجاع لكنه بخيل) وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع سواء كانت هذه النسبة إيجابية أو سلبيّة ، مثال استعمال (لكن) لتأكيد النسبة وتقويتها نحو (لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء) فهي هنا لتأكيد عدم المجيء ، وهو مفهوم بدونها من (لو) لأن (لو) تفيد نفي معنى ما بعدها والاستدراك معنى يمكن أن يؤدى في العربية بفعل .

٤ ـ كأنّ : وهو حرف يفيد التشبيه المؤكد ، أى تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر ، تشبيها أقوى من التشبيه بالكاف لأنه مركب من (الكاف) و (أنّ) ولا يلي (كأن) في الغالب إلا المشبه ، أما الكاف ، ومثل ، وغيرها من الكلمات التي تفيد التشبيه ، فيليها المشبه به في الأكثر ، واستعمال (كأن) في التوكيد مطرد عند جمهور النحاة نحو (كأنّ الطفل ملك) .

٥ ـ ليت : حرف التمني والمقصود بالتمني طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه

عسر نحو (ليت الشباب عائد) ، وقول منقطع الرجاء (ليت لى مالا فأحج منه)، والتمنى يؤدى بالفعل (أتمنى) .

٦ ـ لعلّ : ذكر النحاة لهذا الحرف عدّة معان فيما يلى :

(ا) التوقع أو بعبارة ترجى الشيء المحبوب وانتظار حصول الشيء المرغوب فيه ، نحو قوله تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) .

(ب) الاشفاق أو شدة الخوف فى المكروه : نحو قوله تعالى(فلعلك باخع نفسك) .

(ﺟ) التعليل : نحو (أفرغ عملك لعلّنا نتغدى) ، وقد جاءت (لعلّ) التعليل فى قوله تعالى (لعلّه يتذكر).

(د) الاستفهام : نحو (وما يدريك لعلّه يزكّى) .

وعقيلُ تجيز جر الاسم الذى تدخل عليه (لعل) وهى فى هذه الحالة لا تعمل عمل (إنّ) بل تكون حرف جر زائد ، غير متعلّق بشىء ، والاسم المجرور بها لفظاً يكون فى محل رفع مبتدأ ، وما بعده خبره . نحو قول الشاعر : لعل أبى المغوار منك قريب

فـ (أبى) اسم مجرور لفظا بلعل ، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء الخمسة وهو فى موضع رفع بالابتداء (والمغوار) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و(قريب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٧ ـ عسى : اعتبر ابن هشام (عسى) عند إفادتها الرجاء حرفا بمعنى (لعل) فى الترجى والاشفاق وقد أجريت مجراها فى نصب الاسم ورفع الخبر . ويشترط لعمل (عسى) عمل (إنّ) أن يكون اسمها ضميرا ، كما أشرنا سابقاً . ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكّى فآتى نحوها فأعودها

حيث جاء اسم عسى ضمير نصب (ها) وخبرها (نار) اسم مرفوع بالضمة مما يدل على أنها تعمل عمل (إن) عند اتصالها بضمائر النصب .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قول عمران بن حطان الخارجي :

ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها لعلى أو عسانى

حيث جاء اسم عسى فى المرتين ضميراً هو ياء المتكلم ، وخبر (عسى) فى المرتين محذوف ، والتقدير (عسانى أن أنال منها ما أريد) مثلا .

والواقع أن النحاة اختلفوا فى (عسى) فجمهورهم أطلق القول بفعليته سواء كان بمعنى (لعل) أو لا . وبعض النحاة أطلقوا القول بحرفيته . أما سيبويه ومن تبعه ومنهم ابن هشام فهم يرون أنه فعل دائما إلا فى الحالة التى يكون فيها بمعنى (عسى) فيكون حرفا .

٨ - (لا) النافية للجنس وسنتكلم عنها بمفردها بعد ذلك . والحروف الناسخة لها حكمان يختصان فيما يلى :

١ - لا يتقدم خبرها عليها مطلقا ، ولو كان ظرفاً أو جارا ومجرورا ، وذلك لعدم تصرفها ، وهى ملازمة للصدارة ماعدا (أنّ) .

٢ - يتوسط خبرها عليها إلا فى حرفين فقط هما (عسى) و (لا) إذ لا يصح أن يتوسط خبرها بينهما وبين اسميهما ذلك أن شرط عملهما اتصال اسميهما بهما ، فلو قدم خبر إحداهما على الاسم ، انفصل بينها وبين الاسم ، ففقدت شرط إعمالها .

ويشترط لتوسط خبر باقيها بينها وبين اسمها أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا

نحو قوله تعالى : (إنّ لدينا أنكالا) حيث توسط خبر (إن) بينها وبين اسمها (أنكالا) والخبر هنا ظرف (لدينا) .

ونحو قوله تعالى : (إن في ذلك لعبرة) حيث توسط الخبر (في ذلك) وهو جار ومجرور بين (إن) واسمها (عبرة) .

همزة إن :

يجب أن تكسر همزة (إن) في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، أو بعبارة أخرى في المواضع التي لا يمكن أن تؤول فيها هي واسمها بخبرها بمصدر صريح ، نحو (إن محمدا مجتهد) .

يجب أن تفتح همزة (أنّ) حيثما وجب أن تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، وهذا يحدث إذا وقعت أن مع معموليها في جملة تحتاج إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق مصدر مؤول من أن مع معموليها .

يجوز كسر همزة إن أو فتحها إن صح الاعتباران .

مواضع كسر همزة إن :

تكسر همزة (إن) في عشرة مواضع هي :

١ — أن تقع في الابتداء ، أي في أول الكلام ، نحو قوله تعالى (إنّا أنزلناه)

٢ — أن تقع بعد (ألا) الاستفتاحية ، نحو قوله تعالى : (ألا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ذلك أن (ألا) حرف استفتاح يستعمل في أول الجملة وليس من أجزائها

٣ - أن تقع بعد (حيث) أي تالية لها نحو (ذهبت حيث إن الأستاذ يحاضر)

٤ - أن تقع تالية لـ (إذْ) نحو (جئت إليك إذْ إن والدك عمّي).

وينبغي أن نشير إلى أن همزة (إنّ) تكسر بعد (حيث) و (إذ) ذلك لأنهما يضافان إلى ما بعدها، غير أنهما لا يضافان إلى الأسماء المفردة، بل يضافان إلى الجمل، فاذا فتحت همزة إن بعدهما كانا مضافين إلى اسم مفرد هو المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها، أما إذا كسرت همزة إن فهذا دليل على أن ما بعدها جملة مستقلة وهما مضافان الى هذه الجملة، وفي هذه الحالة تكون الجملة المكونة من إن ومعموليها في محل جر مضاف الى حيث أو اذا.

٥ - أن تقع تالية لاسم موصول، أو بعبارة أخرى في أول جملة الصلة، نحو قوله تعالى (ما أنّ مفاتحه لتنوء) ونحو (جاء الذي إنه ناجح) - ولا يفوتنا أن نذكر أن (إن) الواقعة في حشو الصلة نحو: (جاء الذي عندي أنه فاضل) وكذلك لا تكسر في نحو قولهم (لا أفعله ما أنّ حراء مكانه) ذلك أن تقدير هذه الجملة (ما أفعله ما ثبت أن حراء مكانه) وعلى هذا الأساس لا تكون (أن) في أول جملة الصلة تالية لاسم الموصول (ما) بل إن الجملة الاسمية (حراء مكانه) المنسوخة بـ (أن) في محل رفع فاعل الفعل المحذوف الذي قدّر بـ (ثبت) وتكون الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (ثبت) وفاعله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول.

٦ - أن تقع في أول الجملة الواقعة جواباً لقسم في خبرها اللام: نحو (لعمرك إنّ الحيطة لواجبة) فجملة القسم تقديرها (لعمرك قسم) والجملة الواقعة جوابا للقسم (إن الحيطة الواجبة) فالحيطة اسم (إنّ) و (واجبة) خبرها. ونلاحظ أن لام التوكيد داخلة على الخبر.

ونحو (أقسم إن الطالبة الناجحة) فجملة القسم مكونة من الفعل (أقسم) وفاعله ضمير المتكلم المستتر (أنا) وجملة الجواب مكوّنة من إنّ واسمها (الطالبة) وخبرها (الناجحة) وقد لحقت به لام التوكيد أو الابتداء .

فان لم تقع لام الابتداء في خبر جملة جواب القسم المصدّرة بـ (إن) لم يجب كسر همزة (إن) ، أو بعبارة أخرى فانه يصبح جائزاً ، إلا إن كانت جملة القسم فعلية فعلها محذوف نحو قوله تعالى (حم ، والكتاب المبين ، إنّا أنزلناك) فجملة القسم في هذا المثال فعلية فعلها محذوف وجملة جواب القسم (إنا أنزلنا) وعلى الرغم من أن لام الابتداء لم تدخل على خبر جملة جواب القسم المصدرة بـ (إن) فان همزة (إن) تكسر وجوبا في هذا الموضع ، وسبب ذلك أن جملة جواب القسم فعلية وفعلها محذوف .

٦ ـ أن تقع في أول الجملة المحكية بالقول بشرط أن لا يكون القول بمعنى الظن نحو قوله تعالى (قال : إني عبد الله) .

٧ ـ أن تقع في أول جملة الحال نحو قوله تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة (وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون) تبين هيئة فريق من المؤمنين عند خروج النبي ﷺ من بيته مهاجراً . فهي جملة في محل نصب حال وجملة الحال إذ صدّرت بـ (أن) وجب كسر همزتها .

ونحو قوله تعالى (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام) و (إلاّ) في هذا المثال ملغاة ، وإعراب الجملة كما يلي : (ما) نافية و (أرسلنا) فعل وفاعل ، و (قبلك) ظرف والضمير مضاف إليه و (من المرسلين) جار ومجرور ، وجملة (انهم ليأكلون الطعام) في محل نصب حال من (المرسلين)

والعائد هنا الضمير (هم) وقد جاءت (إن) فى أولى جملة الحال، لذلك وجب كسر همزتها.

أمّا اذا لم تقدم (إن) فى أول الجملة الواقعـــة حالا فإن همزتها تفتح وذلك نحو (غضب محمدٌ وعندى أنه على حقّ).

٨ ــ أنّه تقع فى أول جملة الصفة نحو (مررت برجل إنه فاضل) فجملة (إنه فاضل) فيه ضمير يعود على الاسم النكرة (رجل) والجمل بعد النكرات صفات، فهذه الجملة فى محل جرّ صفة، وقد صُدِّرت جملة الصفة بـ (إن) لذلك وجب كسر همزتها.

٩ ــ أن تقع فى أول الجملة الواقعة بعد عامل مُعلّق عن العمل لمجىء ماله صدر الكلام بعده، أو بعبارة أخرى أن تقع (إن) بعد فعل من الأفعال التى يبطل عملها لفظا لا محلاً لمجىء لام الابتداء بعدها نحو قوله تعالى (والله يعلم إنّك لرسوله) فالفعل (علم) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ولكن هذا الفعل عُلِّق عن العمل لمجىء لام الابتداء بعده فى (لرسوله) وجملة (إنّك لرسوله) وقعت بعد هذا العامل المعلّق عن العمل بسبب مجىء لام الابتداء بعده، ومحل هذه الجملة النصب لأنها سدّت مسدّ مفعولى (علم) وتكسر همزة (إن) وجوبا بعد مثل هذا الفعل لأن فتحها يستلزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها الصدارة فلا يتخطاها العامل أى أن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها وإلا فقدت صدارتها.

١٠ ــ إذا وقعت فى أول الجملة التى تعرب خبرا عن اسم ذات نحو (زيدٌ إنه فاضل) و (محمدٌ إنه قائم)

فتح همزة (ان):

تفتح همزة (ان) فى المواضع التى يجب فيها أن تكون هى وما بعدها مؤولة

بمصدر ذى محل إعرابى . وقد يكون المحل الاعرابى رفعاً أو نصباً أو جراً

وتنحصر المواضع التى تفتح فيها همزة (ان) وجوباً فى الحالات التالية .

أولا : الحالات التى تكون فيها (ان) مع معموليها فى محل رفع :

١ - أن تقع فاعلة : نحو قوله تعالى (أو لم يكفهم أنّا أنزلنا) ، فالمصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها (إنا انزلنا) وهو (انزالنا) يقع فى محل رفع فاعلا للفعل (يكف) .

٢ - أن تقع نائبة عن الفاعل نحو قوله تعالى (قل أوحى إلى أنه استمع نفرٌ) فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها (أنه استمع نفر) هو (استماع) ، يقع نائب فاعل للفعل المبنى للمفعول (أوحى) أى (أوحى إلىّ استماعُ نفرٍ) .

٣ - أن تقع مبتدأ : نحو قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) ، فالمصدر المؤول من (أنك ترى الارض) هو (رؤية الأرض) والجملة هى (رؤيةُ الأرضِ من آياته) فالمصدر المؤول هنا يقع مبتدأ .

٤ - أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها وبمعنى آخر يشترط فى المبتدأ الذى تقع (أنّ) المؤولة خبرا عنه أن يكون اسم معنى ، وغير قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدأ . نحو (اعتقادى أنه فاضل) فالمصدر المؤول من (أنّ) مع معموليها يقع خبرا عن (اعتقادى) وهو اسم معنى ، ليس بقول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد . ولا يجوز أن يعرب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها مبتدأ مع كسر همزة (إن) خبره (اعتقادى) لأن الخبر فى هذه الحالة لا يكون فيه رابط يعود على المبتدأ .

أما نحو (قولى إنه فاضل) فهو مما يجب فيه كسر همزة (إنّ) لافتحها لأن المبتدأ قول .

ونحو (اعتقاد زيد إنه حقّ) فيجب فيه كسر همزة (إنّ) أيضا لأن خبرها وهو (حق) صادق على المبتدأ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها . ولا يصح أن تفتح همزة (ان) فى هذا المثال لأن المعنى يصير (اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا) وهو كلام غير مفيد .

ثانياً : الحالات التى تكون فيها (ان) مع معموليها فى محل نصب :

٥ ــ أن تكون مفعولا به غير محكية بالقول نحو (عرفت أنك ناجحة) إذ التقدير (عرفت نجاحك) ونحو قوله تعالى (ولا تخافون أنكم أشركتم) فا التقدير (لاتخافون إشراككم) .

ثالثا : الحالات التى تكون (أن) مع معموليها فى محل جر :

٦ ــ أن تكون مجرورة بحرف الجر : نحو (ذلك بأنّ الله هو الحق) ، لأن المجرور بالحرف لايكون إلا مفردا والتقدير (ذلك بحقّ الله) ونحو (علمت بأنك قائم) إذ التقدير (علمت بقيامك) .

٧ ــ أن تكون مجرورة بالإضافة نحو : (إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون) فـ (ما) زائدة ، وجملة (أنكم تنطقون) المكونة من (أن) واسمها وخبرها فى تأويل مصدر فى محل جر مضاف الى (مثل) والتقدير (مثل نطقكم) .

رابعاً : الحالات التى تقع فيها تابعة (معطوفة أو مبدلة) على شىء مما سبق :

٨ ــ المعطوفة نحو قوله تعالى (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وإنى فضلتكم) فالمصدر المؤول وهو (تفضيلى) معطوف على المفعول به وهو (نعمتى) والتقدير (اذكروا نعمتى وتفضيلى) .

٩ — والمبدلة نحو قوله تعالى (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) ، فالمصدر المؤول من (أنها لكم) بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين) .

الحالات التي يجوز فيها أن تفتح همزة (أن) وأن تكسر :

يكون ذلك في الحالات التي يجوز فيها أن تؤول (أن) والجملة التي تدخل عليها بمصدر ، كما يجوز أن تعتبر هي ومعمولاها في أول الكلام ، ويحدث ذلك في الحالات التسع التالية :

١ — أن تقع بعد فاء الجزاء وهي الفاء التي تأتي في أول جملة جواب الشرط ، مثل (من يأتيني فإني أكرمه) ونحو قوله تعالى (من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) يجوز في هذه الآية أن تكسر همزة (ان) باعتبار أن (إن) مؤكدة للجملة (هو غفور رحيم) ويجوز فتحها على أن المعنى (فغفرانه حاصل) أو بعبارة أخرى باعتبار أنها هي واسمها وخبرها في تأويل مصدر (غفرانه) له محل إعرابي ، إذ يعرب المصدر في هذه الحالة مبتدأ خبر محذوف تقديره حاصل .

٢ — أن تقع بعد (إذ) الفجائية أي الدالة على المفاجأة أي الهجوم والمباغتة لأن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة فجأة ، نحو (خرجت فاذا إن زيداً قائم) فاذا كسرنا همزة (ان) فذلك على أساس أن (ان) واقعة في أول الجملة التالية لـ (اذا) وهذا الموقع خاص بإن المكسورة ، لأن (اذا) تضاف الى الجمل وهي في هذه الحالة الجملة الاسمية (زيدٌ قائمٌ) المكونة من (زيد) مبتدأ و (قائم) خبره المؤكدة بـ (إن) .

وان فتحنا همزة (أن) فعلى أساس أن (أنّ) واسمها وخبرها مؤولة بمصدر

(قيام) فتكون الجملة (خرجت فاذا قيام زيد) ويعرب المصدر المؤول فى هذه الحالة مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الجملة خرجت فاذا قيام زيد موجود .

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبــــد القفا واللهازم

فكسر همزة (ان) على معنى (فاذا هو عبد القفا) فجملة (هو عبد القفا) جملة اسمية مكونة من مبتدأ (هو) وخبر (عبدُ القفا) والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر مضافة الى (إذا) ثم أكدت الجملة بـ (إن) فصارت (فاذا أنه عبد القفا) .

وفتح همزة (ان) على معنى (فاذا العبودية) أى أنّ المصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها) فى محل رفع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : (حاصلة) أى (فاذا العبوديةُ حاصلةٌ) .

٣ - أن تقع فى موضع التعليل : نحو قوله تعالى (إنّا كنا من قبلُ ندعوه إنه هو البرُّ الرحيم) فقد قرأها بعض القراء بالفتح على تقدير لام العلة أى (إنّا كنا من قبل ندعوه لأنه هو البر الرحيم) وذلك لأن حرف الجر اذا دخل على (ان) لفظا ، أو تقديرا كما فى هذا المثال فان همزتها تفتح .

ويقرؤها آخرون بالكسر على أنه تعليل مستأنف ، أى كأنه قيل : لم تدعونه ؟ فيكون الجواب : إنه هو البرّ الرحيم وفى هذه الحالة تكون جملة (إنه هو البر الرحيم) مستقلة عن الجملة السابقة وهى اسمية مكونة من مبتدأ (هو) وخبر (البر) ، والجملة مؤكدة بـ (أنّ) ومن أمثلة هذا القسم :

قوله تعالى (وصلّ عليهم انّ صلاتك سكنٌ لهم) ، تكسر الهمزة على أن الجملة تعليل مستأنف ، فتحها على تقدير لام العلة .

ونحو (لبّيك إن الحمد والنعمة لك) ، بفتح الهمزة على تقدير لام العلة ، وتكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهناك رأى يرجح كسر همزة (انّ) في هذا المثال لأن الكلام يصير حينئذ جملتين لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب .

٤ ـ أن تقع في صدر جملة تكون جوابا لقسم ، وليس في خبر (ان) لام التوكيد ، أو بعبارة أخرى أن تقع (إن) بعد فعل قسم ولا (لام) بعده . نحو (حلفت أنّ عادلاً ناجح) ، وتأدية القسم بصيغة الفعل شرط أساسى ليجوز في همزة (ان) الوجهان : الكسر والفتح .

ومن هذا القسم قول رؤبة بن العجاج :

أو تحلفى بربّك العلىّ أنّى أبو ذيّالك الصبى

حيث رُويت (أنى) بكسر الهمزة وفتحها . فمن كسرها اعتبر (إنّ) ومعموليها جملة لا محل لها في جواب القسم أو بعبارة أخرى هي جملة محكية من حقها أن توضع بين قوسين حسب العرف الترقيمى الحديث هكذا (أو تحلفى بربك العلى : إنى أبو ذيّالك الصبى) .

أما في حالة الفتح فتكون إن مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلّق بتحلفى وقد سدّت مسدّ الجواب ، أى (أو تحلفى على أبوّتى لهذا الصبى) .

ولو أضمر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام كما في نحو (والعصرٌ ان الانسان لفى خسر) أم لم تذكر كما في نحو (حم والكتاب المبين انّا

أنزلناه) ، أو ذكرت اللام بشرط أن يذكر فعل الشرط كما فى نحو (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وجب كسر همزة إنّ عند جميع النحاة ، كما فى نحو (والله إنّ زيدا قائم) و (حلفت انّ زيدا لقائم) .

د ـ أن تقع خبرا عن قول أو ماهو فى معنى القول مثل كلام وحديث ونطق ، ومخبرا عنها بقول أو ما فى معناه أيضا ، والقائل واحد ، نحو أو بعبارة أخرى اذا كانت (إن) وما دخلت عليه خبرا لمبتدأ بمعنى القول وكان خبر (انّ) بمعنى القول أيضا وكان القائل لكل منهما واحدا . نحو (قولى إنى أحمد الله) ، فـ (قولى) فى هذا المثال مبتدأ ، وجملة (انى أحمد الله) الخبر ، و (قولى) مساوٍ فى مدلوله لخبر (انّ) وهو (أحمد الله) ، والقائل لهما واحد وهو المتكلم . ويجوز فى هذا المثال أن تكسر همزة (ان) وأن تفتح . أما الكسر فعلى أن جملة (أنى أحمد) أصلها (أنا أحمد) ثم أكدت بـ (ان)، وتعرب الجملة كما يلى : (قولى) مبتدأ وياء المتكلم مضاف اليه ، (إنى أحمد لله) ان ، حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها فى محل نصب ، و (أحمد) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) و (الله) مفعول به منصوب ، وجملة (أحمد الله) فى محل رفع خبر ان .

والجملة من (انّ) واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ (قولى) .

وأما فتح همزة (ان) فعلى تأويل مصدر والتقدير (قولى حمدُ الله) ، (قولى) مبتدأ ، و (حمدُ) خبر مرفوع ، (الله) مضاف إليه .

والفرق بين الحالتين أن الخبر فى حالة كسر همزة (انّ)جملة اسمية مؤكدة بـ (انّ) . أما الخبر فى حالة فتح همزة (انّ) فهو اسم مفرد عبارة عن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها وهو (حمدُ) .

(٦) أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى (إنّ لك أن لا تجوعَ فيها ولا تعرى ، وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى) ، فقد انقسم القراء إزاء هذه الآية قسمان ، قسم قرأها بكسر همزة (إنّ) في (وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) . والقسم الآخر قرأها بفتح همزتها . أما القسم الأول الذي كسر الهمزة فله فيها وجهان من الاعراب ، الأول على أن جملة (وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) جملة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها ، وعلى ذلك تكون (إن في أول كلام فتكسر الهمزة ، والجملة لا محل لها من الاعراب لأنها جملة ابتدائية . والوجه الثاني على أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الاولى (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى) ، وهو من عطف جملة على جملة لا محل لها من الاعراب فهي أيضا لا محل لها من الاعراب .

وأما القسم الثاني الذي فتح الهمزة فعلى أن جملة (وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) معطوفة على (أنْ لا تجوع فيها) وهو من عطف المفرد على المفرد ، والتقدير (إن لك عدم الجوع وعدم الظمأ) .

(٧) أن تقع بعد حتى : فاذا وقعت (إنّ) بعد (حتّى) الابتدائية كسرت همزتها ، ذلك لان حتى الابتدائية مثل (ألا) الاستفتاحية ، أو بعبارة أخرى فانها في الصدر والجملة تبدأ بها ، ومثال كسر همزة (إن) بعد حتى الابتدائية (مرضَ زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه) .

وإذا وقعت (إنّ) بعد حتى الجارة أو العاطفة فتحت همزتها ، نحو (عرفتُ

أمورك حتى أنك فاضل) ؛ ولنا فى إعراب إنّ ومعموليها فى المثال السابق وجهان من الاعراب . الوجه الاول أن نعتبر (حتى) حرف جرّ ، وفى هذه الحالة نعرب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها فى محل جر بحرف الجر ، والتقدير عرفت أمورك إلى فضلك) .

والوجه الثانى أن نعتبر (حتى) حرف عطف وفى هذه الحالة نعرب المصدر الاول من أنّ واسمها وخبرها فى محل نصب معطوف على المفعول به (أمور) .

(٨) أن تقع بعد (أمَا) ، نحو (أما أنك فاضل) ، فاذا كسرت همزة (إنّ) فعلى أنّ (أمَا) حرف استفتاح بمنزلة (ألا) . أما إذا فتحت همزتها ، فعلى أنّ (أما) بمعنى (أحقاً) ، فتكون الهمزة للاستفهام و (ما) فى موضع نصب على الظرفية متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، أى (أفى حق) ، والمصدر المكوّن من إن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر .

٩) أن تقع بعد (لا جرم) ، والغالب أن تفتح همزة (أن) بعد (لاجرم) وإن كان يجوز فيها الكسر ، فنحو (لاجرم أن الله يعلم) تفتح فيه همزة (أنّ) على أساس أن (جرم) فعل ماض ، وأن المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها فى محل رفع فاعل بتقدير (وجب علم الله) .

وهناك رأى آخر يرى أن (لا جرم) بمنزلة (لا) النافية للجنس ، فلا جرم بمنزلة (لا رَجُلَ) ومعناها (لابدّ) فالجملة فى تقدير (لا بدّ من أن الله يعلم) مع تقدير حرف الجر (من) بعد (لا بد) ويكون المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (علم) فى محل جر بحرف الجر .

أما كسر همزة (إنّ) في المثال السابق فعلى أن (لاجرم) بمنزلة اليمين ، وعلى هذا الأساس تكون الجملة بعدها بمنزلة جملة جواب القسم المصدرة بلام الابتداء لذلك تكسر همزة (إن) .

دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة :

سميت هذه اللام بـ (لام الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ كثيرا ، وهى لام مفتوحة ، وتفيد توكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها ، ولام الابتداء حين تدخل على خبر (إن) تسمى (اللام المزحلقة) وذلك لأن مكانها الأصلى هو صدارة الجملة الأسمية ، فاذا أكدت الجملة الاسمية بـ (إنّ) و (باللام) أيضا ، زحلقت اللام إلى الخبر لأن العرب يكرهون الجمع بين حرفين لمعنى واحد متتالين ، ولذلك يقدم أحد حرفى التوكيد وهو (إنّ) فى أول الجملة ، ويُزحلق حرف التوكيد الثانى (اللام) من مكانه فى الصدارة ، مثال هذا الجملة الاسمية (محمدٌ مجتهدٌ) ، فاذا أكدنا الجملة بـ (إنّ) فقط قلنا (إن محمداً مجتهدٌ) وإذا أكدناها باللام فقط قلنا (لمحمدٌ مجتهدٌ) أما إذا أكدناها بالاثنين معا قلنا (إن محمداً لمجتهدٌ) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء :

١ ـ الخبر : ويشترط فى خبر (إنّ) الذى تدخل عليه لام الابتداء ثلاثة شروط :

أولها : أن يكون مؤخرا ، وثانيها : أن يكون غير منفى (مثبتا) ، وثالثها : أن يكون غير ماض ، نحو قوله تعالى (إنّ ربى لسميعُ الدعاء) حيث جاء خبر (إن) صفة زمنها الوقت الحاضر ، و (إنّ ربك ليعلمُ) حيث جاء خبر (إن)

فعلا مضارعا : و (إنك لعلى خلق عظيم) ، و (إنّا لنحن نحيي ونميت) حيث جاء الخبر شبه جملة فى الآية الأولى ، وجملة اسمية فى الآية الثانية ، وزمنه فى الحالتين غير الزمن الماضى .

ولا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إنّ) فى نحو قوله تعالى (إن لدينا أنكالا) وذلك لأن الخبر وهو شبه الجملة (لدينا) متقدم على اسم (إنّ) وهو (أنكالا) .

ولا يصح أن تدخل اللام أيضا على خبر (إن) فى نحو قوله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئا) لأن الخبر منفى ، ولام الابتداء يجب حذفها قبل أدوات النفى .

وشذ دخولها على الخبر فى قول غالب بن الحارث العكلى :

وأعلمُ أنّ تسليما وتركا ... للامتشابهان ولا سواء

وسبب شذوذ دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) فى هذا الشاهد أن الخبر منفى بـ (لا) .

وكذلك لا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إن) فى قوله تعالى : (إن الله اصطفى) ذلك لأن الخبر فعل زمنه المضى .

وقد أجاز بعض النحاة دخول اللام على خبر (إنّ) إذا كان فعلا جامدا ، كأفعال المدح والذم ، فأجازوا نحو (إن زيداً لنعمَ الرجلُ) ونحو (إن المريض لعسى أن يقوم) معللين ذلك بأن الفعل الجامد كالاسم .

كما أجاز جمهور النحاة دخول اللام على الفعل الماضى المقرون بقد كما فى

نحو (إنّ زيداً لقد قام) ، معللين ذلك بأن الفعل الماضي المقرون بقد يشبه الفعل المضارع لقرب زمانه من الحال .

وتجيز ابن هشام نحو (إنّ زيداً لقام) على اضمار (قد) ، والتقدير (إن زيدا لقد قام) .

٢ ــ معمول الخبر : وتدخل لام الابتداء على معمول خبر (إنّ) بثلاثة شروط أيضا هذه الشروط الثلاثة هي : أن يتقدم هذا المعمول على الخبر ، وأن لا يعرب حالا ولا تمييزا ، وأن يكون الخبر صالحا اللام ، نحو (إنّ زيدا لعمراً ضاربٌ) . فالخبر في هذا المثال (ضارب) صالح لدخول اللام ، كما أن له معمولا مستوفيا شروط دخول اللام عليه ، وهذا بخلاف نحو (إن زيداً جالسٌ في الدار) إذ لا يصح دخول لام الابتداء على معمول الخبر في هذا المثال ، لأن معمول الخبر (في الدار) متأخر على الخبر (جالس) ، ولام الابتداء تطلب الصدر .

وأيضا بخلاف نحو (إنّ زيداً راكباً منطلقٌ) لأن معمول الخبر (راكبا) حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه . ونحو (إنّ زيدا عمراً ضرب) لأن الخبر جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقرون بقد ، فالخبر نفسه غير مستوف لشروط دخول اللام عليه ، لذلك لا يصح أن تدخل اللام على معمول خبر غير مستوف للشروط .

٣ ــ (اسم إنّ) ، بشرط واحد وهو أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر ، مثال اسم (إنّ) المتأخر عن الخبر قوله تعالى (إنّ في ذلك لعبرة) ، فاسم إنّ هو (عبرة) ، وخبرها هو (في ذلك) ، وسبب تأخر اسم (انّ) عن خبرها (الجار والمجرور) في هذا المثال أن الاسم نكرة والخبر شبه جملة

وهذا موضع من مواضع وجوب تقدّم الخبر على المبتدأ . وتأخر اسم (إنّ) عن خبرها فى هذا المثال سوّغ أن تدخل اللام على المبتدأ .

ومثال تأخر الاسم عن معمول الخبر إذا كان المعمول : ظرفا نحو (إنّ عندك لزيداً مقيمٌ) فاسم (إنّ) فى هذا المثال (زيداً) ، وخبرها (مقيمٌ) ، و (عندك) ظرف متعلق بـ (مقيم) حيث أن (مقيم) اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فهو يرفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره (هو) ، ويتعلق به الظرف . وسبب دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) فى هذا المثال تأخر الاسم عن معمول الخبر الظرف . وكذلك إذا كان معمول الخبر جارا ومجرورا نحو (إنّ فى الدار لزيداً جالسٌ) فاسم (إنّ) فى هذا المثال (زيدا) ، وخبرها (جالس) ، و (وجالس) اسم فاعل ، وهو يعمل عمل الفعل (يجلس) فيرفع فاعلا مستترا تقديره (هو) ، ويتعلق به الجار والمجرور (فى الدار) فهو معمول الخبر ، وقد تقدّم معمول الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ فسوّغ ذلك أن تدخل اللام على اسم (إنّ) .

٢ - ضمير الفصل : وقد سمّاه البصريون ضمير الفصل لأنه يُفصل به بين الخبر والنعت ويسميه الكوفيون (عماد) لأنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى . وتدخل اللام على ضمير الفصل لأنه مقوّ للخبر ، فكأنه الجزء الأول منه . وذلك نحو (إنّ هذا لهو القصصُ الحقّ) فاسم (إنّ) فى هذا المثال هو اسم الاشارة (هذا) ، وخبرها (القصص) ، و (الحق) صفة للقصص . أما (لهو) فاللام فيه هى لام الابتداء ، و (هو) ضمير فصل لا محل له من الاعراب . ولنا فى اعراب هذا المثال وجه آخر هو أن (إنّ) حرف توكيد ونصب ، و (هـــذا) اسم إنّ فى محل نصب ، و (لهو) ، اللام لام الابتداء ، وهو ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع مبتدأ ، (القصص) خـــبر المبتدأ

مرفوع بالضمة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إنّ) ، و (الحق) صفة لـ (القصص) مرفوعة بالضمة الظاهرة .

اتصال (إن) وأخواتها بـ (ما) الزائدة :

تتصل (ما) وهي حرف زائد بـ (إن) وأخواتها (أنّ ، وكأنّ ، ولكنّ وليت ، ولعل) ما عدا (عسى) و (لا) النافية للجنس .

وإذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إن) وأخواتها ، فإنها تكفها عن العمل ، أو بعبارة أخرى تبطل عملها ، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية والاسمية ، أو بمعنى آخر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، أى أنها تزيل اختصاصها بالدخول على الأسماء . وتنطبق هذه القاعدة على كل أخوات (إن) المذكورات ما عدا (ليت) فإنها مع اتصال (ما) الزائدة بها يجوز إعمالها وإلغاؤها ، ولا يزول اختصاصها بالدخول على الأسماء .

والأمثلة على كف (ما) الزائدة لأنّ وأخواتها عن العمل نحو :

قوله تعالى (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ، فـ (إن) الأولى مكسورة ، وقد زال اختصاصها بالدخول على الأسماء عندما اتصلت بها (ما) الزائدة ، فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يوحى) ونائب الفاعل المستتر وتقديره (هو) و (أن) الثانية مفتوحة الهمزة وقد زال اختصاصها بالدخول على الأسماء عندما اتصلت بها (ما) الزائدة ، فدخلت على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (إلهكم) والخبر (إله) ولا يجوز في هذا المثال نصب (إله) الأولى لأن (ما) كفت (إن) عن العمل .

وقوله تعالى (كأنما يساقون إلى الموت) فقد كفت (ما) الزائدة (كأن)

عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل المبنى للمفعول (يساق) ونائب الفاعل وهو (واو الجماعة) .

وقول الشاعر :

. . . . . . لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

حيث كفت (ما) الزائدة (لعل) أى منعتها عن العمل ، وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء ، فدخلت على الجملة الفعلية .

وقول امرىء القيس :

ولكنّما أسعى لمجـدٍ مؤثلٍ وقد يدرك المجدَ المؤثلَ أمثالى

والشاهد فى (لكنما) حيث كفت (ما) الزائدة (لكن) عن العمل وأزالت اختصاصها بالأسماء فدخلت على الجملة الفعلية .

وليس من كف أو إبطال عمل (لكن) قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يُقضى فسوف يكونُ

ذلك لأن (ما) فى هذا الشاهد اسم موصول ، وجملة (يُقضى) صلة الموصول واسم الموصول فى محل نصب اسم (لكن) وخبرها جملة (سوف يكون) وإذن فهذا الشاهد ليس من الشواهد الخاصة بكف (إن) وأخواتها عن العمل .

أما (ليت) فإنه يجوز إعمالها استصحاباً للأصل ، ويجوز إهمالها حملا على أخواتها . وقد روى بيت النابغة الذبيانى بإعمال (ليت) وبإهمالها ، قال :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

والشاهد فى قوله (الحمام) حيث تنطق بالرفع فتكون ليت مهملة لأن (الحمام)

بدل من هذا ، و (هذا) على إهمال (ليت) تكون مبتدأ مرفوع بالضمة ، وتنطق بالنصب فتكون (ليت) عاملة ، إذ أن (هذا) اسمها فى محل نصب ، و (الحمام) بدل من اسمها منصوب مثله .

ويذكر ابن هشام أنه يندر إعمال إن مع اتصال (ما) الزائدة بها ، كما يذكر أن النحاة اختلفوا فى قياس إعمال أخواتها عليها ، كما اختلفوا فى قياس (لعل) و (كأن) على (ليت) لقربهما منها ؛ لأن الكلام معهما صار غير خبر .

إعراب نماذج لحالة إبطال عمل إن وأخواتها عن العمل :

إنّما الحياة كفاح : (إنّ) حرف توكيد ونصب ، وهو غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و (الحياة) ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (كفاح) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (كأنما يساقون إلى الموت) : (كأنّ) حرف تشبيه ونصب غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفّته عن العمل ، و (يُساقون) فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير فى محل رفع نائب فاعل ، و (إلى الموت) : (إلى) حرف جر ، و (الموت) اسم مجرور بـ (إلى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل .

ليتما الشبابَ راجعٌ : (ليت) حرف تمن ونصب ، و (ما) زائدة غير كافة ، و (الشباب) اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (راجع) خبر ليت مرفوع بالضمة الظاهرة .

ليتما هذا الحمامُ لنا : (ليت) حرف تمن ونصب غير عامل ، و (ما) زائدة كافة ، و (هذا) اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، (الحمامُ) بدل من هذا مرفوع مثله ، و (لنا) جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ .

إنّ ما عندك حسنٌ : (إنّ) حرف توكيد ونصب عامل لأنّ (ما) بعده ليست زائدة كافة ، وإنما هي اسم موصول في محل نصب اسم (إنّ) ، والظرف (عند) مع المضاف إليه (كاف الخطاب) شبه جملة لا محل لها من الاعراب لأنها صلة الموصول ، و (حسنٌ) خبر إنّ مرفوع بالضمة الظاهرة . ونفهم من هذا المثال الأخير أن (ما) يشترط فيها أن تكون غير موصولة حتى تكف إن وأخواتها عن العمل عند اتصالها بهن .

العطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر :

يعطف على اسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر كما في نحو قوله رؤبة بن العجاج الرجاز الأموي .

إنّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

حيث جاء (الربيع) خبر (إنّ) منصـــوبا بالفتحة ، وعطف عليه (الخريف) بالنصب قبل مجيء خبر (إنّ) وهو (يدا) ، كما عطف (الصيوفا) جمع (صيف) على الربيع بالنصب أيضا بعد مجيء الخبر . والواقع أنه يجوز العطف على اسم (إنّ) وأخواتها وعلى أخبارها . والعطف على الخبر لا إشكال فيه ، إذ يجب أن يكون المعطوف مرفوعا كالمعطوف عليه .

أما العطف على الاسم فيستلزم أن يكون المعطوف منصوبا سواء تقدّم على الخبر أو تأخر في حالة ما إذا كان الناسخ (ليت) أو (لعل) أو (كأنّ) .

ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الأحرف ، إذ من المعروف أنّ اسم (إنّ) أصله مبتدأ ، والمبتدأ محله الرفع ، ويشترط لذلك شرطان : أولهما

استكمال الخبر ، أو بعبارة أخرى أن يكون العطف بعد استيفاء الناسخ اسمه وخبره ، وثانيهما ، أن يكون العامل أو الناسخ (إن) ، أو (أن) و (لكن) ، مما لا يغير معنى الجملة نحو قوله تعالى (إن الله بريء من المشركين ورسولُه) برفع (رسولُ) عطف على محل (الله) إذ أن أصله مبتدأ قبل أن يدخل الناسخ على الجملة . وقد عطف (رسول) بعد استكمال الخبر وهو (بريء) . ولنا في إعراب (رسول) أوجه ثلاثة :

١ — يرفع على العطف على محل الاسم وهو لفظ الجلالة ، باعتبار أصله قبل الناسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .

٢ — يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل .

٣ — يرفع على العطف على الضمير المستتر في الخبر لأن الخبر اسم فاعل (صفة) وهو يرفع فاعلا مستترا في هذا المثال .

ومن الأمثلة على هذا الموضع قول الشاعر :

فمن يكُ لم ينجبْ أبوه وأمُّه ... فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

حيث عطف (الأب) على محل اسم إن (الأم) بعد استكمال الخبر ، وهو (لنا) . فـ (الأب) في هذا البيت له ثلاثة أوجه من الاعراب فاما أنه معطوف بالرفع بعد استكمال الخبر على محل الاسم . أو أنه معطوف على ضمير الخبر . أو مبتدأ حُذف خبره أو بعبارة أخرى جملة جديدة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها .

وقول الشاعر :

وما قصّرت بي في التسامي خؤولةٌ ... ولكنّ عمّي الطيبُ الأصلِ والخالُ

حيث قال (الحال) فعطف بعد استكمال الخبر على الأوجه الثلاثة السابقة التي وضحناها في الشاهدين السابقين .

ويذكر ابن هشام أن المحققين من النحاة يرفعون مثل هذا الاسم على أنه مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر أي الضمير المستتر في خبر (إنّ) وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا كان هناك فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو الضمير ، والفاصل في الآية الكريمة (إن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه) موجود وهو الجار والمجرور (من المشركين) وفي البيت الاول (الأم النجيبة) وفي البيت الأخير المضاف إليه (الاصل) ويستبعد ابن هشام الرفع على محل اسم (إن) لأن محل الاسم هو الابتداء ، ذلك أنه يرى أن الرفع أي الابتداء عامل قد زال بدخول الناسخ (إن) على الجملة .

ولم يشترط الكسائي والفراء من الكوفيين الشرط الأول وهو استكمال الخبر ، فأجازا الرفع قبل الاستكمال وبعده ، مستدلين على صحة رأيهما بما ورد في النصوص العربية من عطف بالرفع قبل استكمال الخبر ، كما في قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث عطف (الصابئون) بالرفع على محل (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر ، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) كما استدلا بقراءة بعضهم (إن الله وملائكته يصلون على النبي) حيث رفعوا (وملائكته) بالعطف على محل لفظ الجلالة قبل استكمال خبر (إنّ) وهو يصلون ، واستدلا كذلك بقول ضابىء بن الحارث البرجمي :

فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلهُ فإني وقيارٌ بها لغريبُ

حيث عطفا (قيّار) بالرفع على محل ياء المتكلم الواقع اسماً لـ (إن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب) وكذا فعل من تبعهما .

ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم :

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم   بغاةٌ ما بقينا في شقاق

حيث عطف (أنتم) الضمير المرفوع على محل اسم (أن) وهو (نا) الدالة على الفاعلين قبل مجيء الخبر وهو (بغاة) على رأي الكسائي والفراء .

وقد اشترط الفراء في حالة عدم تقدم الخبر أن يخفى إعراب الاسم المعطوف وذلك بأن يكون مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً لياء المتكلم ، نحو قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث جاء المعطوف عليه اسماً مبنياً (اسم موصول) . وكذلك نحو (إن محمداً وموسى نبيّان) حيث جاء المعطوف اسما مقصورا (موسى) والمقصور يعرب بحركات مقدرة على الألف . ونحو (إن أخي وعيسى فدائيان) حيث جاء المعطوف (عمي) مضافا لياء المتكلم ، والمضاف لياء المتكلم يعرب أيضا بحركات مقدرة ، والمقصود من أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه من الأسماء التي يخفى إعرابها ، الاحتراز من تنافر الألفاظ في النطق .

ويذكر ابن هشام أن الذين يمنعون العطف بالرفع قبل مجيء الخبر خرّجوا النصوص التي وردت فيها على أحد وجهين :

الوجه الأول : تقديم المعطوف وتأخير الخبر ، فيكون (من آمن) خبر (إنّ) وخبر (الصابئون) محذوف تقديره (والصابئون كذلك) .

والوجه الثاني : حذف الخبر من الاول لدلالة الثاني عليه ، فيكون (من آمن) خبرا عن (الصابئون) وخبر (إن) محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه .

ومن ذلك قول الشاعر :

خليليَّ هل طبٌّ فإنيَ وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفانِ

حيث قال (فاني وأنتما دنفان) فانه يجب أن يكون الضمير (أنتما) مبتدأ خبره (دنفان) ويكون خبر (إن) محذوفا لدلالة خبر المبتدأ (أنتما) عليه ، وذلك لأن (دنفان) لا يصلح أن يكون خبرا لـ (إنَّ) فقط ، لأن (دنفان) مثنى واسم (إن) المفرد المتكلم ، والخبر لا بد أن يطابق المبتدأ ، كما لا يصح أن يكون (دنفان) خبرا لإن ، واسمها (أنتما) باعتبار أنها معطوفة على ياء المتكلم عطف مفرد على مفرد ، ذلك لأن ياء المتكلم ، و (أنتما) الدالة على المثنى يجب أن يكون خبرهما جمعاً لا مثنى . ويكون الكلام على هذا الأساس من عطف الجمل. عطف الجملة المكونة من (إنَّ) واسمها (ياء المتكلم) وخبرها المحذوف ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (أنتما دنفان) أما قول ضابىء ابن الحارث البرجمي :

فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلهُ فإني وقيارٌ بها لغريبُ

فانه يجب أن يعرب (غريب) خبرا لـ (إن) وقوله (وقيار) مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر (إن) عليه ، أي (فاني لغريبٌ) و (قيارٌ غريبٌ) ، وذلك لأن (لغريب) مقترن بلام الابتداء ، ولام الابتداء تدخل على خبر إن ، ولكنها لا تدخل على خبر المبتدأ .

ويرى بعض النحاة أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير (لهو غريب)

والجملة الاسمية (لهو غريب) خبر المبتدأ الاول (قيار) ، أما خبر (إنّ) فهو محذوف دل عليه خبر المبتدأ . ويرى نحاة آخرون أن اللام في (لغريب) زائدة مثلها مثل اللام في قول الشاعر :

أمُّ الحليس لعجوزٌ شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فـ (عجوز) خبر المبتدأ (أمّ) ولام الابتداء إذا دخلت على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فانها تدخل على المبتدأ لا الخبر ، لذلك وجب أن تكون (اللام) في هذا البيت زائدة . أما قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلّون على النبي) فيجب أن يكون (وملائكته) معطوفا على لفظ الجلالة (الله) قبل استكمال الخبر ، وجملة (يصلّون) خبر (إن) ذلك أن في الخبر واو الجماعة والخبر عنه لفظ الجلالة ، ويرى ابن هشام أن الواو هنا تقدير للتعظيم ، غير أنه يرد بأنه لم يسمع الاخبار بالجمع عن المبتدأ المفرد المعظم ، بل لا بد من المطابقة اللفظية وإن كان قد ورد في القرآن (قال ربّي ارجعون) .

ولم يشترط الفراء وجوب أن يكون العامل (إنّ أو أنّ أو لكنّ) مستدلا على ذلك بما ورد في النصوص العربية من نحو قول رؤبة بن العجاج :

يا ليتني وأنت يالميسُ في بلدٍ ليس بها أنيسُ

حيث عطف (أنت) وهو ضمير رفع على محل اسم (ليت) قبل استكمال الخبر . والعامل هنا (ليت) . ويميل ابن هشام الى التخريج الذي يجعل البيت غير خارج عن القاعدة ، إذ يعرب (أنت) مبتدأ حذف خبره للعلم به ، وتقديره (معي) والجملة من المبتدأ والخبر والمحذوف (أنت معي) حال من اسم (ليت) وهو (ياء المتكلم) والجملة الحالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها وهو (في بلد)

والذى عمل النصب فى الحال ، أو بمعنى آخر عامل الحال (ليت) لا الظرف ، لأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرف ، ولأن (ليت) لفظ فيه معنى الفعل دون حروفه كما سبق أن عرفنا فى باب الحال .

ما يخفف من هذه الحروف :

أولا . (إن) المكسورة : تخفف (إن) المكسورة اتقاها فيكثر إهمالها إن دخلت على جملة اسمية وذلك لزوال اختصاصها ، وهذا لا يعنى أنه يجب إهمالها فى هذه الحالة، ومثال إنْ المخففة المهملة نحو قوله تعالى (وإن كلٌّ لَمَا لدينا مُحضرون) فى قراءة من خفف (لمّا) فتكون (إن) مخففة مهملة ، و (كل) مبتدأ ، و (لما) اللام للابتداء ، و (ما) زائدة ، و (جميع) خبر المبتدأ ، و (لدينا) لدى ظرف و (نا) ضمير فى محل جر مضاف إليه ، و (محضرون) صفة لجميع ، ويصح أن يعرب (جميع) مبتدأ ثان ، و (محضرون) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

ومثال (إن) المخففة العاملة استصحابا للاصل نحو (و إنْ كلاًّ لما ليوفينّهم) بتخفيف (أنّ) و (لمّا) فى بعض القراءات ، فتكون (إنْ) مخففة من الثقيلة ، و (كلا) اسمها ، و (لما) اللام للابتداء ، و (ما) زائدة للفصل بين اللامين ، أو موصولة ، ويكون إعرابها فى هذه الحالة خبر (إنْ) و (ليوفينّهم) اللام للقسم ، وجملة (يوفينهم) لا محل لها من الاعراب جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة (ما) والتقدير (وإن كلاًّ للذين ، والله ليوفينّهم) .

ويختلف إعراب هذه الآية مع تشديد (إنّ) ، و (لمّا) فيكون كما يلى :

(كلا) اسم إن (لما) حرف جزم والمجزوم محذوف والتقدير (لما يوفوا

أعمالهم) ، و (ليوفينهم) اللام للقسم ، وجملة (يوفينهم) جواب القسم، والقسم وجوابه كلام مستأنف أو بمعنى آخر كلام أو جملة جديدة مستقلة عن الجملة السابقة لها.

أما إذا كانت (إنْ) مخففة ، و (لمّا) مشددة فيكون إعراب الآية كما يلي :

(إن) حرف نفي و (لمّا) أداة استثناء بمعنى (إلاّ) ، و (كلاّ) مفعول به لفعل محذوف والتقدير (أرى) مثلا ، و (ليوفينهم) اللام للقسم وجملة يوفينهم جواب القسم والتقدير (ما أرى كلاّ إلاّ والله ليوفينّهم) .

وتلزم لام الابتداء ، أو بعبارة أوضح تجيء دائما بعد (إنْ) المخففة المهملة لتدل على أنها (إنْ) التي تدل على الاثبات وليست (إنْ) النافية ، ولذلك يسمونها في هذا الموضع اللام الفارقة لأنها تفـــرق بين (إنْ) المخففة ، و (إنْ) النافية .

وأحيانا نجد (إنْ) المخففة التي تفيد الاثبات بدون لام الابتداء ، ويحدث هذا في حالة ما إذا أغنت عن لام الابتداء قرينة لفظية أو معنوية . القرينة اللفظية في نحو (إن زيدٌ لن يقومَ) هي كون الخبر منفيا ، لأن لام الابتداء لا تدخل على النفي . والقرينة المعنوية كما في نحو قول الطرماح بن حكيم الطائي :

أنا ابنُ أُباة الضيم من آل مالك ... وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادن

حيث تركت لام الابتداء الفارقة في خبر المبتدأ الواقع بعد (إنْ) المخففة المهملة لوجود قرينة معنوية تدل على أن (إنْ) غير نافية ، وهي أن المقام للمدح والافتخار كما يدل عليه صدر البيت ، لا للنفي .

وإن جاء بعد (إنْ) المكسورة المخففة فعل :

(أ) فيكثر أن يكون فعلا مضارعا ناسخا ، أى من نواسخ المبتدأ والخبر (كان وأخواتها ، وكاد وظن وأخواتها) ، ويشترط فى هذا الفعل الناسخ ما يأتى :

١ — ألا يكون نافيا مثل (ليس) ٢ — ألا يكون منفيا مثل (ما كان)، و (مازال) ، وأخواتها ٣ — أن يكون غير داخل فى صلة مثل (مادام) ٤ — وتدخل اللام فى خبر الناسخ الحالى أو فى خبره بحسب الأصل

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

قوله تعالى (وإنْ يكاد الذين كفروا ليزلقونك) ، وقوله (إنْ نظنّك لمن الكاذبين)

(ب) ويكثر أيضا أن يكون فعلا ماضيا ناسخا : نحو قوله تعالى (إن كانت لكبيرة) ، و (إنْ كدت لتردين) و (إنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين) .

(ح) ويقل أن يجىء بعد (إنْ) المخففة المهملة فعل ماض غير ناسخ ، وفى هذه الحالة تدخل لام الابتداء على معموله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرا كان أو ضميرا منفصلا. مثال دخولها على الفاعل الظاهر نحو (إن قعد لزيدٌ)، والفاعل الضمير نحو (إن قام لأنا) .

ومثال دخولها على المفعول به الظاهر قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل فى قاتل زوجها الزّبير بن العوام :

شَلّت يمينُك إن قتلتَ لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمِّد

حيث جاء بعد (إنْ) مخففة من الثقيلة ، فعل غير ناسخ ، ودخلت لام الابتداء على المفعول به الاسم الظاهر لهذا الفعل وهو (مسلما) . ومثال دخولها على المفعول به الضمير قولك فيمن أهان صديقه (إنْ أهنتَ لإيّاه) .

وإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت اللام على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا فإن كان ضميرا منفصلا لم تدخل عليه اللام ، ودخلت على المتأخر نحو (إنْ أكرمت لأستاذاً عظيما) ، و (إنْ مدحت لإيّاه) ، فقد دخلت اللام فى المثال على (استاذا) وهو المفعول به للفعل (أكرم) الذى فاعله تاء الفاعل ، كما دخلت فى الجزء الثانى من المثال على (إيّاه) أى المفعول به لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

(د) ويندر أن يجىء بعد (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة فعل ليس بماض ولا بناسخ نحو (إنْ يَزينك لنفسك وإن يَشينك لهية) ، فالفعلان (يزين) ، (يشين) ليسا ماضيين ، كما أنهما ليسا ناسخين ، وقد جاءا بعد (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة وهذا أمر نادر .

وخلاصة الكلام عن مجىء لام الابتداء بعد (إنْ) المخففة من (إنّ) أنّ لها ثلاث حالات هى :

١ - وجوب ذكرها إذا لم توجد قرينة تدل على إن ، كما فى نحو (إنْ محمدٌ لمسافرٌ) باهمال (إنْ) .

٢ - وجوب تركها لوجود قرينة لفظية تمنع دخولها ، وهو النفى ، كما فى نحو (إنْ محمدٌ لن يسافرَ) .

٣ - جواز الأمرين عند وجود قرينة معنوية تدل على نوع إنْ أهي مخففة أم نافية ، نحو (إنْ أهلَ فلسطين لفدائيون) .

ثانياً : أنّ المفتوحة : تخفف (أنّ) المفتوحة فيبقى عملها وجوبا لأنها أكثر مشابهة للفعل من (إنّ) المكسورة ، ويشترط فى اسم أنْ المخففة : أن يكون مضمراً محذوفاً سواء كان المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، ومنه قوله تعالى (أنْ يا إبراهيمَ قد صدّقتَ الرؤيا) فقد قدّره سيبويه (أنكَ يا إبراهيم) .

فأما قول جنوب بنت العجلان الهذلية ترثى أخاها :

بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنكَ هناكَ تكونُ الثِّمالا

حيث جاء اسم (إن) المخففة فى شطرى البيت ضمير المخاطب ، على حين أن الغالب فيه أن يكون ضمير الشأن وأن يكون محذوفا ، فإن جمهور النحاة يعللونه بأنه لضرورة الشعر .

٢ - ويشترط فى خبرها أن يكون جملة إذا كان الاسم محذوفا ، أما إذا ذكر اسمها فيجوز أن يكون الخبر جملة أو مفردا ، ومثال ذلك البيت السابق لجنوب بنت العجلان الهذلية حيث اجتمع الاسم والخبر فى شطرى البيت وجاء الخبر مفرداً فى البيت الأول (ربيع) ، وجملة فى شطر البيت الثانى (تكون) .

وإذا جاء خبر (إنّ) المخففة جملة فيجب الفصل بين (أنْ) والفعل للتفريق بين (أنْ) المخففة ، و(أن) المصدرية التى تنصب الفعل المضارع بفاصل مثل (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (لا) أو (لن) أو (لم) ، ولو فى أحيان قليلة . مثال الفصل :- (قد) نحو (ونعلم أن قد صدقنا) ، وتدخل (قد) على الفعل الماضى وتقربُ زمنه من الحال . ومثال الفصل بالتفسير نحو (علم أنْ سيكونُ) وحرفا

التنفيس هما (السين وسوف) ويدخلان على الفعل المضارع غير المسبوق بنفي وأمثلة الفصل بالنفي نحو (وحسبوا أن لا تكونُ فتنة) حيث فصلت (لا) النافية بين (أنْ) المخففة والفعل ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع . ونحو (أيحسبُ أنْ لن يقدرَ عليه أحدٌ) حيث فصلت (لن) بين (أن) المخففة والفعل ونحو (أيحسب أنْ لم يَرَه أحدٌ) ، والفاصل في هذه الآية (لم) و (لن ولم) يختصان بالمضارع . وزاد بعض النحاة (ما) النافية على هذه الأدوات التي تفصل بين (أنْ) المخففة والفعل بعدها . ونحو (أنْ لو نشاء أصبناهم) حيث فصلت (لو) بينهما . ويندر ترك الفاصل كما في نحو قول الشاعر :

عَلِموا أنْ يؤمّلون فجادوا   قبلَ أنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤلِ

حيث وقع خبر (أنْ) المخففة جملة فعلية (يؤملون) فعلها متصرف في غير دعاء ، ولم يؤت بفاصل بين (أن) والجملة ، وهذا نادر عند جمهور النحاة .

ويستثنى مما تقدم ثلاث حالات :

(ا) خبر (أنْ) المخففة إذا كان جملة إسمية نحو (وآخر دعواهم أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين) حيث جاء خبرها جملة اسمية (الحمدُ لله) باعتبار أن (أنْ) هنا مخففة لا مفسرة .

(ب) خبر أنْ المخففة إذا كان جملة فعلية فعلها للدعاء : نحو (والخامسةَ أنْ غضِبَ اللهُ عليها) في قراءة من خفف (أنّ) وكسر الضاد في (غضِب) . حيث جاء خبرها فعلا المقصود منه الدعاء .

وسبب عدم الفصل بين (أنْ) المخففة والفعل هنا ، أن (أنْ) المصدرية

الناصبة للفعل المضارع التي يراد التمييز بينها و بين (أنْ) المخففة لا تجيء بعدها جملة إسمية ولا جملة فعلية شرطية ، ولا جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فلا مجال لخوف اللبس بينها و بين المخففة ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزاً لا واجباً .

ثالثاً : (كأنّ) تخفف كأن فتظل عاملة ، فيجوز في اسمها الذكر والحذف ، ويجوز في خبرها أن يجيء مفردا أو جملة ، نحو قول رؤبة بن العجاج :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأنْ وريديه رشاءُ خُلُبُ

حيث خففت (كأن) وذكر اسمها (وريديه) وجاء خبرها مفردا (رشاء) وذلك جائز .

وكقول ابن صريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجـــه مقسم كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلم

حيث حذف اسم (كأنّ) المخففة من غير أن يكون ضمير شأن ، وأفرد خبرها على رواية (ظبية) بالرفع ، والتقدير (كأنها ظبية) ويجوز في (ظبية) هذا البيت ثلاثة أوجه من الاعراب :

الأول رفعها على أنها خبر (كأن) المخففة واسمها محذوف .

والثاني : نصبها على أنها اسم (كأن) المخففة ، وخبرها محذوف والتقدير (كأن ظبيةً مكانها) .

والثالث : جرّها على أن الأصل (كظبية) مع زيادة (أن) بين كاف التشبيه و (ظبية) وإذا حذف اسم (كأن) وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج للفصل بين (كأن) والخبر الجملة الاسمية ، وذلك نحو قول الشاعر :

وصدرٍ مشرقِ النّحر كأنْ ثدياه حُقّان

حيث حذف اسم (كأن) وهو ضمير الشأن ، وجاء خبرها جملة اسمية (ثدياه حُقّان) بلا فاصل بينها وبين (كأن) وهذا كثير .

وإن كان خبر (كأن) جملة فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على (أنْ) ، فُصلت بـ (لم) قبل المضارع المنفي ، وبـ (قد) قبل الماضي المثبت (كأن لم تَغْنَ بالأمس) حيث فصل بين (كأن) وخبرها الجملة الفعلية (تغْنَ) بـ (لم) ، ونحو قول الشاعر :

لا يهولنّك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأنْ قد ألمّا

حيث وقع خبر كأن جملة فعلية مثبتة (ألمّا) ، وقد فصل بينه وبينها بـ (قد) .

رابعا : تخفيف لكنّ تخفف (لكنّ) فتهمل وجوبا أي أنها تصبح غير عاملة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وعلى المفرد ، مع بقاء معناها وهو الاستدراك ، نحو (ولكنّ الله قتلهم) مع رفع (اللهُ) على أنه مبتدأ (لا) اسم لكن، لأن (لكنّ) أهملت لتخفيفها . ويرى بعض النحاة جواز إعمالها مع تخفيفها قياسا على (أنّ) والصحيح أنه لم يسمع عن العرب .

خامسا : لعل : لا يجوز تخفيف لام (لعل) مطلقا .

لا النافية للجنس

(لا) النافية للجنس من أخوات (إنّ) ويقصد بها النصّ على أن الحكم

منفى عن جمع أفراد الجنس . وإنما أفردنا الكلام عليها هنا ، لأن لها أحكاما وشروط خاصة بها نعرفها فيما يأتى :

الواقع أن نفى الجملة الاسمية ، قد يكون لنفى الواحد أو نفى الجنس كله ، و (لا) التى تستعمل لنفى الواحد ، غير (لا) التى تستعمل لنفى الجنس ، ويختلف إعراب ركنى الجملة الاسمية المنفية بأحدهما عن تلك المنفية بالأخرى ، فأما (لا) التى لنفى الواحد فيختلف النحاة بين إعمالها عمل (ليس) بشروط خاصة ، أى أنها ترفع المبتدأ ويسمى إسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وهى عند الفئة الأخرى من النحاة ، لا تعمل ، أو بمعنى آخر فان الجملة الاسمية بعدها يظل ركناها الأساسيان ، أى المبتدأ والخبر ، مرفوعان كما هما فى الأصل دون أى تغيير .

ويتفق النحاة على أن (لا) حين تستعمل لنفى الجنس ، تعمل عمل (إنّ) ويشترط لعمل (لا) فى هذه الحالة أربعة شروط :

(ا) أن يكون نفى الجنس نصًّا أى يقصد بها التنصيص على استغراق الجنس كله لا لنفى الواحد .

(ب) أن لا يدخل عليها جارّ .

(ج) أن يكون اسمها نكرة متصلا بها بمعنى ألا يفصل بينها وبينه . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم ولو كان ظرفا أو جاراً أو مجروراً ، لأن ذلك سيؤدى إلى الفصل بينهما وبين اسمها .

(د) أن يكون خبرها نكرة أيضا .

ومن أمثلة (لا) العاملة التي تجتمع فيها الشروط السابقة (لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ) و(لا كتابَ حسابٍ موجودٌ هنا)، فـ (غلام) في المثال الأول اسم (لا) منصوب و (حاضر) خبرها مرفوع. فإن فقدت (لا) أحد الشروط السابقة لم تعمل.

فإذا جاءت غير نافية لا تعمل، و (لا) تكون غير نافية إذا جاءت زائدة، وتكون زائدة إذا سبقت بأداة تفيد النفي، إذ أنها في هذه الحالة لا تفيد شيئا سوى تأكيد الكلام وتقويته. وقد شذ إعمال (لا) وهي زائدة لا تفيد النفي في قول الفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الفزاري:

لو لم تكن غَطفانٌ لا ذنوبَ لها إذا للامَ ذوو أحسابِها عُمَرا

حيث قال (لا ذنوب لها) وهذا شاذ لأن المقصود ثبوت الذنوب لغطفان، وهذا قد أفاد به الحرفان (لو) و (لم) إذ أن (لو) تدل على امتناع الشرط، ولم تفد النفي، ونفي النفي إثبات، وعلى ذلك فـ (لا) لم تفد شيئا وهي هنا زائدة ولكنها أعملت شذوذا في (ذنوب) على أنه اسمها.

وإذا جاءت لنفي الواحد عملت عمل (ليس)، نحو (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) فواضح في المثال السابق أن (لا) تفيد نفي الواحد لا نفي الجنس كله، ولذلك عملت عمل (ليس) فرفعت المبتدأ على أنه اسمها (رجلٌ) ونصبت الخبر على أنه خبرها (قائما).

وإذا قصد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص فإنها تعمل أيضا عمل (ليس) نحو (لا رجلٌ في الدار) إذ يصح أن يقال بعدها في هذا المثال (بل رجلان)

والفرق الصحيح بين المراد من النفي بـ (لا) في الحالتين يظهر إذا كان الاسم مفردا .

وإذا دخل على (لا) الخافض أي حرف الجر فانّ (لا) تصبح غير عاملة ، بدليل أن حرف الجر يعمل في الاسم النكرة بعدها نحو (جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ من لا شيءٍ ، وحضرتُ الحفلة بلا دعوةٍ) فلا هنا ملغاة بين الجار والمجرور (الباء) ، و (زاد) ، و (منْ) ، و (شيء) ، و (الباء) ، و (دعوة) ، لأنّ (لا) لا تتوسط بين عامل ومعموله ، لذلك تخطّاها حرف الجر وعمل فيما بعدها ، على الرغم من إفادتها النفي ، ومما هو جدير بالذكر أن (لا) في المثال السابق لا تعتبر زائدة ، إذا لو اعتبرت زائدة لفسد المعنى ، فهي تفيد النفي من حيث المعنى ، غير أن عملها ملغى .

وإذا جاء اسمها معرفة أو منفصلا عنها أهملت ، وبعض النحاة فيما عدا المبرد من البصريين وابن كيسان من البغداديين يرون أنه يجب تكرار (لا) في هذه الحالة . ومن أمثلة مجيء اسمها معرفة نحو (لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ) ، و (لا الطفلُ عندنا ولا والدته) ، و (لا هو حيٌ فيُرجى ، ولا هو ميتٌ فيُنعى) .

في الأمثلة السابقة جاء اسم لا النافية معرفة : إسم علم في المثال الاول (زيد) واسما معرفا (بأل) في الجزء الأول من المثال الثاني (الطفل) ، واسما نكرة مضافا إلى الضمير في الجزء الثاني من المثال (والدته) وضميرا في المثال الأخير . و (لا) في كل هذه الامثلة مهملة ، وتعرب الجملة الاسمية بعدها مبتدأ وخبرا . ومن أمثلة مجيء اسمها منفصلا عنها نحو (لا فيها غولٌ) او (لا في القصيدة هجاءٌ ولا مديحٌ) و (لا في الحجرة نساءٌ ولا أطفالٌ) فلا في الأمثلة السابقة مهملة نافية للجنس ،

و (فيها) في المثال الأول ، و (في القصيدة) في المثال الثاني ، و (في الحجرة) في المثال الثالث ، كل منها شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ مقدم ، و (غزل) في المثال الاول ، و (هجاء) في المثال الثاني ، و (نساء) في المثال الثالث ، كل منها مبتدأ مؤخر . وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) عاملة ، فيؤول النحاة الاسم المعرفة باسم نكرة نحو (قضية ولا أبا حسن لها) حيث نصب (أبا) على أنه اسم (لا) النافية للجنس ، على الرغم من أنه اكتسب التعريف لاضافته إلى المعرفة . ومن الواضح أن (أبا حسن) تؤول بـ (قاض كفء) أي أن هذا الاسم المعرفة (أبا حسن) بمعنى الاسم النكرة (قاض كفء) ولهذا نصب اسما لـ (لا). وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) مهملة ، ولكنها غير مكررة . نحو قولهم (لا نولك أن تفعل) حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو (نول) المضاف إلى ضمير المخاطب ، ولم تكرر مع إهمالها ، ويعلل ابن هشام ذلك بأن (لا نولك) يؤول بـ (لا ينبغي لك) ونحو قول الشاعر :

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالُ لما لا أنتِ شائيةٌ من شأننا شاني

حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو الضمير المنفصل (أنت) ولم تكرر مع إهمالها . وقد تمسك بهذا البيت كلٌّ من المبرد وابن كيسان فلم يوجبا التكرار إذا اقترنت (لا) بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وهو عند جمهور النحاة لضرورة الشعر ، ويتفق ابن هشام مع جمهور النحاة في ذلك .

عمل (لا) النافية للجنس :

تعمل (لا) النافية للجنس عمل إن — كما ذكرت — ولكن عملها يختلف في

تفاصيله باختلاف اسم (لا) . واسم (لا) له حالتان :ــ إما أن يكون مبنيا أو معربا .

الحالة الأولى : يكون اسم (لا) مبنيا على النحو التالى :

١ ــ إذا كان اسم (لا) مفردا ، بمعنى أنه لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف ، أو بمعنى أدق غير عامل فى اسم آخر ، ولا معطوفا عليه اسم آخر ، يُبنى على ما يُنصب به كما يلى :

(ا) إذا كان مفردا ، أى غير مثنى ، ولا جمع تصحيح ، أو جمع تكسير ، بُنى على الفتح ، المفرد مثل (لا رجلَ فى الدار) و (لا رجالَ فى الدار) فـ (رجل) فى المثال الأول ، و (رجال) فى المثال الثانى يعرب اسما لا النافية للجنس مبنيًّا على الفتح .

(ب) اذا كان مثنى أو مجموعا على حدِّه أى جمع مذكر سالم يُبنى على الياء مثل (لا رجلين فى الدار) ، و (لا مسلمين فى الدار) فـ (رجلين) و (مسلمين) كل منهما يعرب اسما لا النافية للجنس ، مبنيا على الياء ، ومن الشواهد على بناء المثنى قول الشاعر :

تعزَّ فلا إلفين بالعيش مُتّعا ولكنْ لوُرّادِ المنون تتابعُ

حيث بُنى (إلفين) على الياء لأنه مثنى ، وهو اسم (لا) النافية للجنس ، ومن شواهد جمع المذكر السالم قول الشاعر :

يُحشرُ الناسُ لا بنينَ ولا آ باءَ إلاَّ وقد عنتْهم شئونُ

حيث جاء اسم (لا) جمع مذكر سالم ، وقد بُنى على الياء وهى علامة نصبه.

(ﺟ) إذا كان جمع مؤنث سالم بنى على الفتحة ، أو على الكسرة نيابة عن الفتحة ، بلا تنوين أو بالتنوين على رأى بعض النحاة ، مثال ذلك قول سلامة ابن جندل السعدى فى الأسف على ذهاب الشباب :

إن الشبابَ الذى مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذّ ولا لذاتِ للشيبِ

حيث بُنى جمع المؤنث (لذات) مع (لا) النافية للجنس ، على ما كان ينصب به ، وهو الكسرة نيابة عن الفتحة . وروى البيت أيضا بالفتحة .

ويذكر أبو الفتح عثمان بن جنى فى كتابه (الخصائص) ، أن البصريين ما عدا أبى عثمان المازنى لا يجيزون بناء جمع المؤنث السالم إذا جاء اسما للا النافية للجنس ، على الفتحة .

ويذكر ابن هشام أن النحاة جعلوا علة بناء اسم (لا) المفرد أنه مركب مع (لا) تركيب (خمسةَ عشرَ) أو بعبارة أخرى أنهما كلمة واحدة ، وعلى ذلك يكون إعراب جملة (لا رجال فى الدار) عند سيبويه شيخ المدرسة البصرية كما يلى : (لا رجال) كلها مبتدأ ، و (فى الدار) شبه جملة خبر لهذا المبتدأ . أما غيره من النحاة فيرون أن (لا) عاملة عمل (إن) ، وأن اسمها هو الاسم النكرة الواقع بعدها ، وهذا يستلزم ألا يكون الاسم مركبا مع (لا) لأن التركيب معناه أنه لا يمكن أن يكون أحد الجزئين المركبين عاملا فى الجزء الآخر ، لأن الشىء لا يعمل فى نفسه أو فيما يتركب معه .

الحالة الثانية يكون فيها اسم (لا) النافية للجنس معربا على النحو التالى :

١ ـ إذا كان اسم (لا) مضافا إلى نكرة مثله نحو (لا شاهدَ زورٍ محبوبٌ) و (لا دارَ كنسيةٍ فى القرية) ، و (لا دكانَ فاكهةٍ قريبٌ) فاسم (لا) فى المثال

الأول نكرة (شاهد) مضافة إلى نكرة مثلها (زور) وكذلك (دار) مضافة إلى (كتب) في المثال الثاني ، و (دكان) مضافة إلى فاكهة في المثال الثالث .

٣ - إذا كان اسم لا شبيها بالمضاف : والمقصود بشبيه المضاف الاسم الذي يتصل به شيء يتمم معناه ويكمله بشرط أن يكون ذلك الشيء إما مرفوعا باسم (لا) أو منصوباً به ، أو جارا او مجرورا متعلقين به ، ويمكن أن نقول باختصار ، بشرط أن يكون اسم (لا) عاملا في ذلك الشيء .

مثال المرفوع باسم (لا) العاملة عمل (إن) نحو (لا قبيحاً فعلهُ محمودٌ) ف (لا) نافية للجنس ، و (قبيحا) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (فعله) فاعل لقبيح لأن (قبيح) صفة مشبهة ، والصفة المشبهة كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل عمل الفعل أي أنها ترفع فاعلا . وهاء الغائب ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إلى (فعل) و (محمود) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة الظاهرة .

ومثال المنصوب باسم (لا) النافيـة للجنس (لا طالعاً جبلاً حاضرٌ) ف (طالعاً) اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (طالعاً) صفة (اسم فاعل) تعمل عمل فعلها فهي ترفع فاعلا وتنصب أيضاً مفعولا به أو أكثر ، لذلك ففاعل (طالعاً) ضمير مستتر تقديره هو ، و (جبلا) مفعول به لـ (طالعا) منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (حاضر) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة .

ومثال المجرور باسم (لا) النافيـة للجنس (لا خـيراً من زيدٍ عندنا) ، و (لا متنافسين في الخير نادمون) ، و (لا مؤمنين بالله قانطون) الجار والمجرور في الأمثلة السابقة (من زيد) في المثال الأول ، و (في الخير) في المثال الثاني ، و (بالله) في المثال الثالث كل منها متعلق باسم (لا) النافية للجنس وهو (خيرا) في المثال الأول و (متنافسين) في المثال الثاني و (مؤمنين) في المثال الثالث .

٣ - إذا كان اسم لا قد عطف عليه اسم آخر ، وقصد بهما مماشيء واحد نحو (لا خمسةً وأربعين في المنزل) فالمقصود بخمسة وأربعين جماعة واحدة ، أمّا إذا قصد بخمسة جماعة وأربعين جماعة أخرى ، فيجب تكرر (لا) بعد واو العطف فنقول (لا خمسة ولا أربعين في المنزل) .

اعراب (لاحول ولاقوّة إلاّ بالله) أي العطف مع تكرار (لا) :

المقصود إعراب التركيب الذي تتكرر فيه (لا) ، ويسبق الثانية فيهما عطف ، مع صلاحية كل من الاسمين لأن تعمل فيه (لا) لأنه نكرة ، نحو (لاحولَ ولاقوّةَ إلاّ بالله) .

يذكر ابن هشام أن لمثل هذا التركيب خمسة أوجه من الاعراب :

الوجه الأول : بناء مابعد (لا) الأولى والثانية كلتيهما ، على أن كلا منهما مركبة مع اسمها ، وهذا هو الأصل ، ويقدّر بعدها خبر واحد يصلح لهما ، على اعتبار أن الكلام جملة واحدة ، والعطف عطف مفردات ، أو يقدّر لكل اسم خبر ، فيكون الكلام جملتين ، ويكون العطف عطف جمل ومن هذا القسم قراءة الآية الكريمة (لا بيعَ فيه ولا خلةَ) بفتح آخر (بيع) ، و (خلة) عند بعض القراء .

الوجه الثاني : أن يُرفع ما بعد (لا) الاولى والثانية ، إمّا على أن (لا) مهملة لتكرارها والاسم بعدها مبتدأ ، وإما على أنها تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ ويقدّر لهما خبر واحد . ومن الشواهد على ذلك الآية الكريمة السابقة عند باقي القرّاء (لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ) . ونحو قول الراعي النميري :

وما هجرتُكِ حتّى قلتِ مُعلنةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

حيث كرر (لا) مع رفع الاسمين بعدهما (ناقة ، وجمل) على أحد أوجه ثلاثة هي :

١ — أن (لا) ملغاة ، والجملة بعدها مكونة من مبتدأ وخبر .

٢ — أن (لا) عاملة عمل ليس .

ويكون الكلام في هاتين الحالتين مكوناً من جملتين معطوفة أحدهما على الأخرى .

٣ — أن (لا) الأولى زائدة لتوكيد النفي ، و (جملٌ) معطوف على محل اسم (لا) ناقة باعتبار أصله وهو الرفع ، أو معطوفة على المبتدأ المركب من (لا) النافية للجنس واسمها عند سيبويه .

الوجه الثالث نصب ما بعد (لا) الأولى ورفع ما بعد (لا) الثانية كما في نحو قول الشاعر :

هذا لعمرُكُمُ الصَّغارُ بعينه ... لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ

حيث جاء اسم (لا) الأولى : منصوبا (أمّ) ، وخبرها شبه الجملة (لي) ، وجاء الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعا على أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرناها ، أي على أن (لا) ملغاة والاسم بعدها مبتدأ ، أو على أنها عاملة عمل ليس ، أو على أنها زائدة تفيد النفي .

ونحو قول جرير يهجو نمير بن عامر :

بأيِّ بلاءٍ يا نُميرُ بنَ عامرٍ ... وأنتم ذُنابَى لا يدينِ ولا صدرُ

حيث جاء الاسم بعد (لا) الاولى منصوبا بالياء لأنه مثنى (يدين) وخبرها محذوف تقديره (لكم) ، وجاء الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعا (صدرٌ) على أحد الاوجه الثلاثة السابق ذكرها .

الوجه الرابع : عكس الثالث أى أنْ يرفع ما بعد (لا) الأولى على أحد الاوجه الثلاثة المتقدمة ، ويفتح ما بعد (لا) الثانية على أنّ (لا) عاملة وهو اسمها مبنيّ على الفتح نحو قول أمية بن أبى الصلت فى وصف الجنة :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهوا به أبداً مقيمُ

حيث رفع الاسم بعد (لا) الأولى ، وفتح الاسم بعد (لا) الثانية على التوجيه السابق .

الوجه الخامس فتح الاسم بعد (لا) الاولى ، ونصب الاسم بعد (لا) الثانية ، فيكون فى هذه الحالة معرّبا منوّنا معطوفا على محل اسم (لا) الاولى ، وتكون (لا) الثانية زائدة تفيد تقوية المعنى . وذلك نحو قول أنس بن العباس بن مرداس السلمى :

لا نسبَ اليومَ ولاخلةً   اتسع الخرقُ على الرّاقع

حيث بُنى اسم (لا) الاولى على الفتح (نسبَ) ، ونصب الاسم الثانى (خلةً) على الرغم من وجود (لا) ، والقياس فتحة بلا تنوين أو بعبارة أوضح بناؤه على الفتح . ولهذا يعتبر هذا الوجه الأخير أضعف أوجه الاعراب الخمسة . حتى أن بعض النحاة يرون أنه خاص بالضرورة الشعرية مثله مثل تنوين المنادى . ويرى غيرهم أنه على تقدير (لا) زائدة مؤكدة ، وأن الاسم منتصب بالعطف .

وإذا لم يسبق (لا) الثانية حرف عطف ، فالكلام جملتان مستقلتان ، وإن كان الكلام غير صالح لعمل (لا) بأن كان معرفة ، وجب الرفع .

هذه أوجه الاعراب لصفة اسم (لا) النافية للجنس فى حالة تكرار (لا) العطف مع عدم التكرار : - أما إذا عطفت ولم تكرر (لا) فيجب فتح الاسم الأول بعد (لا) ، أما الاسم الثانى بعد حرف العطف فيجوز فيه وجهان من الاعراب : الأول النصب ، والثانى الرفع ، ولا يجوز بناؤه على الفتح . نحو قول الشاعر فى مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

حيث عطف بالنصب والرفع (ابن) على (أب) بدون تكرار (لا) النصب ، بالعطف على محل اسم (لا) ، والرفع بالعطف على محل اسم (لا) باعتبار أصله قبل دخول (لا) ، ونحن نعلم أن أصله مبتدأ مرفوع ، أو على (لا) مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ عند سيبويه .

ويذكر ابن هشام أن حكاية الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) بالفتح ، أو بمعنى آخر - ببنائه الاثنين (رجل) ، و (امرأة) شاذ ، لأنه لا يصح البناء بالتركيب لوجود الفصل بحرف العطف . هذا وإذا كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على أنه مبتدأ .

النعت التابع لاسم (لا) :

إعراب صفة اسم (لا) النكرة المبنى :

إذا وصف اسم (لا) النافية للجنس النكرة المبنى ، باسم مفرد ، أى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، متصل بها غير مفصول عنها نحو (لا رجلَ ظريفٌ

فيها) فإن هذه الصفة (ظريف) يجوز فيه ثلاثة أوجه من الاعراب :

الأول : فتح الصفة أى بناؤها على ماينوب عن الفتح إن كانت اسما مفردا ، على أنه ركب مع (رجل) قبل مجىء (لا) مثل (خمسة عشر) ، ويبنى على ماينوب عن الفتحة كالياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، فيقال فى المثنى (لا رجلين ظريفين فيها) بالبناء ، و (لا رجال ظريفين) بالبناء أيضا إذ أن علامة نصب المثنى وجمع المذكر السالم هى الياء ، وعلامة بنائهما هى الياء أيضا لأنهما يبنيان على العلامة التى ينصبان بها .

الثانى : نصبها مراعاة لأن محل اسم (لا) المذكرة هو النصب . وهى تنصب بالفتحة أو ماينوب عن الفتحة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات الاعراب الثانوية كالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، فيقال (لارجلين ظريفين) بنصب (ظريفين) بالياء وهى علامة نصب جمع المذكر السالم ، ويقال (لانساء ظريفاتٍ) بنصب (ظريفاتٍ) بالكسرة وهى علامة نصب جمع المؤنث بالألف والتاء .

الثالث : رفعها مراعاة لمحل (رجل) مع (لا) ، أو بعبارة أوضح مراعاة لأن (لا) النافية للجنس واسمها يعربان مبتدأ . وهى ترفع بالضمة نحو (لارجلَ ظريفٌ) أو بما ينوب عن الضمة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات الاعراب الثانوية نحو (لا رجلين ظريفان) فى المثنى برفع (ظريفان) بالألف ، و (لارجالَ ظريفون) فى جمع المذكر برفع (ظريفون) بالواو .

ومن هذا القسم قولهم (لا ماء ماءً بارداً عندنا) ، فـ (ماء) الأولى اسم (لا) النافية للجنس مبنى على الفتح ، و (ماء) الثانية نعت الأولى ، ويجوز فيه أوجه الاعراب الثلاثة المتقدمة فى (ظريف) ، ولكن سيبويه يجيز فيه وجهان

فقط من الاعراب هما : البناء والنصب ، ويمتنع الوجه الثالث أي رفعه على محل (لا) مع اسمها .

ويصرح ابن هشام أنّ إعراب (ماء) الثانية توكيدا لما الأولى خطأ ، لأنّ (ماء) الثانية ليست مرادفة في اللفظ لماء الأولى ، لأن الاولى مطلقة أما الثانية فمقيّدة بالبرودة .

إعراب صفة اسم (لا) المضاف أو الشبيه بالمضاف :

قد لا يكون النعت أو المنعوت مفردا ، أي قد يكون أحدهما مضافا أو شبيها بالمضاف نحو (لا رجل قبيحاً فعله عندنا) حيث جاءت الصفة شبيهة بالمضاف (قبيحاً فعلهُ) و (رجلَ) اسم لا ، و (عندنا) شبه جملة خبر (لا) ، ونحو (لا غلامَ سفرٍ ظريفا عندنا) حيث جاء المنعوت (غلامَ سفرٍ) مضافا ، و (ظريفا) صفة لـ (غلام) ، و الخبر (عندنا) وهو شبه جملة .

وقد تجئ الصفة غير متصلة بموصوفها نحو (لا رجل في الدار ظريفٌ) حيث فصل الجار والمجرور (في الدار) بين الصفة (ظريفٌ) والموصوف (رجلَ) . ونحو (لا ماءَ عندنا ماءً بارداً) حيث فصل الظرف (عندنا) بين الصفة (ماء) الثانية ، والموصوف (ماء) الاولى .

فإذا فقد النعت أو المنعوت الافراد أو الاتصال جاز فيه وجهان فقط من الاعراب هما : الرفع والنصب ، وامتنع البناء على الفتح .

وكذلك يجوز الرفع والنصب في المعطوف بدون تكرار (لا) نحو (امرأة) في (لا رجل وامرأةً فيها) ، وفي البدل النكرة الصالح لعمل (لا) نحو (امرأة) في (لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها) ، ويمتنع فيهما البناء على الفتح .

أما المعطوف المعرفة الذى لا يصلح لعمل (لا) نحو زيدٌ فى (لا امرأةَ فيها ولا زيدٌ) ، والبدل المعرفة الذى لا يصلح لعمل (لا) نحو (زيد)فى (لا أحدَ زيدٌ وعمروٌ فيها) ، فلا يجوز فيه إلاّ الرفع على الإبدال من محل (لا) مع اسمها ، ونحن نعرف أن (لا)مع اسمها محلهما الرفع لأنهما يعربان مبتدأً ، ويمتنع النصب على محل اسم (لا) لأن (لا) لاتعمل فى المعرفة .

معانى (لا) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها :

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير حكمها مع الهمزة عن أحكامها التى ذكرناها لـ (لا) بدون الهمزة من حيث العمل والتركيب والتكرار إلى آخره . والفرق بين الحالتين أن (لا) بدون الهمزة تكون أسلوبا خبريا ، وبالهمزة يكون الأسلوب إنشائياً أما من حيث المعنى فيكون كما يلى :

١ ــ قد يبقى الحرفان (لا) وهمزة الاستفهام ، على معنيهما ، فتكون الهمزة للاستفهام ، و (لا) للنفى والمراد الاستفهام عن النفى ، أى عن شىء غير موجود وهو قليل نحو قول مجنون بنى عامر :

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلَدٌ   إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

حيث ظلت (لا) فى عملها بعد دخول همزة الاستفهام عليها مثلما كانت قبل دخولها ، فبنى اسمها (اصطبار) على الفتح ، كما أن كلا من همزة الاستفهام و (لا) بقى على معناه ، والمراد بهما الاستفهام عن النفى . وهذا البيت حجة على بعض النحاة الذين يرون أن الاستفهام عن النفى شىء غير واقع .

٢ ــ قد يتغير معنى كل من الهمزة و (لا) ويراد بهما معا التوبيخ والإنكار وهو الغالب عند اتصال همزة الاستفهام بلا النافية للجنس نحو قول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرمُ

حيث جاء معنى الحرفين معاً التوبيخ والإنكار مع بقاء عمل (لا) النافية للجنس ، إذا عملت فى المبتدأ فأصبح اسم لا النافية للجنس وبُنى على الفتح ، وخبرها محذوف .

٣ ـ قد يُقصد بهما معا التمنى ، كما فى نحو قول الشاعر :

ألا عُمْرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأبَ ما أثْأتْ يدُ الغفلاتِ

حيث جاءت (ألا) بمعنى أتمنى ، والدليل على ذلك نصب المضارع بعد الفاء فى جوابها ، وذلك كثير فى كلام العرب . وقد ظلت (لا) كما هى من حيث العمل ، فبنى المبتدأ على الفتح وأصبح اسمها (عمرَ) .

٤ ـ أن يراد بهما التنبيه ، وتسمى فى هذه الحالة (ألا) الاستفتاحية وتعتبر هنا كلمة واحدة لا عمل لها ، وتدخل على كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية . مثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى (ألا إنّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم) ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) ذلك لأن يوم معمول لـ (مصروفا) فهى داخلة على (ليس) تقديراً ، والاصل (ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم) .

٥ ـ أن يراد بها العرض أو التحضيض ، وفى هذه الحالة تختص بالدخول على الجملة الفعلية مثال مجيئها للعرض قوله تعالى (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) ومثال مجيئها للتحضيض قوله تعالى (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيْمانهم) .

خبر (لا) النافية للجنس :

١ ـ إذا جهل خبر (لا) النافية للجنس وجب ذكره نحو (أغيرُ) فى قول

الرسول الكريم من حديث له (أنا أغارُ والله يَغارُ ، ولا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل . . .) .

٢ ـ إذا علم خبر (لا) النافية للجنس يحذف وحذفه كثير نحو قوله تعالى فى سورة سبأ (فلا فَوْتَ) أى فلا فَوْتَ عليهم ، وقوله تعالى فى سورة الشعراء : (قالوا لا ضَيْر) أى لا ضير علينا .

ويجيز الحجازيون ذكر الخبر المعلوم وحذفه ، أما التميميون والطائيون فلا يجيزان ذكره .

القسم الثالث من نواسخ الجملة الاسمية :

يذكر ابن هشام هذا القسم تحت عنوان : (هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ أو الخبر فتنصبهما مفعولين) .

يقسم النحاة هذا النوع الأخير من النواسخ بحسب دلالتها إلى قسمين . أولها : ما يدل على علم ويسميها النحاة أفعال القلوب ، وما يدل على تحويل ويسميها النحاة أفعال التحويل أو التصيير .

١ ـ أفعال القلوب :

المقصود بأفعال القلوب تلك الأفعال التى تقوم معانيها بالقلب ، أى متصلة به ، ويعرفها بعض المجتهدين بأنها المعانى التى تتردد فى النفس وتعرف بالأمور النفسية كالفرح والحزن والفهم والذكاء .. إلى آخره .

ويتحرز ابن هشام من أن يظن الدارس أن جميع أفعال القلوب تدخل تحت العنوان السابق . فيقول : إن كل فعل قلبي ليس مما ينصب مفعولين ، بل إن

الفعل القلبي ثلاثة أقسام . القسم الأول ما لا يتعدى بنفسه نحو : فكر وتفكر ، وحزن ، وجبن والقسم الثاني : هو ما يتعدى لواحد ، نحو : عرف وفهم وخاف وكره وأحب . والقسم الثالث : هو ما يتعدى لمفعولين وهو المقصود .

ويقسم النحاة أفعال القلوب من حيث دلالتها إلى قسمين . الأول : ما يدل على يقين . والثاني : مايدل على ترجيح ، على التفصيل التالي :

(ا) أفعال اليقين : وهي (رأى) نحو (رأيت البنت مخطئةً) أي علمتها مخطئة ، و (علم) نحو (علمتُ عليا ابنك) و (وجد) نحو قوله تعالى (إنا وجدنا أكثرهم كافرين) أي (علمناهم كذلك) و (درى) نحو (دريت محمدا إنسانا لا يخشى في الحق لومة لائم) و (تعلم) نحو قول الشاعر :

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها فبالغْ بلطفٍ في التحيُّل والمكر

(ب) أفعال الرجحان : وهي (ظن) نحو (ظننت الطالبة مجدّة) و (خال) نحو (أخاله عالما) و (حسب) نحو (حسبتك معلّما) و (زعم) نحو (عددت المشكلة مفتوحةً) و (حجا) نحو (حجوت أخاك شجاعا) و (جعل) نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عبـــاد الرحمن إناثا) و(هب) نحو (هب أخاك قائدا) .

ويقسم ابن هشام أفعال القلوب إلى أربعة أقسام :

١ ـ أفعال تفيد في الخبر يقينا .

٢ ـ أفعال تفيد في الخبر رجحانا .

٣ ـ أفعال يراد بها الوجهين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها اليقين .

٤ ـ أفعال يراد بها الوجهين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها الرجحان .

ويحدد ابن هشام القسم الأول ، أى الأفعال التى تفيد فى الخبر يقيناً ، بأربعة أفعال :

وجد : نحو قوله تعالى (تجدوه عند الله هو خيراً) فواو الغائب المتصلة بالفعل (تجدوا) مفعول أول ، و (خيراً) مفعول ثان ، أما (هو) فهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب .

ألفى : نحو قوله تعالى (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) حيث نصب الفعل (ألفى) مفعولين الاول (آباء) والثانى (ضالين) .

تعلم : بمعنى (اعلم) وهو فعل أمر جامد عند أكثر النحاة ، ويكثر دخوله على (أن) وصلتها ، أى (أن) واسمها وخبرها ، نحو قول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ‏ ‏ ‏ ‏ فبالغ بلطف فى التحيّل والمكر

حيث استعمل الفعل (تعلم) بمعنى (اعلم) ونصب مفعولين الأول (شفاء) والثانى (قهر) وقد نصب الفعل (تعلم) هنا مفعولين اسمين ظاهرين غير الغالب فيها إذ الأكثر دخول الفعل (تعلم) على (أن) واسمها وخبرها ، ويسمى اسم (أن) وخبرها ، صلة (أن) أو معمولاها ، وحينئذ تسد (أن) وصلتها مسد المفعولين ، ذلك وأنه من المعلوم أن صلة (أن) تشتمل على مسند أى خبر (أن) وأصله خبر المبتدأ ، ومسند إليه أى اسم (أن) وأصله المبتدأ . وذلك كما فى نحو قول زهير بن أبى سلمى المازنى :

تعلم أنّ للصيد غرّة ‏ ‏ ‏ ‏ وإلا تضيعها فإنك قاتله

حيث استعمل (تعلم) بمعنى (اعلم) وقد عداها إلى المفعولين بـ (أنّ) المؤكدة وصلتها ، حيث جاء (غرة) اسما لأنّ ، وشبه الجملة (للصيد) خبراً لها .

وهذا هو الكثير في استعمالها . ودرى بمعنى علم والأكثر فيه أن يتعدى إلى أحد مفعوليه بالباء ، نحو قول الشاعر :

دُريتَ الوفيَّ العهدِ ياعمروُ فاغتبط ‌‌ فإنّ اغتباطا بالوفاء حميدُ

حيث نصب الفعل (درى) وهو بمعنى اليقين ، مفعولين بنفسه ، أحدهما الضمير ، التاء الواقعة نائب فاعل ، والثانى (الوفى) وهذا قليل ، والكثير في هذا الفعل أن يتعدّى لمفعول به واحد بالباء ، تقول (دُريتُ بكذا) فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لمفعول به آخر بنفسه . و بعبارة أوضح إن همزة التعدية إذا دخلت على الفعل (درى) تعدى بها لمفعول به واحد ، ويتعدى الثانية بحرف الجر ، الباء نحو قوله تعالى (ولا أدرا كم به) فضمير المخاطبين (كم) مفعول أول والمجرور بالباء مفعول ثان .

ويحدد ابن هشام القسم الثانى . أى الأفعال التى تفيد فى الخبر رجحانا بخمسة أفعال :

جعل التى بمعنى (أوجد) نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) ف (ملائكة) مفعول أول و (إناثا) مفعول ثان .

حجا : التى بمعنى (ظنّ) نحو قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ‌‌ حتى ألمّت بنا يوماً ملماتُ

حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن ، فنصب مفعولين الاول (أبا) والثانى (أخا) ويقال أنّ أحدا لم ينقل عن النحاة أن الفعل (حجا يحجو) ينصب مفعولين غير ابن مالك صاحب الألفية .

عدَّ : بمعنى الرجحان والظن ، ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

فلا تعدُدِ المولى شريكَكَ في الغِنى ... ولكنما المولى شريكُكَ في العُدْمِ

حيث استعمل المضارع من الفعل (عدَّ) بمعنى الظن ، فنصب مفعولين ، الأول (المولى) والثاني (شريك) .

هب : وهو فعل ملازم لصيغة الأمر بمعنى (ظنّ) ولا يستعمل منه ماض ولا مضارع بهذا المعنى . ويندر دخوله على (أنّ) وصلتها كما في نحو (هب أنّي سافرت فجأة) ومع هذه الحالة يسد المصدر المكون من (أنّ) ومعموليها (اسمها وخبرها) مسد المفعولين . ونحو قول عبد الله بن همام السلولي :

فقلتُ أَجِرْني أبا مالكٍ ... وإلاَّ فهبني امرأً هالكاً

حيث ورد الفعل (هب) بمعنى (ظن) ونصب مفعولين الأول ياء (المتكلم) والثاني (امرأً) وهو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر .

زعم : بمعنى الرجحان ، وتأتي بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل للشك غالباً ، ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

زعمتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ ... إنما الشيخُ من يدبُّ دبيبا

حيث استعمل الفعل (زعم) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين الأول (ياء المتكلم) والثاني (شيخاً) والأكثر في الفعل (زعم) أن يدخل على (أنْ) و (أنّ) وصلتهما نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يُبعثوا) حيث جاء الفعل (زعم) بمعنى ظن وتعدى للمفعولين بواسطة (أنّ) وصلتها ، وهذا هو الكثير فيه ، ونحو قول كثير عزة :

وقد زَعَمَتْ أنّي تغيّرتُ بعدها ... ومن ذا الذي يا عزَّ لا يتغيّرُ

حيث جاء الفعل (زعم) بمعنى ظن ، وتعدى لمفعولين بواسطة (أن) وصلتها وهو الكثير فيه كما سبق أن ذكرنا .

أمّا القسم الثالث : أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا وبمعنى الرجحان أحيانا أخرى والقرينة تعين المراد ، والغالب أنه يكون لليقين ، فيحدد ابن هشام هذا القسم بفعلين ، هما :

رأى : التي تأتى بمعنى (علم) كثيرا ، وبمعنى ظن قليلا . نحو قوله تعالى (إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً) حيث جاء الفعل (يرى) مرتين ، وهو فى الأولى للرجحان ، وفى الثانية لليقين . إذ المعنى : يظنون البعث ممتنعا ، ونعلمه واقعاً لا محالة .

علم : وتأتى بمعنى (تيقّن) كثيرا ، وبمعنى (ظن) قليلا . نحو قوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) حيث جاء الفعل (اعلم) بمعنى (تيقن واعتقد) و(أنّ) واسمها وخبرها سدت مسد مفعوليها . ونحو قوله تعالى (فإن علمتموهن مؤمنات) حيث جاء الفعل (علم) بمعنى (ظن) والضمير (هن) مفعولها الأول ، و (مؤمنات) مفعولها الثانى.

وأما القسم الرابع أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا . وبمعنى الرجحان أحيانا أخرى . والغالب أنه يكون للرجحان . فيحدده ابن هشام بثلاثة أفعال :

ظن : وهى تكثر بمعنى الرجحان وتقل بمعنى اليقين نحو قول الشاعر :

ظننتك إنْ شبّت لظى الحرب صاليا   فعرّدت فيمن كان عنها معرّدا

حيث استعمل الفعل (ظن) بمعنى الرجحان فنصبت مفعولين ، الأول كاف الخطاب فى (ظننتك) . والثانى : صاليا . ونحو قوله تعالى (يظنون أنهم ملاقوا

ربهم) حيث جاء الفعل يظن بمعنى يتيقن . وسدت أن ومعمولاها مسد المفعولين.

وحسب : بكسر السين ، ويجوز فتح السين في المضارع وكسرها (يحسب ويحسب) نحو قول زفر بن الحارث الكلابي :

وكنا حسبنا كلَّ بيضاء شحمةً عشيةَ لاقينا جذامَ وحميرا

حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان ونصب مفعولين . الأول (كلّ) ، والثاني (شحمة) وأيضا نحو قول لبيد بن ربيعة .

حسبتُ التقى والجود خير تجارةٍ رباحا إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

حيث استعمل حسب بمعنى (علم) فنصب مفعولين الأول (التقى) والثاني (خير) .

وخال : بمعنى (ظنّ) وتأتي بمعنى (علم) قليلا ، ومن الشواهد على مجيء خال بمعنى (علم) قول الشاعر :

إخالُك - إنْ لم تَغْضُضْ الطَّرْفَ - ذا هوًى

يسومُك ما لا يُستطاع عن الوجد

حيث جاء مضارع (خال) وهو بمعنى الرجحان فنصب مفعولين هما كاف الخطاب في (إخالك) و (ذا هوى) . ومن الشواهد على (خال) أيضا قول الشاعر :

ما خلتُني زلتُ بعدكُمُ ضمِناً أشكو إليكمُ حُموّة الألم

حيث استعمل (خال) بمعنى الرجحان ، فنصب مفعولين الأول ياء المتكلم في (خلتني) والثاني ضمنا .

وهناك أمران يجب أن ننتبه إليهما :

١ - أنّ الفعل (علم) قد يجيء بمعنى (عرف) ، ويكون مصدرها العرفان نحو قوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) فـ (لاتعلمون) بمعنى (لاتعرفون) ، و (شيئا) مفعول به لهذا الفعل . ويجيء الفعل (ظنّ) بمعنى (اتهمّ) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام نحو قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) أي بمتهم .

ويجيء الفعل (رأى) بمعنى الرأي والمذهب أي ذهب واعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حلّ كذا ، ورأى الشافعيُّ حرمته) بمعنى (اعتقد) ، فـ (حلّ) مفعول به لرأى الأولى ، و (حرمة) مفعول به لرأى الثانية .

ويجيء الفعل (حجا) بمعنى قصد ، نحو (حجوتُ بيتَ الله) أي قصدت ونويت ، و (بيت الله) مفعوله .

والأفعال (علم وظن ورأى وحجا) بالمعاني السابقة تتعدى إلى مفعول به واحد فقط كما هو موضح في الأمثلة السابقة .

ويجيء الفعل (وجد) بمعنى (حزن أو حقد)فلا ينصب أي مفعول أو بعبارة أخرى يكون فعلا لازما ، ومصدره موجدة نحو (وجدت البنتُ على أبيها) أي حزنت عليه .

وبصفة عامة فإن الافعال السابقة وبقية أفعال القلوب إذا جاءت لمعان أخر غير قلبية فانها لاتتعدى لمفعولين ولاتعتبر من أفعال القلوب .

٢ - ألحق النحاة (رأى) الحُلمية أي التي تدل على الرؤيا المنامية ، بـ (رأى) العلمية ، أي التي بمعنى العلم في التعدّي لمفعولين ، نحو قول عمرو بن أحمد

الباهلي من قصيدة يذكر فيها جماعة من قــومه فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم في منامه :

أراهم رُفقتى حتّى إذا ما　　　تجافى الليلُ وانخزل انخزالا

حيث عملت (أرى) التى بمعنى الرؤية فى النوم ونصبت مفعــولين الاول الضمير المفصل (هم) ، والثانى (رُفقة) وقد نصبت أرى المنامية هنا مفعولين مثل (أرى) التى بمعنى علم لما بينهما من تشابه لانّ الرؤيا إدراك بالحسّ الباطن كالعلم . وأرى المنامية مصدرها (الرؤيا) نحو قوله تعالى (هذا تأويل رؤياى من قبل) وهو مصدر (رأى) البصرية أيضا بدليــل قوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنةً للناس) .

٣ ــ أفعال التصيير : أى الافعــال التى تدل على التحويل من حالة إلى أخرى . وقد ذكر ابن هشام سبعة أفعال فى هذا القسم هى : جعل . ردّ . ترك . اتّخذ . تخذ . صيّر . وهب .

جعل : نحو قوله تعالى (فجعلناه هباءً منثورا) فـ (الهاء) فى جعلناه مفعول أول ، و (هباء) مفعول ثان ، و (منثورا) صفة لهباء .

ردّ . نحو قوله تعالى (لو يردّونــكم من بعد إيمــانكم كفارا) فـ (كم) فى يردونكم مفعول أول ، و (كفاراً) مفعول ثان .

ترك : نحو قوله تعالى (وتركنا بعضــهم يومئذ يموج فى بعض) فـ (بعضــهم) مفعول أول لترك ، والمفعول الثانى هو جملة (يموج) المكونة من الفعل (يموج) وفاعله الضمير المستتر الذى يعود على بعض .

اتخذ : نحو قوله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) فـ (إبراهيم) مفعول أول لاتخذ ، و (خليلا) مفعوله الثانى .

تخذ : نحو قول أبى جندب بن مرة الهزلى :

تخذتُ غُرازَ إثرَهمُ دليلا وفروا فى الحجاز ليُعجزونى

حيث استعمل الفعل (تخذ) بمعنى صير ونصب مفعولين الأول (غراز) ، والثانى (دليلا) .

صير : نحو قول رؤبة بن العجاج الراجز الأموى .

ولعبت طيرٌ بهم أبابيل فصُيروا مثل كعصفٍ مأكول

حيث استعمل (صيّر) بمعنى التحويل ، ونصب مفعولين الأول واو الجماعه التى أصبحت نائب فاعل بعد حذف فاعل (صيّر) والثانى ، (مثل)

وهب وهو فعل ملازم المضى ، نحو قول بعض العرب فى الدعاء (وهبنى الله فداك) حيث جاء الفعل (وهب) بمعنى (صيّر) ، و (ياء المتكلم) مفعول به أول ، و (فداك) مفعول به ثان .

عمل هذه النواسخ (الإعمال والإلغاء والتعليق)

تدخل أفعال القلوب وأفعال التصيير على ركنى الاسناد فتنصب كلا منها باعتباره مفعولا لها كما رأينا فى الامثلة السابقه ، وبعض هذه الافعال تعمل هذا العمل دائماً ، ولكن بعضها الآخر يمتنع عن العمل فى بعض الاحيان .

ويذكر ابن هشام أن هذه الافعال لها ثلاثة أحكام .

الاول . الإعمال أى أن تعمل فتنصب مفعولين وهو الاصل ، وهو واقع فى جميع أفعال القلوب وأفعال التصيير سواء منها المتصرف والجامد على النحو الذى فصلناه . وكل هذه الافعال متصرفة ماعدا (تعلّمْ وهَبْ) من أفعال القلوب و (وهَبَ) من أفعال التصيير . والذى يعمل من المتصرف هو الماضى .

الثانى : الالغاء ، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا . ويلغى عمل الفعل عندما يضعف . ويضعف الفعل أحد أمرين . الأول : أن يتوسط بين معموليه ، أى مفعوليه نحو (زيدٌ ظننت قائمٌ) حيث ألغى عمل (ظنّ) لأنه توسط بين المبتدأ (زيد) والخبر (قائم) أو بعبارة أخرى مفعوليه . لذلك لم يعمل فيهما ، وجاءا على أصلهما مرفوعين مبتدأ وخبرا . والثانى أن يتأخر عن معموليه نحو (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) حيث ألغى عمل الفعل (ظنّ) لأنه جاء متأخرا على معموليه ، لذلك جاءا مرفوعين مبتدأ وخبرا .

ومما يجدر بنا ذكره أن الأفعال التى تتأثر بالالغاء هى أفعال اليقين فيما عدا (تعلّم) وأفعال الرجحان فيما عدا (هَبْ) .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الافعال لتوسطها قول منازل بن ربيعة المنقرى يهجو العجاج الراجز الاموى المشهور .

أبا الأراجيز يابنَ اللؤم توعدُنى ؟ وفى الاراجيز خلت اللؤمُ والخورُ

حيث ألغى عمل (خال) لأنها جاءت متوسطة بين المفعولين ، أو بعبارة أخرى المبتدأ المؤخر (اللؤم) والخبر المقدم وهو شبه الجملة (فى الاراجيز) وجملة (خلت) جملة معترضة ، والواو واو الحال والجملة فى محل نصب حال .

ومن الشواهد على إلغاء هــــذه الأفعال لتأخرها عن معموليها قول أبي أسيدة الدبيري .

هما سيدانا يزعمان وإنمــا يسودانـنا إن أيسرَت غنماهما

حيث ألغى عمل الفعل (يزعم) في معموليه لتأخره عنهما فرفعا على المبتدأ (هما) والخبر (سيدانا) .

ومما يجدر بنا ذكره أن المثالين السابقين لإلغاء عمل الفعل لتوسطه بين معموليه أو لتأخره عنهما يكون الالغاء فيهما جائز لا واجب . ويقرر ابن هشام أن إلغاء عمل الفعل إذا تأخر عن معموليه أقوى من إعماله ، وذلك لضعفه بالتأخر . وعلى العكس فأن إعمال الفعل المتوسط بين معموليه أقوى من إلغائه . وبعض النحاة يرون أن الفعل الذي يتوسط بين معموليه فإعماله وإهماله سواء .

الثالث : التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا ، أي أنّ العامل يمنع من العمل الظاهر في اللفظ وهو نصب مفعولين أو أحدهما ولكنه في التقدير عامل ، وذلك بسبب مانع يحول بينه وبين العامل الظاهر ، وقد سُمي هــذا النوع من العمل تعليقاً ، لأن العامل متعلق بالمحل ومقدر عمله فيه وإن بطل عمله في اللفظ بسبب هذا المانع . ويحدث هذا عندما يجيء ما له صدر الكلام بعد العامل . إذ أن هذه الكلمات التي لها صدر الكلام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها . وهــذا مثل لام الابتداء ، ولام القسم ، و (ما) النافية ، و (لا) و (إن) النافيتين في جواب قسم ملفوظ به ، والاستفهام في حالتين .

لام الابتداء : نحو قوله تعالى (ولقــد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق) فاللام في (لـمَنْ) للابتداء ، (مَنْ) اسم موصول مبتدأ أول ، وجملة

(اشتراه) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ، و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر ، و (من) حرف جر زائد ، والجملة الاسمية (له خلاق) خبر المبتدأ الأول وهو (مَن) الموصول . وجملة (من اشتراه) في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل في اللفظ بسبب لام الابتداء بعده ، لأن لها صدارة الكلام فلا يتخطاها عامل وإلا فقدت صدارتها .

ولام القسم : نحو قول لبيد بن ربيعة من معلقته المشهورة .

ولقد علمتُ لتأتينّ منيتى　　إن المنايا لا تطيشُ سهامها

حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام جواب القسم وهى لها الصدارة فعلقت عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، وهى في محل نصب سدت مسد المفعولين ، فالواو حرف قسم والمقسم به محذوف تقديره (الله) واللام واقعة في جواب القسم و (قد) حرف تحقيق ، و (علمت) جملة جواب القسم لا محل لها (لتأتينّ) اللام واقعة في جواب قسم آخر مقدر ، وتأتين مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و (منيتى) فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل سدّت مسدّ مفعولى الفعل (علم) المعلّق بلام القسم .

و (ما) النافية ، نحو قوله تعالى (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فـ (ما) نافية ، و (هؤلاء) مبتدأ ، و (ينطقون) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وهى معلقة عنها لفظاً بما النافية .

و (لا) و (إن) النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر .

مثال (لا) النافية في جواب قسم ملفوظ به نحو (علمتُ والله لا زيدٌ في

الدار ولا عمروٌ) . (علمتُ) فعل وفاعل (والله) الواو حرف قسم ، و (الله) مقسم به ، و (لا) نافية ملغاة ، و (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الواو حرف عطف لا نافية ملغاة ، و (عمرو) معطوف على زيد والجملة من المبتدأ والخبر جواب القسم ، وجملة جواب القسم في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) المعلّق .

ومثال (إنْ) النافية في جواب قسم مقدر نحو (علمتُ إن زيدٌ قائمٌ)، (علمتُ) فعل وفاعل ، و (إن) نافية ، و (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر جواب قسم مقدر ، وقد سدت مسد مفعولى الفعل(علم) المعلق عن العمل .

والاستفهام له صورتان :

الصورة الأولى : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى (وإنْ أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون) ف (إن) نافية ، و (أدرى) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، و (أقريبٌ) الهمزة للاستفهام و (قريب) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أم) حرف عطف ، و (بعيدٌ) معطوف على (قريب) ، و (ما) اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع فاعل الوصف (قريب) سدّ مسدّ الخبر ، و (توعدون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون و واو الجماعة ضمير في محل رفع فاعل . والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف . ويجوز أن يعرب (قريب) خبرا مقدما ، و (ما) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل أدرى . والتقدير (ما أدرى جواب هذا السؤال) وقد اعترض حرف الاستفهام (الهمزة) بين العامل (أدرى) وبين الجملة (جملة المبتدأ والخبر) التى تقع مفعولا للعامل .

والصورة الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام سواء كان يؤدي وظيفة رئيسة في الجملة ، أو بمعنى آخر إذا كان عمدة أو فضلة ، أو بمعنى آخر مكملا .
واسم الاستفهام العمدة ، نحو قوله تعالى (لنعلم أيّ الحزبين أحصى) حيث جاء اسم الاستفهام (أيّ) مبتدأ ، و (الحزبين) مضافا إليه ، و (أحصى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (اسم الاستفهام) والجملة الاسمية المكونة من اسم الاستفهام مبتدأ وخبره في محل نصب بـ (نعلم) المعلقة بـ (أيّ) الاستفهامية .

واسم الاستفهام الفضلة نحو قوله تعالى (وسيعلمُ الذين ظلموا أيّ مُنقلبٍ ينقلبون) حيث جاء اسم الاستفهام (أي) مفعولا مطلقا منصوباً بالفعل (ينقلبون) وهو مقدّم والأصل فيه التأخير ، والأصل (ينقلبون أي منقلب) أي (انقلاب) وجملة (ينقلبون) في محل نصب بيعلم المعلقة بـ (أيّ) ولا يجوز أن تكون أيّ منصوبة بـ(يعلم) . لأن الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر نحو (عمّ تسأل ؟) و (ممن أخذت ؟) .

ولا تُعلّق أفعال التصيير ، ولا أفعال القلوب الجامدة وهما فعلان فقط (هبْ وتعلّم) كما سبق أن ذكرنا ذلك أنهما يلزمان صيغة الأمر .

ويذكر ابن هشام أن تصاريف هذه الأفعال لها نفس الحكم ، أو بمعنى آخر فإن مضارع هذه الأفعال والأمر منها واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، لها حكمها . ومن أمثلة إعمال تصاريف هذه الأفعال (أظن زيداً قائما) حيث عمل مضارع (ظنّ) عمل ماضيه . و (أنا ظانٌّ زيداً قائماً) حيث نصب اسم الفاعل (ظان) مفعولين مثل فعله . ومن أمثلة الإلغاء (زيدٌ أظن قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ أظن) و (زيد أنا ظانٌّ قائمٌ) حيث ألغي عمل الفعل المضارع (أظن) في المثال

الأول لتوسطه بين المعمولين . وألغى عمله فى المثال الثانى لتأخره عن المعمولين .
وألغى عمل اسم الفاعل فى المثال الثالث لتوسطه بين المعمولين .

ويفرق ابن هشام بين الالغاء والتعليق من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن العمل الملغى لا عمل له مطلقا لا فى اللفظ ولا فى المحل . أما العامل المعلق فله عمل فى المحل . فيجوز أن تقول : (علمت لزيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره) بنصب (غير) على محل جملة (زيدٌ قائم) إذ أن لام الابتداء علّقت الفعل (علم) عن العمل وأصبحت هذه الجملة فى محل نصب على المفعولية لـ (علمت) ويجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التى علق عنها الناسخ أن يكون المعطوف : إما جملة اسمية فى الأصل نحو (علمتُ البلاغةَ فى الايجازُ ، ورأيتُ الاطالة فى العجزُ) وإمّا مفردا فيه معنى الجملة نحو (علمت لزيدٌ مسافر وكثيرا من ظروفه) حيث نصب (كثيرا) وهو مفرد لأنه بمنزلة الجملة ، لأن معناه : (وزيدا له ظروف كثيرة غير ذلك) ومن الشواهد على ذلك قول كثير عزّة :

وما كنتُ أدرى قبلَ عزةَ ما البكا ... ولا موجعاتِ القلب حتى تولّتِ

حيث علق الفعل (أدرى) عن عمل النصب فى لفظ ما بعده ، لأن المبتدأ اسم استفهام (ما) ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنّ رتبته التصدير ، أى صدر الكلام ، وقد عمل الفعل (أدرى) النصب فى محل الجملة بدليل عطف (موجعات) المنصوب عليها .

والناحية الثانية ، أن سبب التعليق موجب ، أو بمعنى آخر فان سبب التعليق يجعل التعليق واجباً لا جائزا ، فلا يجوز أن تقول (ظننت ما زيداً قائماً) ذلك

أن (ظنّ) جاءت بعده (ما) و (ما) أداة نفي ، والنفي له صدر الكلام ، وفي هذه الحالة يجب تعليق ظنّ عن العمل ، فيقال (ظننت ما زيدٌ قائمٌ) على أن (زيدٌ) مبتدأ ، و (قائمٌ) خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب بـ (ظنّ) ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يعمل الفعل (ظنّ) في لفظ المعمولين (زيد) و (قائم) النصب .

أما سبب الالغاء فهو يجوز بمعنى أن العامل إذا توسط المعمولين أو تأخر عنهما ، جاز أن يعمل فيهما النصب فنقول (زيداً ظننت قائما) و (زيداً قائما ظننت) كما يجوز أن تقول (زيدٌ ظننت قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ ظننت) .

وقد اختلف النحاة في العامل المتقدم ، فالبصريون لا يجيزون إلغاء العامل المتقدم . أما الكوفيون ويتفق معهم الأخفش فيرون أنه يجوز إلغاء العامل المتقدم مستدلين على ذلك بشواهد من شعر العرب ، نحو قول الشاعر :

كذاك أُدبتُ حتى صار من خُلُقي   أني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

حيث ألغى عمل الفعل (وجد) مع أنه جاء متقدما عن معموليه (ملاك) و (الادب) والدليل على ذلك أنهما مرفوعان ولم ينصبا ، ويعرب (ملاك) مبتدأ ، و (الأدب) خبرا .

ونحو قول كعب بن زهير بن أبي سلمى :

أرجو وآملُ أن تدنو مودّتُها   وما إخالُ لدينا منك تنويل

حيث جاء العامل (إخال) متقدما على المعمولين (تنويل) المبتدأ ، و (لدينا) الخبر ، والدليل على ذلك أن (تنويل) جاء مرفوعا لا منصوبا ، ويعرب

(تنويل) مبتدأ مؤخراً ، و (لدينا) شبه جملة فى محل رفع خبر مقدم .

ولابن هشام رأى خاص فى الشاهدين السابقين ، فهو يقرر أن كلا منهما يحتمل ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه من باب التعليق ، فقد علق الفعل (وجد) فى البيت الأول ، و (إخال) فى البيت الثانى ، لأن لام الابتداء مقدرة بعده، إذ الأصل (أنى وجدت لَمِلاكُ الشيمة الأدبُ) و (ما أخال لتنوين منك لدينا) ثم حذفت لام الابتداء وبقى عملها ، أو بعبارة أدق حكمها وهو تعليقها لعمل الفعل إذا جاءت بعده وقبل المعمولين .

والوجه الثانى : أنه من باب الالغاء ، ويعلل ابن هشام إلغاء عمل الفعل فى الشاهد السابق بأن التوسط المبيح للالغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط كما فى نحو (محمدٌ ظننت قائمٌ) بل إنه يشمل أيضا توسط العامل فى الكلام ، وعلى ذلك يعتبر الفعل (وجدت) فى الشاهد الاول ملغى ، لأنه جاء وسط الكلام بعد (أنّ) واسمها . والفعل (إخال) فى الشاهد الثانى ملغى لأنه جاء أيضا فى وسط الكلام ، إذ سبقه النفى . ويعترف ابن هشام أن الالغاء يكون أقوى إذا توسط العامل بين المعمولين ، عن توسطه الكلام . لذلك يجوز أن نقول (متى ظننت زيدا قائما) بإعمال (ظن) على الرغم من توسطه الكلام لمجيئه بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب الاعمال ، ويكون تخريجه للشاهد كما يلى : وجدت الفعل والفاعل ، ووجد ينصب معمولين الأول هو ضمير الشأن محذوفا على تقدير (وجدته) ، والجملة المكونة من المبتدأ (ملاكُ) والخبر (الادبُ) فى محل نصب مفعول به ثان له . وكذلك الامر فى الشاهد الثانى والتقدير (إخاله).

مواضع حذف مفعولى الفعل الذى ينصب مفعولين :

يجمع النحاة على أنه يجوز حذف مفعولى أو مفعول هذه الافعال فى حالتين :

الأولى بقصد الاختصار إذا دلّ عليهما دليل نحو قوله سبحانه وتعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) حيث حذف مفعولا الفعل (تزعم) لدليل ما قبلهما عليهما والتقدير (تزعمونهم شركائى) على أن (هم) مفعول أول ، و (شركائى) مفعول ثان ونحو قول الكميت بن زيد فى مدح آل البيت :

بأى كتاب أم بأيّة سنةٍ ترى حبّهم عاراً على وتحسب

حيث حذف مفعولى الفعل (تحسب) لدلالة سابق الكلام عليهما ، والتقدير (تحسبه عارا علىّ) على أن هاء الغائب هو المفعول الاول ، و (عاراً) هو المفعول الثانى .

والثانية : بقصد الاقتصار ، وذلك إذا لم يدل عليهما دليل . ويرى سيبويه والاخفش أنه لا يجوز حذف المفعولين دون أن يدل عليها دليل ، أما أكثر النحاة فيجيزون حذفها مطلقا لقوله تعالى (والله يعلمُ وأنتم لا تعلمون) إذ التقدير (يعلمُ الاشياء كائنة) مثلا ، و (فهو يرى) إذ التقدير (يرى ما يعتقده حقـّا) وقيل : إن الحذف فى هذه الآية لدليل ، لان قوله تعالى (أعنده علمُ الغيب) يُشعر بالمفعولين . وكذلك قوله تعالى (وظننتم ظنّ السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً أبدا ، فحذف ما يسدّ مسدّ المفعولين ، و (ظن السوء) مفعول مطلق مفيد للنوع ، ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا للاختصار ، ذلك لأنه يوجد دليل على المفعولين المحذوفين فى قوله تعالى (بل ظننتم أن لن ينقلبَ الرسول) وهذا الدليل يشعر بمفعولين أو بما يسدّ مسدّهما .

ومن الأمثلة على ذلك قول العرب (مَنْ لم يسمعْ يَخَلْ) والتقدير (من لم يسمع يَخَلْ مسموعه حقّاً) ويرى الرضى الاستراباذى أن المثال السابق يعتبر من النوع الأول أى الحذف لدليل ، لدلالة (يسمع) على المفعول الأول (مسموعه) ، وحال التخاطب على المفعول الثانى (حقّا)

ويرى يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى النحوى (ت/٤٧٦هـ) المعروف بالأعلم أن الحذف للاقتصار يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحجّته فى ذلك كثرة السماع فى الأولى (أى أفعال الظن) دون الثانية (أى أفعال العلم)

ويجمع النحاة على منع حذف أحد المفعولين للاقتصار أى بغير دليل ، وذلك لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز الاتيان بمبتدأ دون خبر والعكس ، قبل دخول الناسخ ، وكذلك الشأن بعد دخوله . ولأننا إذا قلنا (علمتُ محمّداً فاضلا) فإنه يقدّر بـ (علمتُ فضل محمدٍ) لأن المقصود العلم بصفة محمد وهى الفضل ، والموصوف (محمد) ذريعة إلى ذلك ، فالمفعول فى الحقيقة هو المفعولين معا ، وحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة ، وذلك قليل أو ممنوع . ويجيز جمهور النحاة حذف أحد المفعولين اختصارا لأن المحذوف لدليل كالمذكور ، ويمنع ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمى الاشبيلى النحوى (ت/٥٨٤هـ) . ومن الشواهد التى استشهد جمهور النحاة بها على تجويز حذف أحد المفعولين المذكورين اختصارا قول عنترة بن شدّاد

وَلقد نزلْتِ فلا تظنّى غيره ... منّى بمنزلة المحبّ المكرم

حيث حذف مفعول (ظنّ) الثانى اختصارا وتقديره (حاصلاً) وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون .

الجملة بعد القول :

تحكى الجملة الفعلية بعد القول هذا بإجماع العرب . أما الجملة الاسمية فيحكيها البعض . وتكون الجملة فى موضع نصب على المفعولية للقول .

ويذكر ابن هشام أن قبيلة سُليم يعملون (القول) فى الجملة الاسمية عمل (ظنّ) مطلقا ، بلا شروط . وعلى هذا الأساس يُروى قول امرىء القيس بن الحجر الكندى يصف فرسا بسرعة العدو :

إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفهُ   تقولُ هزيزَ الرّيح مرّت بأثأبِ

حيث استعمل (تقول) بمعنى (تظن) فنصب مفعولين من غير شروط أو قيود ، المفعول الأول لـ (تقول) هو (هزيزَ) ، والمفعول الثانى هو الجملة الفعلية (مرّت بأثأب) وهى فى محل نصب ، ومن هذا القبيل قول الحطيئة يصف بعيره بالسرعة :

إذا قُلت أنّى آيبٌ أهلَ بلدةٍ   وَضعتُ بها عنه الوليّةَ بالهجر

حيث أجرى (قلت) مجرى (ظننت) ولم تحك به الجملة بعده ، والدليل على ذلك أن همزة (ان) فتحت ولم تكسر ، و (أنّ) واسمها وخبرها أى إن و (معمولاها) سدّت مسد مفعولى (قلت) . وغير قبيلة سليم يشترط لاعمال القول (عمل (يظن) ستة شروط :

الشرط الاول : أن يكون مضارعا ، فالفعل الماضى والأمر والمصدر والوصف لايعمل شيئا منها عمل (ظنّ) وجوّز السيرافى إعمال الفعل الماضى المسند إلى ضمير المخاطب (قلت) نحو (أَقُلت محمداً مسافراً) على أن (محمداً) مفعول أول ، و (مسافرا) مفعول ثان لـ (قلت) . وجوّز الكوفيون إعمال فعل الأمر

المسند إلى ضمير المخاطب نحو (أتقولُ محمداً مسافراً) بإعمال (أتقولُ) عمل ظنّ، و (محمدا) مفعول أول له، و (مسافرا) مفعول ثان له.

الشرط الثانى: أن يكون الفعل المضارع مسندا إلى ضمير المخاطب بأنواعه المختلفة المفرد وغير المفرد، والمذكر والمؤنث. فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم أو غائب، فلا نقول (أأقول محمدا مجدّا) على أن أقول تنصب المفعولين (محمداً) و (مجدّا) لأن الفعل مسند لضمير المتكلم، كما لا يصح أن تقول (يقول أخى محمداً مهملا) لأن الفعل (يقول) وإن كان مضارعا غير أنه مسند لضمير الغائب لا ضمير المخاطب.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل حالا، أى دالا على الزمن الحاضر، وعلى ذلك فيشترط فى الاستفهام ألا يكون بهل، لأنها تخصص المضارع للاستقبال، ولم يشترط هذا بعض النحاة. ورُدَّ هذا الرأى بقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى:

أمّا الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدّارَ تجمعُنا

حيث نصب الفعل (تقول) مفعولين لأنه جاء بمعنى (تظن) المفعول الأول (الدار) والمفعول الثانى جملة (تجمعنا) على الرغم من أنه ليس للزمان الحاضر بل هو المستقبل لوجود متى التى تفيد الاستفهام عن وقوع ظنه فى المستقبل.

ولا يتفق ابن هشام مع تخريج الشاهد على أنّه جاء خارجا عن القاعدة، فيقول أن (تقول) يدل على الزمن الحاضر، و (متى) وهى الأداة التى يحتجون بأنها تعطى للفعل (تقول) معنى الزمن المستقبل، يقول ابن هشام أنها متعلقة بالفعل (تجمعنا) لا بـ (تقول). وبهذا يبطل ابن هشام حجة القائلين بشرط أن يكون الفعل للحال.

الشرط الرابع : أن يكون الفعل (تقول) بعد استفهام ، سواء كان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ، وسواء كان الاستفهام بحرف أو باسم .

مثال لمجيء المستفهم عنه بعض معمولات الفعل والاستفهام بالاسم قول عمرو ابن معدى كرب الزبيدى :

علامَ تقولُ الرمحَ يثقلُ عاتقى   إذا أنا لم أطعنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

فالاستفهام فى هذا الشاهد عن سبب القول لا عن القول نفسه ، وقد استعمل الفعل (تقول) بمعنى (تظن) ونصب مفعولين بعد الاستفهام بالاسم (ما) ، والمفعول الاول (الرمحَ) والثانى جملة (يثقل) .

ومثال عمل تقول بعد حرف الاستفهام قول بعض العرب (أتقولُ العميانَ عقلاء) حيث يعربون (العميان) مفعولا ثانيا للفعل (تقول) و(عقلاء) مفعولا به أولا له . وقد عمل الفعل (تقول) عمل (ظن) بعد الاستفهام بحرف الاستفهام (الهمزة) .

الشرط الخامس : ويشترطه سيبويه شيخ المدرسة البصرية والاخفش أحد نحاة مدرسة البصرة ، وهو أن لا يفصل بين الفعل المضارع (تقول) وبين الاستفهام ، أى أن يكونا متصلين ، فلو قلنا (أأنت تقول محمدٌ مسافرٌ ؟) أى إذا فصلنا بين حرف الاستفهام الهمزة وبين الفعل المضارع (تقول) بالضمير (أنت) فيكون الفعل هنا للحكاية لا بمعنى (ظنّ) وفى هذه الحالة يعرب الضمير (أنت) مبتدأ وجملة (تقول) فى محل رفع خبر المبتدأ ، و (محمدٌ) مبتدأ مرفوع ، و (مسافرٌ) خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

ويقرر ابن هشام أن كلا من الكوفيين والبصريين خالفوا سيبويه والأخفش في رأيهما هذا ، فلم يعتبروا الضمير فاصلا بين الاستفهام والفعل ، فأجازوا أن ينصب الفعل (تقول) مفعولين . وبعضهم يقول أن الضمير في هذه الجملة يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير (أتقول أنت تقول محمداً مسافراً ؟) ، وفي هذه الحالة فإن الفعل المحذوف يكون غير مفصول عن الاستفهام ، فينصب المفعولين (محمدا) و (مسافرا) .

ثم ان النحاة يتفقون على أن الفصل بالظرف أو بالجرور أو بمعمول القول سواء كان المعمول مفعولا به أو حالا أو غيرهما ، سواء كان الفاصل واحدا أو متعددا يتفقون على أن مثل هذا الفاصل لا يعطل عمل الفعل فينصب مفعولين

مثال الفصل بالظرف كما في نحو قول الشاعر :

أبعدَ بُعدٍ تقولُ الدّارَ جامعةً   شمْلي بهم أم تقولُ البعدَ محتوماً

حيث جرى القول مجرى الظن في شطرى البيت ونصب مفعولين هما في الشطر الأول (الدار) و (جامعة) ، وفي الشطر الثاني (البعدَ) و (محتوما) على حين أن القول مفصول في الشطر الأول من الاستفهام بالظرف (بعدَ) ، وهو في الشطر الثاني متصل بالاستفهام (أم) .

ومثال الفصل بالجار والمجرور نحو (أفي الدّار تقول زيداً مريضا ؟) حيث جرى القول مجرى الظن فنصب مفعولين هما (زيد) و (مريضا) على الرغم من أنه مفصول من الاستفهام بالجار والمجرور (في الدار) .

ومثال الفصل بمعمول (القول) قول الكميت بن زيد الأسدي يمدح أهل مضر ويفضلهم على أهل اليمن :

أَجُهّالاً تقول بنى لؤىٍّ   لعمرُ أبيك ، أم متجاهلينا ؟

حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) ونصب مفعولين (بنى لؤى) مفعولا أولا ، و (جهالا) مفعولا ثانيا ، وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل بفاصل وهو (جهالا) واغتفر الفصل ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان له .

الشرط السادس : ويشترطه أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلى الأندلسى المالقى (ت ٥١٠ هـ) ، وهو ألا يتعدى الفعل (تقول) بحرف الجر (اللام) لأن اللام تبعده عن معنى الظن ويصبح قولا مسموعا ، نحو (أتقولُ لزيد عمرو منطلقٌ) حيث رفع كل من (عمرو) و (منطلق) بسبب تعديه باللام لذلك يعربان مبتدأ وخبرا والجملة الاسمية المكونة منهما فى محل نصب مفعول به للقول .

وخلاصة الكلام أن القول إذا كان بمعنى الظن واستوفى الشروط الستة التى ذكرت فانه ينصب مفعولين ، فان جاء فاقدا شرطا من هذه الشروط لم يكن بمعنى الظن ، وإنما يكون بمعنى النطق والتلفظ فينصب مفعولا به واحدا فقط ويكون للحكاية فى هذا الموضع .

هل تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى (أم تقولون إن إبراهيم) فى قراءة الخطاب حيث جاء الفعل المضارع (تقول) للحال وغير مفصول من أداة الاستفهام ، ومع ذلك فانه ليس بمعنى الظن وعلى ذلك فهو لم ينصب مفعولين .

ورُوى قول العرب (علامَ تقولُ الرمحُ) بالرفع على الرغم من أن (تقول) تدل على الحال ولم يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل أو بعبارة أخرى على الرغم من استيفائه لجميع الشروط ، وتكون فى هذه الحالة للحكاية . فى المثال الاول

(تقولون) فعل وفاعل ، والجملة الاسمية المكونة من إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل :

الفعلان (أعْلَمَ) و (أرى) اللذان أصلهما (علِمَ) و (رأى) فتعديا بهمزة التعدية في أولها ، وأصلهما فعلان ينصبان المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لها ، وبتعديتهما بالهمزة ينصبان مفعولات ثلاثة ، الثاني والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر نحو قوله تعالى (كذلك يُريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) حيث نصب الفعل (يُرى) ثلاثة مفاعيل هي على الترتيب (هم) و (أعمال) و (حسرات) . ونحو قوله تعالى أيضاً (إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم) حيث نصب الفعل (يُرى) ثلاثة مفاعيل هي : الكاف مفعولا أولا ، و (هم) مفعولا ثانيا ، و (قليلا) في المثال الاول ، و (كثيرا) في المثال الثالث مفعولا ثالثا . ويرى ابن هشام أن نظير الفعلين السابقين ما ضُمِّن معناهما وهو خمسة أفعال أخرى هي :

١ - نبّأ : مثل نبّأت أبي أخاه مسافرا .

٢ - خبّر : مثل خبّرت عمرا زيدا مريضا .

٣ - حدّث : حدثت الرجل أخاه مسافرا .

٤ - أنبأ : مثل أنبأت محمداً عليّاً قادما .

٥ - أخبر : مثل أخبرت زيدا عمرا مسافرا .

وما مضى من أحكام في باب (ظن) وأخواتها ثابت لهذه الافعال بالنسبة

المفعولين الثاني والثالث ، فيجوز حذف أحدهما اختصارا ومنعه اقتصارا ، ومن الالغاء والتعليق عن العمل . وابن هشام لا يتفق مع النحاة الذين يمنعون الالغاء والتعليق مطلقا في هذه الافعال ، سواء كان الفعل مبنيا للفاعل أم مبنيا للمفعول بحجة أن المفعولين الثاني والثالث بمنزلة المفعول الثاني في غير هذا الباب والمفعول الثاني لا يُعلّق ولا يُلغى .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال قول بعض العرب (البركة أعلمنا الله مع الأكابر) فـ (البركة) مبتدأ ، و (مع الأكابر) خبره ، (أعلمَ) ملغاة لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهي مبنية للفاعل . ومنها أيضاً قول الشاعر :

وأنت ـ أراني اللهُ ـ أمنعُ عاصم   وأرأف مستكفٍ وأسمحُ واهب

حيث ألغى الفعل (أرى) عن العمل في المفعولين الثاني والثالث وهما (أمنع عاصم) حيث أنّ الجملة (أنت أمنع عاصم) وقد ألغي عمل هذا الفعل لتوسطه بين المفاعيل الثلاثة والاصل (أراني اللهُ إيّاك أمنع عاصم) أو (أرانيك الله أمنع عاصم) فلما تقدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأً .

ومن الشواهد على تعليق هذه الافعال عن العمل قوله تعالى (ينبئكم إذا مزقتم كل مُمزّقٍ إنكم لفي خلقٍ جديد) حيث ضرب (كم) مفعولا أولا للفعل (ينبيء) وجملة (إنكم لفي خلق) في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني والثالث لينبيء . والفعل ينبيء معلق عن هذه الجملة بلام الابتداء المزحلقة في خبر إن، ولذلك كسرت همزتها . أما جملة (إذا مزقتم) فهي جملة شرطية (إذا) فيها

أداة شرط غير جازمة و (مُزِّقتم) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه بلفظ جديد، وتقدير (إذا مزقتم تُجَدَّدون) وهذه الجملة معترضة بين المفعول الاول وما سدّ مسدّ المفعولين الثانى والثالث .

ومنها أيضا قول الشاعر :

حذارِ فقد نُبِّئْتُ أنك الذى   ستُجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

حيث نصب الفعل (نُبِّئ) ثلاثة مفاعيل ، وقد عُدّى إلى مفعول واحد وهو الضمير الواقع نائب فاعل (تاء الفاعل) ، وعلق عن المفعولين الثانى والثالث باللام الواقعة فى خبر (إنّ) وهو (الذى) . وهذه اللام هى لام الابتداء التى لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، والأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ولكنها تزحلق إلى الخبر عند دخول (إنّ) على الجملة الاسمية .

ويذكر ابن هشام رأى ابن مالك فى أن الفعلين (أرى) و (أعلم) اللذين أصلهما (رأى) الذى بمعنى (أبصرَ) ، و (علم) الذى بمعنى (عرف) متعدّيان بواسطة همزة التعدية لمفعولين كما فى نحو قوله تعالى (مِنْ بعد ما أراكُمْ ما تحبّون) فالفعل (أرى) هنا ماض منقول من (رأى) البصرية المتعدية لمفعول واحد إلى الفعل (أرى) المتعدى لمفعولين بواسطة همزة التعدية . و (كم) ضمير فى محل نصب مفعول أول لـ (أرى) و (ما) اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ثان لـ (أرى) . وجملة (تحبون) صلة الموصول لا محل لها من الاعراب . ومفعولا (أرى) و (أعلم) فى هذه الحالة هو حكم مفعولى (كسا) . وبـــاب (كسا) هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليسا فى الاصل مبتدأ وخبرا مثل (سأل وأعطى و ألبس و منع ومنح) ولهذا

لا يصح تطبيق الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية عليها ، إلا التعليق فإنه يجوز فيهما ، كما يجوز في مفعوليهما الحذف معاً إذا دليل عليهما دليل . ويجوز حذف مفعولها معاً لأن أصلها ليس مبتدأ وخبراً . أما امتناع إلغاء عملها فلامتناع الاخبار بالمفعول الثانى عن المفعول الأول .

ويعرض ابن هشام الاعتراض على رأى ابن مالك فى التعليق (أعلم) و (أرى) ويتلخص فى أمرين :

الأول أن (علِمَ) بمعنى (عرَّف) حفظ أو سُمع نقله من التعدى لمفعول واحد إلى التعدى لمفعولين بالتضعيف لا بالهمزة ، كما فى نحو قوله تعالى (وعلَّمَ آدم الأسماء كلَّها) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض غير وجيه لأن القياس - جواز نقل - المتعدى لواحد بالهمزة ، نحو (ألبست زيداً جبَّةً)

والثانى : أن (أرى) البصرية سمع تعليقها بالاستفهام نحو قوله تعالى (ربّ أرنى كيف تُحيي الموتى) حيث عد (أرِ) من (أرى) البصرية فعل أمر للدعاء ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعولا أولاً ، وجملة (كيف تُحيي الموتى ؟) فى محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثانى لـ (أرِ) المعلّق عن العمل بالاستفهام (كيف) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض قد يرفض إذا كانت الرؤية فى هذه الآية علمية .

وهناك رأى آخر يخرج هذا الشاهد من باب التعليق لاحتمال أن تكون (كيف) اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى الكيفية ، ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأويله المصدر بتقدير (أرنى كيفية احيائك الموتى) .

الجملة الاسمية التى لها موقع من الاعراب

فى بعض الأحيان يكون للجملة الاسمية محل من الاعراب ، وفى بعض الاحيان الأخرى لايكون لها محل من الاعراب . والجملة الاسمية التى لها محل من الاعراب هى تلك التى يمكن أن تحل محل الاسم المفرد . فإذا قلت (عادل ملابسه نظيفة) فإن (عادل) يعرب مبتدأ ، و (ملابسه نظيفة) هو المتحدث به عن عادل ، فهو خبر المبتدأ ، ومعروف أن خبر المبتدأ يكون مرفوعا . وإذن فهذه الجملة جاءت فى مكان اسم مفرد مرفوع ، فهى فى محل رفع . والاسم المفرد الذى تحل محله هذه الجملة هو (نظيف الملابس) أى (عادلٌ نظيف الملابس) والجملة الاسمية يكون لها محل من الاعراب فى المواضع التالية :

(١) إذا وقعت خبرا وموضعها رفع فى بابى المبتدأ وإنّ ، ونصب فى بابى كان وكاد ، نحو (الطفل ملابسُه نظيفة) فـ (الطفل) مبتدأ أول ، و (ملابسُ) مبتدأ ثان ، وهاء الغائب فى محل جر مضاف إليه ، و (نظيفة) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول ، نحو (إنّ الطفل ملابسه نظيفة) فجملة (ملابسه نظيفة) فى محل رفع خبر (إنّ) ، و (كان الطفل ملابسه نظيفة) فالجملة (ملابسه نظيفة) فى هذا المثال فى محل نصب خبر (كان) .

(٢) إذا وقعت حالا : وموضعها نصب نحو قوله تعالى (لاتقربوا الصلاة وأنتم سُكارى) فـ (أنتم سُكارى) جملة اسمية مكونة من المبتدأ (أنتم) وخبره (سكارى) والضمير (أنتم) يعود على (واو الجماعة) فى (تقربوا) والجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وهذه الجملة بعد معرفة لأن

الضميمر من أنواع المعاف لذا تعرب هذه الجملة في محل نصب على الحالية . ومن شواهد هذا القسم أيضا قوله تعالى (وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) فجملة (وهم يلعبون) جملة اسمية المبتدأ فيها (هم) وخبره جملة (يلعبون) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (استمعوه) . ومن شواهد هذا القسم أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أقرب مايكون العبدُ من ربّه وهو ساجد) فجملة (وهو ساجد) جملة اسمية في محل نصب حال من اسم كان (العبدُ) .

(٣) إذا وقعت مفعولا به ومحلها النصب . وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة مواضـــع :

أ ـ عند الحكاية بالقول أو مرادف القول : الحكاية بالقول نحو قوله تعالى (قال : إني عبدُ الله) فالجملة الاسمية (إني عبد الله) المكونة من إنّ وصلتها في محل نصب مفعول به للقول . ومرادف القول قسمان :

الاول ما يكون معه حرف التفسير نحو قول الشاعر :

وترمينني بالطّرفِ أي أنتَ مذنبٌ ... وتقلينني لكنّ إياكِ لا أقلي

فالجملة الاسمية (أنت مذنب) المسبوقة بحرف التفسير (أي) تقع في محل نصب مفعولا به لـ (ترمينني) وهو مرادف للقول .

والقسم الثاني من مرادف القول هو ماليس معه حرف تفسير نحو قوله تعالى (ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بنيّ إن الله اصطفى لكم الدين) فالجملة الاسمية (إن الله اصطفى لكم الدين) في محل نصب مفعولا به لمرادف القول .

ونحو قراءة بعضهم: (فدعا ربه أنى مغلوب) فالجملة الاسمية (أنى مغلوب) في محل نصب مفعول به للفعل (دعا) وهو مرادف للقول. ومن هذا القبيل قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثلُ حظ الأنثيين) إذ يرى بعض النحاة أن الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (مثلُ) وخبره وهو شبه الجملة (للذكر) في محل نصب مفعول به للفعل يوصى، وهو مرادف للحكاية بالقول.

(ب) عندما تقع مفعولا ثانيا كما في باب ظن، ومفعولا ثالثا كما في باب أعلم ومن الشواهد على ورودها مفعولا ثانيا في باب ظن قول الشاعر:

فإن تزعُميني كنتُ أجهلُ فيكمُ   فإني شريتُ الحلمَ بعدك بالجهل

حيث جاءت الجملة الاسمية (كنت أجهل فيكم) المكونة من (كان) واسمها وخبرها مفعولا به ثانيا للفعل (يزعم).

(ج) عندما تجيء مفعولا في باب التعليق، كما في نحو قوله: (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جِنّة) لأنه يقال (فكرت فيه) ولكن الفعل هنا علق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف، وعلى هذا تكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين، ونحو (علمت مَن أبوك) حيث تقع الجملة الاسمية (من أبوك) في محل نصب مفعولا به للفعل (علمت) ونحو قوله تعالى (ولتعلمُنّ أيّنا أشدّ عذابا) حيث جاءت الجملة الاسمية (أينا أشد عذابا) في موضع المفعولين.

د ــ إذا وقعت الجملة الاسمية مضافا إليه ومحلها الجر. ومما يضاف إلى الجملة: أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء، نحو (لينذرَ يوم التلاق يوم هم بارزون) حيث أضيفت الجملة الاسمية (هم بارزون) إلى ظرف الزمان (يوم).

وحيث : وتختص عن سائر أسماء المكان بوجوب إضافتها إلى الجملة ، نحو : (أجلسُ حيثُ محمدٌ يجلس) فالجملة الاسمية (محمد يجلس) في محل جر مضافة إلى (حيث) .

وقائل ـ نحو قول الشاعر :

وأجبت قائلَ كيف أنت بصالح حتى مللتُ وملَّني عوّادي

حيث جاءت الجملة الاسمية (كيف أنت بصالح) في محل جر مضافة إلى (قائل)

(٥) إذا وقعت الجملة الاسمية بعد (الفاء) ، أو (إذا) جوابا لشرط جازم : الجملة المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى (من يُضلل اللهُ فلا هادى له ويذرُهم في طغيانهم يعمهون) فجملة (لا هادى له) وهي جملة اسمية مكوّنة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط . والمقرونةُ بـ (إذا) نحو قوله تعالى (وإنْ تصبهُم سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون) فالجملة الاسمية (هم يقنطون) المصدرة بـ (إذا) في محل جزم جواب الشرط .

٦ ـ إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع :

(ا) الجملة الاسمية المنعوت بها أى تقع صفة ، وتكون جملة الصفة في محل رفع أو نصب أو جر . مثال الجملة التى في محل رفع ، نحو قوله تعالى (مِن قبل أن يأتى يومٌ لا بيعٌ فيه ولا خلة ولا شفاعة) فالجملة الاسمية المكونة من (لا) النافية واسمها وخبرها (لا بيع فيه) فيها ضمير يعود على (يوم) وإذن فهذه الجملة في محل رفع صفة ليوم ، و (يوم) فاعل الفعل (يأتى) مرفوع بالضمة الظاهرة .

ومثال جملة الصفة التى في محل نصب في نحو قوله تعالى (وهذا أنزلناه مباركا

مائدةً من السماء تكونُ لنا عيدا) فجملة (تكون لنا عيدا) في محل نصب صفة لـ (مائدة) .

ومثال جملة الصفة التي في محل جر نحو قوله تعالى : (ربَّنا إنَّك جامعُ الناس ليوم لا ريبَ فيه) فجملة (لا ريب فيه) المكونة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها في محل جر صفة لـ (يوم) .

(ب) الجملة الاسمية المعطوفة بالحرف على جملة لها محل من الاعراب ، كما في نحو قولنا (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ) فـ (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة و (منطلق) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، و (الواو) حرف عطف والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (أبوه ذاهب) إذا قدرنا أنها معطوفة على جملة (زيد منطلق) فلا محل لها من الاعراب لأنها معطوفة على جملة لا محل لها من الاعراب . وإذا قدرنا أنها معطوفة على الخبر المفرد (منطلق) كانت في محل رفع لأنها تكون حينئذ معطوفة على ما له محل من الاعراب .

(جـ) الجملة الاسمية المبدلة ، التي تقع بدلا نحو قوله تعالى (ما يقالُ لك إلاَّ ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فالجملة الاسمية المكونة من (إنَّ) ومعموليها تقع بدلا من (ما) وصلتها ، وهي في محل رفع والمعنى (ما يقولُ اللهُ لك إلا ما قد قيل)ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفتأتون السّحر) فجملة (هل هذا إلا بشرٌ مثلكم) وهي جملة اسمية في محل نصب بدل من (النجوى) و (النجوى) مفعول به للفعل (أسرّوا) .

٧ — إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لجملة لها محل من الاعراب ويقع ذلك في باب عطف النسق وباب البدل خاصة .

ومثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب فى باب النسق نحو (زيدٌ قام أبوه ، وأخوه قاعدٌ) فجملة (أخوه قاعدٌ) معطوفة على جملة (قام أبوه) التى تقع خبرا المبتدأ . ومثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب البدل نحو (أقولُ له ارحلْ لا إقامةَ لك بيننا) حيث أبدلت الجملة الاسمية المكونة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها من جملة (ارحل) وجملة (ارحل) فى محل نصب مفعول به ، فكذلك الجملة المبدلة منها فى محل نصب كالجملة التى تتبعها .

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب :

الجملة الاسمية التى لا محل لها من الاعراب هى تلك التى لا تحل محل المفرد وهى سبعة أقسام نوضحها كما يلى :

١ - الجملة الابتدائية أو المستأنفة وهى نوعان . الأولى : الجملة المفتتح بها النطق نحو قولنا ابتداءً (التلميذُ ناجحٌ) . ومن هذا القسم الجمل المفتتح بها سور القرآن الكريم . والثانية هى الجملة المنقطعة عما قبلها نحو (تُوُفِّيَ الزعيمُ الوطنيُّ ، رحمةُ اللهِ عليه) ، فجملة (رحمة الله عليه) جملة مستأنفة مستقلة عما قبلها .

(٢) الجملة المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا . وتجيء الجملة المعترضة فى عدة مواضع منها :

بين الفعل ومرفوعه أى فاعله كقول الشاعر :

وقد أدركتْني والحوادثُ جمّةٌ أسنّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الحوادثُ جمّةٌ) معترضة بين الفعل (أدرك) وفاعله (أرعشة)

بين الفعل ومفعوله كما في نحو قول الشاعر :

وبدّلت - والدّهرُ ذو تبدّلٍ هيفا دبُوراً بالصّبا والشّمالِ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الدهرُ ذو تبدّل) معترضة بين الفعل (بدّلت) وبين مفعوله (هيفا) .

بين المبتدأ وخبره نحو قول الشاعر :

وفيهن - والأيامُ يعثُرنَ بالفتى - نوادبُ لا يملَلنه ونوائحُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الأيامُ يعثرن بالفتى) بين المبتدأ المؤخر (نوادبُ) ، والخبر المقدم ، وهو شبه الجملة (فيهن) .

بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو قول محمد بن بشير الخارجي في رجل وعده بقلوص ثم مطله :

لعلك - والموعودُ حقٌّ لقاؤه - بدا لك في تلك القلوص بداءُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الموعودُ حقٌّ لقاؤه) بين اسم لعل (كاف الخطاب) وخبرها ، وهو الجملة الفعلية (بدا لك بداءٌ) . والمعروف أنّ (لعلّ) من أخوات (إنّ) أحد أقسام نواسخ الجملة الاسمية ، وأنّ اسم (لعلّ) أصله المبتدأ وخبرها أصله خبر المبتدأ .

بين الشرط وجوابه : نحو قوله تعالى (وإذا بدّلنا آية مكان آية - والله أعلمُ بما يُنزل - قالوا إنما أنت مُفترٍ) فالجملة الاسمية (والله أعلمُ بما يُنزلُ) جاءت معترضة بين فعل الشرط (بدّلنا) ، وجوابه وهو الجملة الفعلية (قالوا إنما أنت مُفترٍ) .

بين القسم وجوابه نحو قول النابغة الذبيانى فى اتهام بنى قريع بن عوف بالافتراء عليه :

لعمرى - وما عمرى على بهين   لقد نطقت بطلا على الأقارع

حيث قال (وما عمرى على بهين) وهى جملة اسمية جاءت معترضة بين القسم (لعمرى) وجواب القسم وهو قوله (لقد نطقت بطلا على الأقارع) .

وتجىء الجملة الاعتراضية أيضا بين الموصوف والصفة ، والموصول وصلته ، وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضايفين ، والجار والمجرور ، والحرف الناسخ وما دخل عليه ، وبين الحرف وتوكيده ، وحرف التنفيس والفعل ، وقد ، والفعل ، وحرف النفى ومنفيه ، كما تأتى بين الجملتين المستقلتين .

(٣) الجملة التفسيرية : وهى فضلة تكشف حقيقة ما جاء قبلها : وهى قسمان ، القسم الأول هو ما تجىء فيه مجردة من حرف التفسير نحو (وأسروا النجوى الذين ظلموا . هل هذا إلا بشر مثلكم ؟) إذا اعتبرنا جملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، و (هل) للنفى .

والقسم الثانى هو ما تجىء فيه الجملة مقرونة بـ (أى) نحو قول الشاعر :

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب   وتقليننى لكن إياك لا أقلى

حيث يصح أن نعتبر الجملة الاسمية (أنت مذنب) لا محل لها من الاعراب لأنها تفسر وتوضح معنى (ترميننى بالطرف) أما لو اعتبرنا الفعل (ترمى) بمعنى تقول ، فإن الجملة تعرب بدلا ، كما سبق أن ذكرنا .

٤ ـ الجملة المجاب بها القسم نحو قوله تعالى : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) حيث جاءت الجملة الاسمية (إنك لمن المرسلين) المكونة من (إن) ومعموليها ، جواباً للقسم ، ولا محل لهذه الجملة من الاعراب .

٥ ـ الجملة الواقعة جواباً للشرط في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الشرط غير جازم مطلقا مثل جواب (لو . لولا . لما . كيف) نحو (لو اجتهدت لكنت من الناجحين) فجملة (كنت من الناجحين) هي جواب الشرط ولا محل لها من الاعراب ، ونحو (لولا النيل لأصبحت مصر صحراء مجدبة) فجملة (أصبحت مصر صحراء مجدبة) لا محل لها من الاعراب لأنها جواب شرط غير جازم وهو (لولا) .

والحالة الثانية : أن يكون الشرط جازماً لكن جملة الجواب لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو (إن تقم أنا قائم) فجملة (أنا قائم) تقع جواباً للشرط ، وكان حقها أن تكون في محل جزم غير أنها في هذا المثال لا محل لها من الاعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية .

٦ ـ الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، الجملة الواقعة صلة لاسم نحو (جاء الذي قام أبوه) ف (الذي) اسم موصول في محل رفع فاعل للفعل (جاء) ويلي اسم الموصول دائما جملة تسمى صلة الموصول . هذه الجملة لا محل لها من الاعراب .

٧ ـ الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو (قام زيدٌ ولم يقم عمروٌ) فاذا اعتبرنا الواو هنا حرف عطف ، فانها تعطف جملة (لم يقم عمرو) على جملة (قام زيد) وحيث أن جملة (قام زيد) جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، فان الجملة المعطوفة عليها لا محل لها من الاعراب كذلك .

التوابـــع

التوابع جمع تابع ، والتابع في النحو هو ما يتبع غيره في إعرابه ، أو بعبارة أوضح : التابع هو ما ليس له كيان اعرابي مستقل بذاته ، بل إنه إنما يصف كلمة أخرى في الجملة فيتبعها في اعرابها . ونفسر ذلك بأننا عرفنا أن الرفع علامة الاسناد ، وأن الخفض (الجر) علامة الاضافة وأن النصب علامة الفضلة (المكمل) التي لا هي باسناد ولا بإضافة . ومن ثم يتضح لنا أن كل مرفوع مسند إليه أو تابع المسند إليه وأن كل مخفوض مضاف إليه أو تابع المضاف إليه ، وأن كل منصوب فضلة لا هي مسند إليه ولا مضاف إليه ، أو تابع لهذه الفضلة . ومعنى أن التابع وصف المتبوع أنه ما كان من المتبوع كأنهما شيء واحد ، وإذا كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبوع فهو إنما ينطبع على مثاله ويحتذي أثره ويكون له ما للمتبوع من سمات وخصائص .

ومن أبرز هذه السمات الاعراب ، فإن كان المتبوع مرفوعا ، كان التابع مرفوعا مثله ، وإن كان مخفوضا كان التابع مخفوضا مثله ، وإن كان منصوبا كان التابع منصوبا مثله أيضا . ولما كان التابع والمتبوع كالشيء الواحد أو بمعنى آخر كالكلمة الواحدة ، فإنه لا يصح الفصل بينهما بشيء أجنبي محض عنهما .

ومما اعتبر غير أجنبي عن التابع والمتبوع فجاز أن يفصل بينهما :

أ - معمول التابع : كما في نحو قوله تعالى (ذلك حشرٌ علينا يسير) حيث فصل معمول الوصف وهو الجار والمجرور (علينا) بين النعت (يسير) والمنعوت (حشر) .

ب ـ معمول المتبوع : نحو قولنا (يعجبني إكرامُك عمراً الشديدُ) حيث فصل (عمراً) وهو معمول المنعوت وهو المصدر العامل عمل فعله (إكرام) بينه وبين النعت (الشديد) .

ﺟ ـ عامل المتبوع نحو (العاملَ أكرمتُ الفقير) حيث فصل الفعل (أكرم) عامل النصب في المنعوت (العامل) بينه وبين النعت (الفقير) .

د ـ معمول العامل : كما في نحو قوله تعالى (سبحان اللهِ عما يصفون عالِمِ الغيبِ) حيث فصل (عما يصفون) وهو معمول العامل بين النعت (عالم الغيب) وبين المنعوت وهو (الله) .

ﻫ ـ جواب القسم نحو (بلى وربِّي لتأتينَّكم عالِمِ الغيبِ والشهادةِ) ، حيث فصل جواب القسم (لتأتينَّكم) بين النعت (عالم الغيب) والمنعوت (ربِّي) .

و ـ الجملة الاعتراضية : كما في نحو قوله تعالى (وإنه قسمٌ ـ لو تعلمون عظيم) حيث فصلت الجملة الاعتراضية (لو تعلمون) بين النعت (عظيم) ، والمنعوت (قسم)

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المجال أنه لايجوز تقديم التابع على المتبوع . ويعدد ابن هشام التوابع بخمسة هي : النعت مثل (مررت برجلٍ صالحٍ) ، والتوكيد مثل (أقبل الرئيسُ) ، و (أقبل الرئيسُ نفسُه) ، وعطف البيان نحو (جاء أبو خليلٍ ابراهيمُ) ، وعطف النسق نحو (دخل عادلٌ وعليٌّ) والبدل نحو قوله تعالى (اهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمت عليهم) . وكان النحاة القدامى غير الرضي الاسترا باذي شارح كافية ابن الحاجب يقسمون التوابع إلى أربعة أقسام ، بضم عطف النسق إلى عطف البيان في باب واحد .

النعت

يضع ابن هشام تعريف ابن مالك ناظم الألفية للنعت أمام أعيننا ، ثم ينقده بما يبين لنا دقته في الالتزام بشروط التعريف المنطقي الذي يحتم أن يكون تعريف أي شيء جامعا مانعا ، أي يجمع كل ما يدخل تحته ، ويمنع من دخول كل ما يختلف عنه ، وعلى ذلك فمن عيوب التعريف أن يكون غير شامل ، أو أن يكون غير جامع .

يقول ابن مالك : أن النعت هو « التابع الذي يكمل متبوعه » فدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به . وابن مالك بتحديده التابع بأنه الذي يكمل متبوعه ، يخرج كلاً من عطف النسق والبدل من هذا التعريف ، لأنهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعهما بإيضاح أو بتخصيص ، كما أن تحديده للنعت بأنه يدل على معنى في المتبوع ، يخرج عطف البيان والتوكيد ، لأنهما لا يدلان على صفة ، ومعنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به ، ذلك لأنهما نفس متبوعهما .

وهذا المكمل ، أي النعت يكون موضحا لمتبوعه إذا كان المتبوع معرفة ، نحو (جاء زيد التاجر) حيث جاء (التاجر) صفة لـ (زيد) وزيد معرفة ، فالصفة هنا أفادت التوضيح ، نحو (جاء زيد التاجرُ أبوه) فـ (التاجر) في هذا المثال صفة لـ (زيد) المعرفة ، وقد وضحت الصفة هنا شيئا يتعلق بزيد (أبوه) .

ويكون النعت مخصصاً لمتبوعه إذا كان المتبوع نكرة ، نحو (جاءني رجلٌ تاجرٌ) و (جاءني رجلٌ تاجرٌ أبوه) فـ (تاجر) في كل من المثالين وصف لهذا الاسم النكرة (رجل) وقد خصص في المثال الاول هذا الاسم النكرة ، أما في

المثال الثاني فقد خصص شيئا يتعلق بهذا الاسم النكرة . والمقصود بالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي فيها وتضييق عدد ماتشمله والتخصيص عند النحاة درجة من التعريف .

ويرى ابن هشام أن تعريف أو (حدّ) ابن مالك غير شامل لأنواع النعت كلها ذلك أنه عرّف النعت بأنه التابع الذي يكمّل متبوعه ، فشمل بذلك النعت الذي يوضح المعرفه ، والنعت الذي يخصص النكرة ويذكر ابن هشام أنه توجد أنواع من النعت تجيء لأغراض أخرى لم يشملها تعريف ابن مالك . وحدد منها أربعة انواع من النعت هي :

أ - النعت الذي يكون لمجرد المدح نحو قوله تعالى (الحمد لله ربّ العالمين) فـ (ربّ) في هذا المثال نعت جاء لمجرد المدح .

ب - النعت الذي يكون لمجرد الذم نحو قوله تعالى (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) حيث جاء (الرجيم) نعت لمجرد الذم .

حـ - النعت الذي يجيء للترحم أي اظهار الرحمة والحنان للغير نحو (اللهمّ أنا عبدك المسكين) ، فـ (المسكين) في المثال السابق نعت مقصود به الترحم

د - النعت المقصود به التوكيد : نحو قوله تعالى (وإذا نُفِخَ في الصور نفخة واحدة) فـ (واحدة) نعت قُصد به مجرد التوكيد .

والحقيقة أنّ الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ، وأنه قد يخرج عن الأصل الى غرض من الأغراض الأربعة التي ذكرها ابن هشام .

ما يتفق فيه النعت مع المنعوت :

لنفهمّ رأي ابن هشام في هذا الموضوع نقول إن النحاة قسّموا النعت إلى

قسمين : نعت حقيقي ونعت سببي . النعت الحقيقي هو الذي يتعلق بالمنعوت نفسه نحو (محمدٌ رجلٌ ناجحٌ) فـ (ناجح) نعت يتعلّق بالمنعوت (رجل) مباشرة ، أمّـا النعت السببيّ فيصف شيئا يتعلق بالمنعوت نحو (زارني رجلٌ كريمٌ أبواه) فـ (كريم) نعت يصف (أبواه) الذي يتعلق بالمنعوت (رجل)

ويقرر النحاة أن النعت الحقيقي يطابق منعوته في أربعة أمور هي :

أ ـ التعريف والتنكير .

ب ـ التذكير والتأنيث .

ح ـ الافراد والتثنية والجمع .

د ـ الاعراب (الرفع والنصب والخفض) .

نحو (سافر التلميذان الناجحان) و (سلمت على التلاميذ الناجحين) و (كافأت تلميذاً ناجحا) و (وشجعت تلميذة مجدة) و (وتفوقت التلميذات المجتهداتُ) .

أما النعت السببي ، أي الوصف المرفوع فاعله ، أو بعبارة أوضح : الوصف الذي يعمل عمل فعله فيرفع فاعلا ، نحو (جاءتني بنت كريمٌ أبواها) و (هذان والدان فاضلةٌ أخلاقهما) فـ (كريمٌ) في المثال الاول ، و (فاضلةٌ) في المثال الثاني ، اسمان نوعهما وصف ، وكل منهما يرفع فاعلا ، هو (أبوان) في المثال الاول ، (أخلاق) في المثال الثاني . وهذان الوصفان يعربان نعتين سببيين تابعين لما قبلهما في الاعراب ، أي (بنت) في المثال الاول ، و (والدان) في المثال الثاني ، وإن كانا وصفين في المعنى لشيء بعدهما يتصل مع ما قبلهما عن طريق

الضمير العائد عليه وهو (ها) الغائبة المضاف إلى (أبوان) فى المثال الاول ، و (هما) المضاف إلى (أخلاق) فى المثال الثانى .

ويتضح لنا من المثالين السابقين أن النعت السببى يطابق ماقبله ، أى المنعوت فى أمرين ، ويطابق ما بعده فى أمرين آخرين على التفصيل التالى :

يطابق ما قبله فى :

(ا) التعريف والتنكير .

(ب) الاعراب (الرفع والنصب والخفض).

ويطابق ما بعده فى :

(ا) التذكر والتأنيث .

(ب) الافراد والتثنية والجمع .

والسبب فى ذلك أن هذا الوصف الذى يعرب نعتا سببيا ، كالفعل معنى واستعمالا ، ويترتب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقته للفاعل فى النوع وفى العدد .

ومثال النعت السببى الذى يطابق ماقبله فى التعريف والتنكير والاعراب . ويطابق فى نفس الوقت ما بعده فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع (زرتُ طفلتين مسافراً أبوهما) .

توضيح كلام ابن هشام على ضوء الكلام السابق :

يقول ابن هشام : أنه تجب موافقة النعت عموماً ، سواء كان حقيقياً أم سببيا لما قبله فى أمرين :

أولها : فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة .

وثانيهما : فيما هو موجود فيه من التعريف والتنكير ، نحو (جاءنى زيدٌ الفاضلُ) و (رأيت زيداً الفاضلَ) و (مررت بزيدٍ الفاضلِ) و (جاءنى رجلٌ فاضلٌ) و (جاءنى رجلٌ كريمٌ أبواه) و (سلمت على الرجلِ الكريمةِ أخلاقه) و (أكرمت البناتِ الكرام آباؤهن) .

أما من حيث النوع (التذكير والتأنيث والعدد والافراد والتثنية والجمع) فيختلف فيها النعت الحقيق عن النعت السببى .

ويرى ابن هشام أن النعت يوافق المنعوت فى النوع والعدد إذا رفع ضمير الموصوف المستتر ، ومعنى كلامه أنه إن كان الوصف نعتا حقيقياً ، نحو (جاءتنى امرأةٌ كريمةٌ) فالوصف (كريمة) يرفع فاعلا له ضميراً مستترا تقديره هى يعود على (امرأة) أى الموصوف ، وكذلك يرفع الوصف فى كل مثال من الامثلة التالية فاعلا يعود على الموصوف نحو : (جاءنى رجلان كريمان)و(جاءنى رجالٌ كرامٌ) ف (كريمان) فى المثال الاول ، و (كرام) فى المثال الثانى كل منهما وصف رفع فاعلا ضميراً مستتراً يعود على الموصوف (رجلان) فى المثال الاول ، و(رجال) فى المثال الثانى ، وتنطبق القاعدة السابقة على الامثلة التالية أيضاً (جاءتنى امرأة كريمة الأب) و (جاءتنى امرأة كريمةٌ أبا) و (جاءنى رجلان كريما الأب) و (جاءنى رجلان كريمان أبا) و (جاءنى رجال كرامَ الاب) و (جاءنى رجالٌ كرامٌ أبا) فالوصف فى كل الأمثلة السابقة يوافق الموصوف فى العدد وفى النوع لأنه يرفع ضميراً مستترا يعود على الموصوف . وهذه هى القاعدة عند ابن هشام .

ففى المثال الأول (جاءتنى امرأةٌ كريمةُ الأب) تعرب (جاءتنى) فعلا

ماضيا مبنيا على الفتح والتاء الساكنة للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به ، و (امرأة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (كريمة) نعت لامرأة مرفوع مثله، وهو وصف يرفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره (هي) يعود على (امرأة) ، و (الأب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وفي المثال الثاني (جاءتني امرأةٌ كريمةٌ أباً) ، يعرب (جاءتني) فعلا ومفعولا به ، و (امرأة) فاعلا و (كريمةٌ) وصف يعرب نعتا لامرأة مرفوعا مثله ، وفاعل الوصف ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (امرأة) ، و (أبا) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

والوصف في المثالين الأخيرين اللذين أعربناهما يسمى بالوصف المجازي ، وهو الوصف الذي يجري على غير من هو له ، وذلك بأن يُحوّل الاسناد عن الاسم الظاهر إلى ضمير الموصوف فـ (كريمة) في المثالين وصف يرفع ضميرا مستترا يعود على الموصوف ، ولم يرفع الوصف الاسم الظاهر (أب) . والاسم الظاهر هنا إما أن يكون معرفة فيجرّ بالاضافة نحو (جاءني رجالٌ كرامُ الأبِ) فقد رفع الوصف (كرام) فاعلا ضميرا مستترا يعود على (رجال) فخفض الاسم الظاهر المعرفة (الأبِ) بالاضافة . أما إذا كان الاسم الظاهر نكرة فإنه ينصب على التمييز ، فنقول (جاءني رجالٌ كرامٌ أباً) ، فقد رفع الوصف (كرام) ضميرا مستترا يعود على الموصوف (رجال) ، فنصب الاسم الظاهر النكرة المنوّنة أبا على التمييز .

النعت السببي :

يقول النحاة ان الوصف الذي يقع موقع النعت إذا رفع فاعلا اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر

الذى ينصب عليه معنى النعت ، أو ضميرا بارزا يعود على ما قبله ، فإنه يكون فى هذه الحالة نعتا سببيا تابعا لما قبله وإن كان فى الواقع وصفا لما بعده ، الذى يتصل مع ما قبله بالضمير العائد عليه . نحو (جاءنى رجل كريمٌ أبواه) ، و (هذان رجلان كريمةٌ أخلاقُهما) فالضمير فى (أبواه) يعود على الرجل ، والضمير فى أخلاقهما يعود على (الرجلان).

والنعت السببى ، أى الوصف الذى بهذه الصفة يقول النحاة انه يوافق مابعده فى النوع وفى العدد ، مع موافقة ماقبله فى التنكير والتعريف والاعراب ، لأن الوصف فى هذه الحالة تكون كالفعل من حيث المعنى والاستعمال ، و يترتب عليه مايترتب على الفعل من مطابقته للفاعل فى النوع والعدد . ويعبر ابن هشام عن ذلك بقوله (وإنْ رفع الظاهرَ أو الضمير البارز أُعطى حكمَ الفعل) ومفهوم كلام ابن هشام أن النعت فى هذه الحالة يؤنث ويذكر طبقا لحالة مرفوعه (فاعله) سواء أكان المنعوت كذلك أم لا . هذا من حيث النوع . أمّا من حيث العدد فهو يرى أنه يجوز فيه وجهان : الأول ، أنه يصبح كالفعل فى تجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، نحو (مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّه) و (قابلت رجلين مريضا أبواهما) ، و (جاءتنى طالبات كثيرة مطالبهن) فالنعت فى الأمثلة السابقة (قائمة) و (مريضا) ، و (كثيرة) يلاحظ أنه مفرد أى مجرد من علامة التثنية والجمع سواء كان ما بعده مفردا كما فى المثال الأول (امّه) ، أومثنى كما فى المثال الثانى (أبواهما) ، أوجمعا كما فى المثال الثالث (مطالبهن) . أما الوجه الثانى فهو أنّ النعت يجوز فيه أن يطابق مابعده فى العدد (الافراد والتثنية والجمع) ، فيجوز أن تقول (مررت برجلين قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (قائمين) ، و (مررت برجال قائمين آباؤهم)

بجمع الوصف (قائمين) تماما كما تقول (مررت برجلين قاما أبواهما) و (مررت برجال قاموا آباؤهم) أى بالحاق علامات التثنية والجمع فى كل من الفعل و الوصف وهى اللغة المعروفة بلغة (أكلونى البراغيث) والنعت السببى فضلا عن علاقته بمرفوعه ، فانه يجب أن يطابق منعوته فى حركات الاعراب وفى التعريف والتنكير وذلك نحو (قابلت الطالبةَ الكريمةَ أخلاقُها) و(سلمت على التلاميذِ كريمةٍ أخلاقُهم) فـ (الكريمة) فى المثال الأول يطابق المنعوت (الطالبة) فى التعريف كما يطابق فى الاعراب فكلاهما منصوب ، و (كريمة) فى المثال الثانى يطابق المنعوت (تلاميذ) فى التنكير ، كما يطابقه فى الاعراب إذ أن كلاهما مخفوض .

ويرى ابن هشام أنه يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع جمع تكسير الافراد والتكسير أى عدم المطابقة أو المطابقة ، فيقال (مررت برجال قائمٍ آباؤهم) حيث أفرد (قائم) فلم يطابق النعت مرفوعه ، ويقال (مررت برجال قيامٍ آباؤهم) بجمع الوصف جمع تكسير (قيام) ومطابقته لمرفوعه . وسيبويه يرى أن المطابقة فى هذه الحالة هى الأفصح ويجب عدم المطابقة أو بعبارة أخرى يجب الافراد فى النعت السببى المثنى فنقول (عطفت على طالبتين مسافرٍ أبواهما) أمـا إذا كان النعت السببى جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم فيجوز فيه الوجهان . لكن الافراد هو الأفصح ، فنقول (مررت بطالبات قائمٍ آباؤهن) و (مررت بطالبات قائمين آباؤهن) والوجه الأول هو الأفصح ، ونقول (سلمت على رجالٍ قائمٍ آباؤهم) و (سلمت على رجالٍ قائمين آباؤهم) والوجه الاول هو الأفصح .

الأشياء التى تجىء نعتاً :

ليس من شروط النعت أن يكون مشتقا ، فقد جاء النعت فى الاستعمال مشتقا

نحو (عاقل) أى اسم الفاعل فى نحو (هذا تلميذٌ عاقلٌ) كما جاء غير مشتق (جامدا) كما فى نحو (هذا قاضٍ عدلٌ) و (هذا محمدُ بن عبد شمس) ، و (احترمت أستاذاً ذى علم) و (مررت بخالدٍ هذا) فـ (عدل ، وابن ، وذو ، وهذا) نعوت جامدة ، ونفصل الكلام فيما يجىء نعتا على النحو التالى :

١ - الاسم المشتق : والمقصود بالمشتق الاسم الذى يدل على حدث وصاحبه أى من قام بالفعل أو اتصف به أو وقع عليه أو منه . ويشمل ذلك الاسماء المشتقة العاملة وهى : اسم الفاعل نحو (كاتب) واسم المفعول نحو (مكتوب) وما هو بمعناه نحو (فعيل) بمعنى مفعول فى مثل (أمين وجريح) وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة مثل (حسن) وأفعل التفضيل مثل (أفضل) أما الاسماء المشتقة الغير العاملة كاسمى الزمان والمكان ، واسم الآلة ، فلا يُنعت بها لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الاعم .

٢ - الاسم الجامد المشبه للاسم المشتق فى المعنى ، أى أنه يفيد ما يفيده الاسم المشتق من المعنى وهو المسمى بالمشتق تأويلا ، ومن الجامد المشبه للمشتق أو المؤول المشتق .

(ا) اسم الاشارة الزمانية مثل (هذا) وفروعه ، وهى معارف فلا تقع نعتاً إلا لاسم معرفة نحو (احترمت محمّداً هذا) أما الاشارة المكانية فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكن تتعلق بمحذوف يكون هو النعت نحو (مررت برجل هنا) فـ (هنا) ليس نعتا ولكنه متعلق بنعت محذوف والتقدير (مررت برجلٍ كائنٍ أو موجودٍ هنا) وينعت باسم الاشارة لأن يفيد ما يفيده الاسم المشتق ، إذ أن هذا فى المثال السابق بمعنى (الحاضر) .

(ب) (ذو) بمعنى صاحب ، ومثلها فروعها وهى (ذَوَا ـ ذَوَىْ) للمثنى المذكر ، و (ذوُو ـ ذوِى) لجمع المذكر ، و (ذات) للمفردة المؤنثة ، و (ذاتا ذاتَىْ) للمثنى المؤنث ، و (ذوات) لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتا إلا لاسم نكرة نحو (صادقتُ رجلا ذا أخلاق) فـ (ذا) نعت لـ (رجال) وهو اسم نكرة . وينعت بـ (ذو) لأنها تفيد ما يفيده الاسم المشتق إذ أنها فى المثال السابق بمعنى (صاحب) ويوصف كذلك بـ (ذو) الموصولة وفروعها ، وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ (أل) كالذى والتى ، و بـ (أل) نفسها كما فى نحو (كافأتُ الطالب الذى نجح) ولا خلاف فى مجىء اسم الموصول نعتا سوى فى (مَنْ) و (ما) إذ يجيزه بعض النحاة ويمنعه آخرون ، ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة أيضا كالمثال السابق .

(جـ) أسماء النسب نحو (مررْتُ برجلٍ دِمشقىّ) وينعت باسم النسب لأنه يفيد مايفيده الاسم المشتق إذ معناه (منسوبٌ إلى دمشق) .

(د) أسماء الأعداد نحو (اشتريت الكتبَ الخمسة) فاسم العدد (الخمسة) نعت لـ (الكتب) وقد أفاد اسم العدد ما يفيده الاسم المشتق لأن معناه (المعدودة خمسةً) .

(هـ) لفظ (أىّ) : إذا أضيف لنكرة تماثل المنعوت فى المعنى نحو (اتخذتُ صديقا ـ أىَّ صديقٍ) فـ (أىّ) نعت لـ (صديقا) ، و (صديقٍ) مضاف إلى (أى) وهو نكرة مثل منعوت (أىّ) .

(و) لفظ (كل ـ جدّ ـ حق) إذا أضيفت إلى اسم جنس يكمّل معنى الموصوف نحو (أنت الرجلُ كلُّ الرجل) ، و (هذا صديقٌ جدُّ وفىّ) ، و (أنت الزميلُ حقُّ الزميل) .

٣ - المصدر : نحو (هذا رجلٌ عَدلٌ) و (هذا رجلٌ زَورٌ) ، وهذا رجلٌ فِطرٌ) و (هذا رجل رِضا) . والكوفيون يؤولون المصدر بالمشتق ، أى (هذا رجلٌ عادلٌ) ، وهذا رجل زائر) و (هذا رجلٌ مُفطر) ، و (وهذا رجل مرضىٌّ) .

أما البصريون فيرون أنّ النعت هنا على تقدير مضاف ، فالأصل (هذا رجل ذو عدل) و (هذا رجل ذو زورْ) ، و (هذا رجل ذو فطر) ، و (هذا رجل ذو رضا) فحذف المضاف (ذوّ) وأقيم المضاف إليه أى المصدر مكانه ، ولهذا التزموا إفراده وتذكيره بالضبط كما يلتزمون افراده وتذكيره فى حالة وجود (ذو) ، فيقال (هذا رجل ذو عدل) ، و (هذه امرأة ذاتُ عدل) ، وهذان رجلان ذوا عدلٍ) ، و (هؤلاء رجالٌ ذوو عدلٍ) ، و (هؤلاء نساء ذواتُ عدلٍ) .

٤ - النعت الجملة : يجئ النعت فى اللغة العربية مفردا وجملة . وجعل ابن هشام الجملة النعت شروطا ثلاثة . شرط منها فى المنعوت وهو أن يكون نكرة لفظا ومعنى ، أو نكرة معنى .

مثال المنعوت النكرة لفظا ومعنى قوله تعالى (واتّقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) حيث جاء المنعوت (يوما) نكرة فى اللفظ والمعنى كليهما ، وجملة (ترجعون) فى محل نصب نعت لـ (يوما) المنعوت النكرة فى المعنى فقط هو المعرف بأل الجنسية ، فإنّ معناه نكرة ، فهو فى الحقيقة فرد مبهم ، وهذا كما نحو قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبّنى   فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يعنينى

حيث جاءت الجملة الفعلية (يسبنى) فى محل جر صفة لـ (اللئيم) على حين أن الموصوف معرّفا بأل وساغ أن نعرب جملة (يسبنى) صفة فى هذا الموضع ، لاحالا كما تقول القاعدة (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) لأن (أل) هنا جنسية ، و (أل) الجنسية تعرف ما تدخل عليه فى اللفظ فقط ، ويظل نكرة فى المعنى .

والشرطان الآخران فى جملة النعت ، الشرط الأول أن تكون جملة النعت مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف أو بعبارة أخرى أن تحتوى جملة النعت على ضمير يعود على المنعوت مطابق إياه فى تذكيره وتأنيثه ، وفى إفراده وتثنيته وجمعه . وقد يكون هذا الضمير ملفوظا به فى الجملة نحو قول امرىء القيس فى وصف فرس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدبرٍ معا　　كجلمود صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

حيث جاءت الجملة الاسمية (حطّه السيل) نعتا لـ (صخر) وفيها ضمير هو هاء الغائب يعود على المنعوت (صخر) ونحو قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودُها الناسُ والحجارة) حيث جاءت الجملة الاسمية (وقودُها الناسُ والحجارةُ) فى محل نصب صفة لـ (نارا) ، وفى جملة النعت ضمير (ها) الغائبة يعود على المنعوت (نارا) .

وقد يكون هذا الضمير مقدّرا كما فى نحو قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفس شيئا) أى (لا تجزى فيه) حيث حذف الضمير (هاء الغائب) ولكن المعنى يستلزم تقديره فهو فى حكم الموجود ، والشرط الثانى فى جملة النعت وهو شرط ينفرد به ابن هشام هو أن تكون جملة النعت خبرية ، أى محتملة

الصدق والكذب ، ولا يصح أن تكون انشائية ، فلا يجوز أن نقول (مررتُ برجلٍ اضربْه)لأن الجملة الفعلية (اضرب به) فعلها فعل أمر ، وفعل الامر يكون في جملة إنشائية لا خبرية . ونحو (مررت بعبد بعتكه) لأن الفعل الماضي أصبح حقيقة صادقة لا تحتمل كذبا . وإن جاءت جملة النعت وظاهرها يدل على أنها جملة إنشائية فتؤول على إضمار القول فيكون القول المضمر هو الصفة ، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول كما في نحو قول العجاج :

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئبَ قط

حيث جاءت الجملة الانشائية (الاستفهامية) بعد الاسم النكرة (مذق) مما يدل في ظاهره على أن جملة النعت جاءت غير خبرية ، ولكن النحاة يقولون إن مثل هذه الجملة تعرب في محل نصب مفعولا به لقول مقدّر ، وهذا القول المقدّر هو الذي يعرب صفة لـ (مذق) والتقدير (جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟) وبهذا نتخلص من مجيء الجملة الغير الخبرية نعتا .

تعدد النعت والمنعوت :

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت دالا على متعدد بأن كان مثنى أو جمعا من غير تفريق نحو (ولدان) و (أولاد) فان اتحد معنى هذه النعوت استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقها نحو (جاءني رجلان فاضلان) ففي هذا المثال يعرب (فاضلان) نعتا المنعوت (رجلان) والمنعوت في هذا المثال يدل على متعدد ، أي أكثر من واحد ، والرجلان المنعوتان يتصف كل منهما بأنه فاضل ، أي أنهما يتحدان في معنى النعوت ، ولهذا قلنا (فاضلان) بتثنية النعت ، بدلا من أن نفرقهما فنقول (جاءني رجلان فاضل وفاضل) .

وإن تعددت النعوت وكان المنعوت دالا على متعدد أيضا ، مع اختلاف معنى هذه النعوت فانه يجب في هذه الحالة التفريق بين هذه النعوت بأن نعطفها على بعضها بالواو كما في نحو قول الشاعر :

بكيتُ وما بكا رجلٍ حزينٍ على رَبْعَين مسلوبٍ وبالِ

حيث جاء (مسلوب) و (بال) نعتين لـ (ربعين) وهو منعوت يدل على متعدد ، مع اختلاف معنى النعتين ، ففرق بينهما بواو العطف ، أو بعبارة أخرى فان النعت هنا لم يثن لاختلاف النعتين في المعنى .

ونحو (مررتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيه) حيث فُرِّقت النعوت (شاعر) و (كاتب) و (فقيه) بواو العطف ، لأن النعوت اختلفت في المعنى ، مع دلالة المنعوت على متعدد .

وإن تعدد المنعوت وكان متفرقا مع اتحاد النعت ، كما في نحو (جاء زيدٌ وأتى عمروٌ الظريفان) فـ (الظريفان) نعت لزيد وعمرو المتفرقين في اللفظ ، فإن اتحد معنى العامل وعمله ، واتحاد معنى العامل أي معنى الفعل مثلا الذي يعمل في المنعوت . أو بعبارة أخرى أن يكون الفعلان العاملان في المنعوتين بمعنى واحد وهما (جاء) و (أتى) في المثال السابق . ومعنى اتحاد عمل العامل ، أي أن يكون المنعوتان مثل بعضهما في الإعراب . كأن يكون كل منهما فاعلا مثلا . كما في المثال السابق إذ أن (زيد) و (عمرو) كل منهما يعرب فاعلا ، أو أن يكونا خبري مبتدأين أو أن يكونا كلاهما منصوب أو مجرور . إذا اتحد العامل في الموصوف من حيث المعنى والعمل جاز الاتباع مطلقا كما في المثال السابق . ونحو (هذا زيد وذاك عمرو العاقلان) حيث يعرب العاقلان صفة لكل من (زيد)

و (عمرو) مرفوع بالألف نيابة عن الضمة تابعاً لها . ذلك أن العامل فى كل منهما اتحد فى المعنى أى الابتداء . وفى العمل أى فى رفع المنعوت خبرا له .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة لايجيزون الاتباع (أى اعراب التابع صفة) إلا إذا كان المتبوعين أو المنعوتين يعربان فاعلين لفعلين ، أو خبرين لمبتدأين .

وإن اختلف العاملان فى المنعوتين فى المعنى والعمل كما فى نحو (جاء زيدٌ ورأيتُ عمراً الفاضلين) حيث اختلف الفعلان (جاء) و (رأيت) العاملان فى المنعوتين (زيدٌ) و (عمراً) فى المعنى ، وفى العمل أيضا حيث رفع العامل الأول (زيدٌ) فاعلا ، ونصب العامل الثانى (عمراً) مفعولا به . فيجب فى هذه الحالة القطع ، ولنا فى هذه الحالة طريقتان ، الأولى أن نرفع على اضمار مبتدأ ، والثانية أن ننصب على إضمار فعل . فالمثال السابق يجوز فيه أن تقول (جاء زيدٌ ورأيتُ عمراً ، الفاضلان) حيث يعرب (الفاضلان) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هما) . ويجوز أن نقول (جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلين) حيث يعرب (الفاضلين) مفعولا به لفعل محذوف تقديره (رأيت الفاضلين) ويكون الكلام فى هذه الحالة مكونا من جملتين لاجملة واحدة . ولايجوز فى هذه الحالة الاتباع أى اعتبار (الفاضلين) صفة للمنعوتين واعتبار الكلام جملة واحدة . لأن ذلك يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى والعمل (جاء) و (رأيت) على معمول واحد لأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع .

ويجب القطع أيضا إن اختلف العاملان فى المعنى فقط مع اتحادهما فى العمل ، كما فى نحو (جاء زيدٌ ومضى عمروٌ الكاتبان) فقد اختلف الفعلان العاملان

(جاء) و (مضى) فى المعنى دون العمل إذ أن كلاً من المنعوتين يعرب فاعلا ، ومع ذلك يجب القطع ويعرب (الكاتبان) إما مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وإما منصوبا على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعنى أو أمدح)

وكذلك يجب القطع إذا اختلف العاملان فى العمل دون المعنى نحو (هذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمراً الشاعران) ، فقد اتحد العاملان (مؤلم) وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ، و (موجع) وهو اسم فاعل ايضا يعمل عمل فعله ، اتحدا فى المعنى ، واختلفا فى العمل إذ أن (مؤلم) عمل الخفض فى (زيد) بالاضافة ، و (موجع) عمل النصب فى (عمراً) على المفعولية ، ويعرب (الشاعران) فى هذه الحالة على الوجهين اللذين سبقت الاشارة إليهما .

وخلاصة القول أنه إذا اختلف المنعوتان إعرابا أو حكما لم يجر النعت عليهما فيقطع عنهما مرفوعا أو منصوبا .

وإذا تكررت النعوت والمنعوت واحد ، فإن تعين وتحدد مسماه بدون هذه النعوت ، جاز فى هذه النعوت ثلاثة أمور : الأول اتباعها كلها المنعوت ، ثانيا : قطعها كلها عنه ، ثالثا : اتباع بعضها وقطع بعضها الآخر . وذلك كما فى نحو قول الشاعرة الجاهلية خرنق بنت بدر أخت طرفة بن العبد :

لا يبعدَنْ قومى الذينَ همُ ... سُمّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ
النازلون بكلّ معتركٍ ... والطيبون معاقدَ الأُزُرِ

حيث نقول (النازلون) و (الطيبون) وهما نعتان مرفوعان لمنعوت واحد هو (قومى) ويجوز فيهما وجهان آخران الأول يجوز نصبهما فنقول (النازلين)

و (الطيبين) على أنهما مفعولان بهما لفعل محذوف تقديره (أمدح أو أذكر) ، والثانى ، أن نرفع (النازلون على أنه نعت لـ (قومى) وننصب (الطيبين) على أنه مفعول به لفعل محذوف . وهو فى هذه الحالة يكون فى جملة أخرى غير الجملة الأولى ، أو ننصب الأول ونرفع الثانى على ما ذكرنا .

أما إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد وكان المنعوت لايعرف إلا بمجموع هذه النعوت كما فى نحو قولنا (مررت بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ) وكان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والثانى تاجر فقيه ، والثالث ، فقيه كاتب ، فإن (زيد) المقصود لا يمكن تعيينه فى هذه الحالة إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب حينئذ أتباعها كلها لتنزيلها منه منزلة الشىء الواحد .

وإن تعين المنعوت ببعض هذه النعوت ، اتبعناها ، وجاز فى باقيها الأوجه الثلاثة أى الاتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، والجمع بين الاتباع والقطع ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع .

و إن كان المنعوت نكرة ، فيجب أن نتبع له النعت الأول من نعوته ، أما بقية النعوت فيجوز فيها الاتباع أو القطع كما فى نحو قول الشاعر :

ويأوى إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالِى

حيث جرّ (عُطّلٍ) على الاتباع وجوبا لأنه نعت لنكرة (نسوة) أما (شعثا) أى ما سوى النعت الأول فيجوز فيها الاتباع بالجر ، والقطع بالرفع أو بالنصب كما فعل الشاعر ، وقد روى هذا البيت بجر (شعثا) .

ويقرر ابن هشام أن حقيقة القطع أو الأصل فيه أن يجعل (النعت) واحدا من اثنين : خبرا لمبتدأ محذوف ، أو مفعولا به لفعل محذوف . فإن كان النعت مقطوعا لمجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وجب حذف المبتدأ أو الفعل ليكون وجوب الحذف دليلا على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما في نحو (الحمدُ للهِ الحميد) بالرفع حيث قطع النعت (الحميدُ) عن منعوته (الله) بالرفع باضمار (هو) للمدح ، فنحو (وامرأته حمالة الحطب) حيث قطع النعت (حمّالة) عن المنعوت (امرأته) بالنصب باضمار فعل محذوف تقديره (أذم) ، فإذا لم يقصد به بقطع النعت المدحُ أو الذمّ أو الترحم ، جاز ذكره كما في نحو (مررت بزيدٍ التاجر) برفع أو نصب أو جرّ (التاجر) على الأوجه الثلاثة : الرفع بالقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) . والنصب بالقطع على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أذكر) ، والجر بالاتباع على أنه نعت لـ (زيد) مجرور مثله .

حذف المنعوت والنعت :

يجوز حذف المنعوت بكثرة إن عُلم وذلك بأن توجد قرينة تدلّ عليه بعد حذف ، المنعوت

(ا) إذا كان النعت صالحا لمباشرة العامل . أو بعبارة أوضح أن يكون العامل صالحا لأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب باعرابه فيكون مفردا إن كان المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو مجرورا نحو (جاء الفاضلُ) إذ الاصل جاء محمدٌ الفاضلُ) ونحو قوله تعالى (أن اعملْ سابغاتٍ) إذ الاصل (أن أعمل دروعاً سابغاتٍ) ونحو (المجتهدُ ناجحٌ) إذ أصلها (الطالبُ المجتهدُ ناجحٌ) ويكون النعت جملة مشتملة على رابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو (أنتَ

يغضبُ اللهُ) أي (أنت رجل يغضبُ اللهُ) ولا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ ، وكان النعت جملة أو شبهها ، لأن الجملة لا تقع شيئاً مما ذكرنا .

(ب) إذا كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً نحو (منّا ظَعَنَ ومنّا أقام) أي (منا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام) فظعن وأقام في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين والمنعوتان مرفوعان على الابتداء وهما بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بحرف الجر (من) ويقدّر الكوفيون المحذوف اسم موصول ، أي (منا الذي ظعن والذي أقام) .

(ح) أن يكون المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور بـ (من) أو (في) كما في نحو قول الشاعر :

لو قلتُ ما في قومها لم تِيثَمِ يفضلها في حسب ومِيسَمِ

حيث حذف المنعوت وهو (أحد) إذ الأصل (لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم) و (أحد) أي المنعوت المحذوف بعض من اسم مقدّم مجرور بـ (في) وهو (قومها) ويعرب المنعوت هنا مبتدأ مؤخراً وخبره شبه الجملة (في قومها) .

ويجوز حذف النعت أيضاً إن عُلم ، كما في قوله تعالى : (يأخذُ كلّ سفينةٍ غَصْباً) أي (يأخذ كلّ سفينةٍ صالحةٍ غَصْباً) فقد حذف النعت في هذه الآية لقرينة واضحة ، وهي أن المغتصب لا يغتصب ما لا نفع فيه . ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرَإ فلم أُعْطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ

حيث ذكر المنعوت وهو (شيئا) وحذف النعت للعلم به . لأنه أعطى بالفعل عطاءً غير أنه كان أقل مما كان يرجو ، بدليل قوله (ولم أمنع) .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

وَرُبَّ أسيلةِ الخدين بِكرٍ مهفهفةٍ لها فرعٌ وجيدُ

حيث حذف النعتين من (فرع) و (جيد) ويدل على ذلك مقام المدح ، لأنه غير مستساغ أن يمدح الشاعر محبوبته بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين ، فلكل إنسان له ذلك ، وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب وهو الطول والسواد وكذلك العنق بالطول .

التوكيد

التوكيد قسمان لفظي ومعنوي .

التوكيد اللفظي يقوم على أساس من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيدا وإزالة لما قد يعلق بذهن السامع من شك في كلام المتكلم نحو (أعجبني الخطيبُ الخطيبُ) ، و (سلمت على الخطيبِ الخطيبِ) ، و (كافأت الخطيبَ الخطيبَ) ، و (قام زيدٌ قام زيدٌ) ، و (محمدٌ مجتهدٌ محمدٌ مجتهدٌ) .

والتوكيد المعنوي : يقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة منها : النفس والعين وكلا وكلتا على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد ويطابقه في النوع والعدد فنقول (جاء المدرس نفسُه) و (جاء المدرسان أنفسُهما) ، و (جاءت النساء أنفسُهن) إلى آخره .

ويقدّم ابن هشام التوكيد المعنوي على التوكيد اللفظي . وهو يذكر أن للتوكيد المعنوي سبعة ألفاظ . اللفظان الأول والثاني هما (النفس) و (العين) يقول ابن هشام أن النفس والعين يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات أو بمعنى آخر لإزالة الاشتباه عن ذات المؤكَّد ، فإذا قيل (جاء الخليفة) احتمل أن الذي جاء هو نبأ وصول الخليفة ، أو متاعه وحشمه ، فإذا قلنا (جاء الخليفة نفسُه) أو (جاء الخليفةُ عينُه) أو (جاء الخليفة نفسُه عينُه) بدون عطف ، ويشترط في حالة التأكيد بالنفس وبالعين معا أن تتقدم النفس على العين إذا قلنا ذلك زال هذا الاحتمال أو الاشتباه وتأكّد وصول الخليفة .

ويجب اتصال النفس أو العين بضمير يطابق المؤكّد في النوع (التذكير والتأنيث) وفي العدد من الإفراد والجمع علما بأن النفس والعين يجمعان جمع تكسير

الدالة على وزن (أفْعُـل) لاغير ، أي (أنفُـس) و (أعْـيُن) مع اضافتهما لضمير الجمع ولايجوز أن يؤكـد بهما مجموعين على نفوس وعيون . وأمّـا في حالة التثنية فيرى ابن هشام أن الأصح جمعهما على أنفُـس وأعْـيُن ، ويجوز افرادهما وتثنيتهما فقال (نفسهما وعينهما) أو (نفساهما وعيناهما) ولابد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكـد . أمّـا ابن مالك فبعكس ابن هشام يترجح عنده إفرادهما على تثنيتهما فيقول : (الولدان نفسُـهما حضرا) ، و (رأيت الولدين نفسيهما) .

والألفاظ الخمسة الباقية اثنان منهما للمثنى هي (كلا وكلتا) ، نحو (فاز محمدٌ وعليٌ كلاهما) و (نجحت سميرةٌ وفاطمةُ كلتاهما) ، وثلاثة لغير المثنى أي للجمع مطلقا هي (كلّ وجميع وعامة) ويصح أن تستخدم الألفاظ الثلاثة السابقة مع المفرد بشرط أن يتجزّأ بنفسه أو بعامله نحو (حضر الطلبةُ كلهم) أو (حضر الطلبة جميعهم) أو (حضر الطلبة عامتهم) ، و (اشتريت المنزل كله أو جميعه أو عامته) ، والمقصود من التأكـيد بها إفادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الـكامل .

ويجب اتصال الألفاظ الخمسة السابقة بضمير المؤكـد لفظا ليحصل الربط بين التـابع والمتبوع كمـا يجب ، أن يطابق هذا الضمير المؤكَّـد في الافراد والتذكير وفروعهما . وعلى ذلك فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى (خلق لـكم ما في الأرض جميعا) لعدم اتصال (جميعا) بضمير المؤكـد . وقد توهّم بعض النحاة أن جميعا توكيد لـ (ما) الموصوله الواقعة مفعولا لـ (خلق) وهذا غير صحيح إذا لو كان كذلك لقيل (جميعه) . و (جميعا) في هذا المقام ، تعرب حالا من (ما) الموصولة بمعنى (مجتمعا) وليس من التوكيد بكلّ قراءة قوله

تعالى (إنّا كلاً فيها) فـ (كلاً) لايمكن أن تعرب توكيدا لنفس السبب وهو أنها غير متصلة بضمير المؤكد . وتعرب (كلاً) فى المثال السابق على وجهين : الأول أنها بدل من اسم (إنّ) وهو (نا) الدالة على الفاعلين . والثانى: أنها حال من الضمير الذى انتقل إلى الظرف من الوصف المحذوف الذى يعرب خبرا . ويكون إعراب الجملة كما يلى : (إنا) أصلها (إننا) وهى مكونة (إن) حرف توكيد ونصب و (نا) ضمير متصل مبنى على السكون اسم (إن) فى محل نصب ، و (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (مستقر) يعرب خبرا ، وهذا الخبر المحذوف صفة ، وهو يرفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره هو ، ويقول البصريون : أن الضمير المرفوع المستتر ينتقل إلى الظرف عند حذف الصفة : ويعرب بعض النحاة (كلاً) فى المثال السابق حالا من هذا الضمير المرفوع المستتر .

والتوكيد بالألفاظ الثلاثة التى تدل على الجمع (كل وجميع وعامة) و باللفظين اللذين يدلان على المثنى (كلا كلتا) ، يفيد رفع احتمال تقدير (بعض) مضاف إلى اللفظ المؤكد بها أى متبوع هذه الألفاظ . فنحن نقول (جاءنى الزيدان كلاهما ، وجاءتنى المرأتان كلتاهما) فيدل لفظا (كلاهما ، وكلتاهما) على أنّ كلا الزيدين وكلتا المرأتين حضرا ، وليس واحد فيهما ، كما لو قلنا (جاءنى الزيدان) وجاءتنى المرأتان) إذ يحتمل فى هذه الحالة أن يكون الذى جاء هو أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، أو بعبارة أخرى يجوز فى هذه الحالة أن ينطق بالمثنى و يراد به الواحد كما جاء فى قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) بتقدير (يخرج من أحدهما) لأن اللؤلؤ والمرجان يخرج من البحر الملح فقط ولا يخرج من الماء العذب ، وإذا كان الكلام يدل على أن المراد

هو المثنى دون لبس أو اشتباه امتنع ذكر كلا وكلتا ، لأنه لن تكون لهما فائدة في هذه الحالة وهى رفع احتمال تقدير (بعض) مضافا إلى الاسم المؤكد بهما كما في نحو قولنا (اختصم الزيدان كلاهما) فالفعل (اختصم) على وزن (افتعل) يدل على المشاركة .

وإذن فليس هناك احتمال لتقدير عدم اشتراك الزيدين معا في الفعل ، وكذلك يمتنع نحو (تقابلت الهندان كلتاهما) إذ أن الفعل (تقابل) يدل على الاشتراك ، ويرفع احتمال أن تكون إحداهما هى الفاعلة وبذلك يصبح لفظ (كلتا) بدون فائدة ، فيمتنع .

ولنفس السبب يجوز أن تقول (جاء القومُ كلُّهم) لأننا لوقلنا (جاء القوم) بدون (كلُّهم) لجاز أن يفهم أن بعض القوم هم الذين جاءوا ، أو بعبارة أخرى ممثلين للقوم . ولرفع هذا الاحتمال نقول (جاء القوم كلّهم) فيعنى ذلك أن أحدا منهم لم يتخلف عن الحضور . كما يجوز القول (اشتريت العبد كلّه) بمعنى أنى اشتريته بكل ما يتعلق به من ملابس وأدوات وغيرها وقد يوهم قولنا (اشتريت العبد) فقط أنى اشتريته بدون هذه الأشياء . ولا يصح أن نقول (جاء زيدٌ كلّه) لأن التوكيد هنا (كله) لا فائدة له ، إذ أنه من المستحيل أن يأتى جزء من زيد .

ويقرر ابن هشام أن التوكيد بلفظى (جميع) و (عامة) غريب ، ومن الشواهد التى جاءت في التوكيد بجميع قول شاعرة عربية ترقّص به ولدها :

فداك حىُّ خولان جميعُهم وهمدان

حيث جاء لفظ (جميعهم) توكيداً للفاعل (حى) وهو بمنزلة (كل) في المعنى والاستعمال .

ويقول ابن هشام أن (عامته) أصلها (عامّ) وأن التاء فيها بمنزلتها في النفلة النافلة ، أي أنها زائدة ، وأنها لازمة لا تفارق اللفظ في الافراد ولا في التذكير ولا في فروعهما ، أي في التثنية والجمع والتأنيث . وهذه التاء تفيد المبالغة لا التأنيث تماماً كما نقول في صيغة المبالغة من عالم (علاّمة) . ومن أمثلة التوكيد بعامة : (اشتريت العبد عامته) فأكدتها المذكر تماما كما في قوله تعالى (ويعقوب نافلة) .

تقوية التوكيد : يذكر النحاة أن هناك بعض الألفاظ التي تعتبر ملحقة بألفاظ التوكيد السبعة التي ذكرناها . هذه الالفاظ هي (أجمع) المفرد المذكر وفروعه وهي (جمعاء) المفردة المؤنثة ، و (وأجمعون) لجمع المذكر ، و (جمع) لجمع المؤنث

ويرى ابن هشام أن هذه الالفاظ الملحقة بألفاظ التوكيد ، إذا استخدمت بعد لفظة (كلّ) فانها تكون مطابقة لها في الافراد والجمع والتذكير والتأنيث . وهي في هذه الحالة تفيد تقوية التوكيد بـ (كلّ) فيقال (هتف الشعب كلُّه أجمعُ بحياة زعيمه) و (يسبّح ما في الارض كلها جمعاء بذكر الله) وقوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) و (طالباتُ الفرقة الرابعة كلهن جمع نجحن في الامتحان) أما إذا لم يتقدم هذه الالفاظ الملحقة بألفاظ التوكيد لفظ (كل) كما في نحو قوله في كتابه العزيز : (لأغوينهم أجمعين) و (لموعدهم أجمعين) فانها تفيد في هذه الحالة التوكيد فقط لا تقوية التوكيد .

ومن الملاحظ أن البصريين ويتفق معهم ابن هشام . لا يثنّون (أجمع وجمعاء) ذلك أنهم استغنوا بلفظي (كلا وكلتا) لتوكيد المثنى مطلقا ، كما استغنوا بتثنية لفظ (سيّ) عن تثنية لفظ (سواء) فقالوا : (سيان) ولم يقولوا : (سواءان) إلا نادرا .

أما الكوفيون ويتفق معهم الاخفش فيجيزون تثنيتهما ، فيقولون : (جاءني الزيدان أجمعان) و (جاءتني الهندات جمعاوان) .

توكيد النكرة : يتفق نحاة البصرة على أن النكرة لا يصح أن تؤكد ، ذلك لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، ثم إن ألفاظ التوكيد معارف لأنها مضافة إلى ضمير المؤكد كما سبق أن ذكرنا . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع . وعلى ذلك فالتوكيد يتعارض مع التنكير .

ويختلف نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في هذا الرأي ، إذ يرون أنه يصح توكيد النكرة إن حدثت من توكيدها فائدة ، وتحصل هذه الفائدة إذا تحقق أمران . الاول : أن يكون المؤكد محدودا ، أي موضوعا للدلالة على زمن محدود له بدء ونهاية معينين نحو (يوم . أسبوع . شهر . سنة) وغير ذلك . أو أن يدل على شيء معلوم المقدار نحو (درهم ، دينار) وغيره . والامر الثاني : أن يكون التوكيد لفظة من ألفاظ الاحاطة نحو (كلّ) في (اعتكفت أسبوعا كلّه) ومن الشواهد على ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :

لكنّه شاقَه أنْ قيل ذا رجبٌ يا ليتَ عِدّةَ حولٍ كلِّه رجبُ

حيث أكد الاسم النكرة وهو (حَوْل) على رأي الكوفيين الذي يتفق معهم فيه ابن هشام . ذلك أن النكرة هنا محدودة ، فالعام معلوم الاول والآخر ولأنّ لفظ التوكيد (كلّه) من الألفاظ الدّالة على الاحاطة . ولا يجوز أن تقول (صمتُ زمنا كلّه) ذلك لأن الاسم النكرة المؤكدّ وهو (زمنا) غير محدود بوقت ولا معلوم المقدار . كذلك لا يصح أن تقول (صمتُ شهراً نفسه) ذلك لأن لفظ التوكيد وهو (نفسه) ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول

توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا :

الضمير إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا . فإذا أردنا توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا معنويا ، فإذا كان التوكيد بـ (النفس) أو (العين) وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل نحو (قوموا أنتم أنفسكم) حيث فصل بين الضمير المؤكد وهو (واو الجماعة) ، والتوكيد (أنفسكم) ، الضمير المنفصل (أنتم) . والسبب في وجوب الفصل بالضمير البارز في هذه الحالة ، أنّ اللبس يقع أحيانا كما في نحو قولنا (هند خرجت نفسُها) أو (هند ذهبت عينُها) إذ يحتمل أن يظن السامع أنّ لفظ (نفس) في المثال الأول ، و (عين) في المثال الثاني هو فاعل الفعل ، وأنّ المقصود في المثال الأول أنها توفيت ، وفي المثال الثاني أنها فقدت عينها التي تبصر بها ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال . ويعرب الضمير المنفصل توكيدا لفظيا للضمير الأول . ويرى بعض النحاة أنه لا يتعيّن في هذه الحالة أن يكون الفاصل هو الضمير البارز ، بل يصح الفصل بغيره ، كالفصل بالجار والمجرور في نحو (قوموا للصلاة أنفسكم) غير أنّ الفصل بالضمير أفصح . ويمتنع الفصل بالضمير إذا كان المؤكد اسما ظاهرا نحو (قام الزيدون أنفسُهم) ذلك لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر لأنّ الظاهر أقوى منه ذلك أنه لا يحتاج إلى مرجع يفسّره .

أما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فإنه لا يجب أن نفصل بالضمير البارز ولكن يجوز الوجهان الفصل به أو عدم الفصل كما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب (هم) في نحو (ضربتهم) إذ يجوز أن نقول (ضربتُهم أنفسهم) أو (ضربتُهم هم أنفسهم) . وكما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المجرور (هم) في نحو (مررت بهم) إذ يجوز أن نقول (مررت

بهم أنفسهم) أو (مررت بهم هم أنفسهم) وإذا أردنا أن نؤكد الضمير المتصل سواء كان ضميرا مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا بغير لفظي (النفس والعين) جاز أيضا الفصل وعدمه نحو توكيد الضمير المتصل (واو الجماعة) في (قاموا) إذ يصح أن تقول (قاموا هم كلُّهم)، كما يصح أن تقول (قاموا كلُّهم).

التوكيد اللفظي : التوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ أو الألفاظ المراد توكيدها. ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات لأنه لم يسمع غير ذلك. والغرض الأصلي من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه. وقد يخرج التوكيد الأصلي عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى كالتهديد نحو قوله تعالى (كلاّ سوف تعلمون، ثم كلاّ سوف تعلمون)، أو التهويل نحو قوله تعالى (وما أدراك مايوم الدين، ثم ما أدراك مايوم الدين) أو التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه نحو (الصحة الصحة أغلى شيء) و (الجنة الجنة نعم من يفوز بها)، (مصر مصر جنة الله في أرضه).

ويكون التوكيد اللفظي بعدّة طرق :

(أ) بتكرار المراد توكيده بنصّه وعينه نحو قولنا (احذر النمام، احذر النمام).

(ب) ببعض تغيير بسيط فيه كما في نحو قوله تعالى فمهّل الكافرين أمهلهم رويداً) فكلمة (أمهل) توكيد لفظيّ لـ (مهّل).

(جـ) بمرادف اللفظ المؤكد نحو قولهم (أنت بالخير حقيق قمين) فـ (قمين) توكيد لـ (حقيق) ذلك أنهما بمعنى واحد تماما، ولا يختلفان إلا في الحروف التي يتكون منها كلٌّ منهما.

ويقرر ابن هشام أنه إذا كان المؤكد جملة فيجوز أن تقترن جملة التوكيد بحرف من حروف العطف ، أو تذكر بدونه ، على أن الأكثر هو اقترانها بحرف العطف . ومن الشواهد على اقتران جملة التوكيد بحرف العطف قوله تعالى : (كلا سوف تعلمون ، ثم كلا سوف تعلمون) حيث أكدت الجملة (كلا سوف تعلمون) الجملة الأولى ، وسبقت جملة التوكيد بحرف العطف (ثم) ونحو قوله تعالى أيضاً : (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) .

ومثال الجملة المؤكدة بدون حرف العطف قوله عليه الصلاة والسلام : (والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا) ثلاث مرات .

ويذكر ابن هشام أنه يجب ترك عطف الجملة الثانية على الأولى إذا أوهم العطف التعدد ، نحو : (ضربت زيدا ، ضربت زيدا) ذلك أننا لو عطفنا بثم أو بالفاء فقلنا (ضربت زيدا ثم ضربت زيدا) أو (ضربت زيدا فضربت زيدا) لظن أن الضرب تكرر وهذا غير مقصود . لذلك يكون امتناع العطف هنا واجبا لإزالة اللبس .

توكيد الاسم الظاهر والضمير توكيداً لفظيا :

إذا أردنا توكيد اسم ظاهر أو ضمير منفصل فإن توكيده يكون بتكرار لفظه بدون شرط ويكون التوكيد تابعا المؤكد في الضبط . توكيد الاسم الظاهر نحو قول الرسول عليه السلام : (أيما امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها باطل باطل باطل) . وتوكيد الضمير المنفصل نحو قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي :

فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

حيث أُكِّد الضمير المنفصل المنصوب وهو (إياك) بإعادة اللفظ بنفسه .

أما الضمير المنفصل المرفوع فيجوز أن نؤكد به كل ضمير متصل نحو (قمتَ أنت) حيث أُكِّد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضميرَ المتصل المرفوع (تاء الفاعل) ونحو (أكرمتُك أنت) حيث أُكِّد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضميرَ المتصل المنصوب (كاف الخطاب) ونحو (مررت بك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المجرور (كاف الخطاب) .

وإذا كان التوكيد ضميرا متصلا فإنه يوصل بما وُصل به المؤكد نحو قولنا : (عجبتُ منك منك) فقد جاء الضمير المتصل (كاف الخطاب) توكيدا ، لذلك اتصل بما جاء المؤكد متصلا به وهو حرف الجر (مِنْ) . والخلاصة أنّ التوكيد إذا كان ضميرا متصلا يجب أن نكرر معه اللفظ الذي يتصل بالمؤكَّد اسما كان أو فعلا أو حرفا ، لأنّ إعادته بدون ما اتصل به ، يخرجه عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل .

توكيد الفعل والحرف توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد الفعل توكيدا لفظيا فإننا نكرر الفعل وحده بدون أي شرط ، نحو (قام قام زيد) ، أمّا الحرف فينقسم توكيده توكيدا لفظيا إلى قسمين : —

إن كان حرفا جوابيا ، أي من الحروف التي يُجاب بها عن سؤال سائل ، سواء كان بالإيجاب مثل (نعم وأجل وجَيْرِ وإي) ، أو بالنفي مثل (لا وكلّا) فإنه يكرر بدون أي شرط نحو قول جميل بثينة :

لا لا أبوحُ بحبِّ بثنةَ إنّها　　أخذت عَلَيَّ مواثقاً وعهودا

حيث أكد حرف الجواب الدالّ على النفي (لا) توكيدا لفظيا بتكراره بدون قيد ولاشرط . وإن كان الحرف غير جوابيّ فيجب في توكيده أمران : الاول ، أن يفصل بين المؤكَّد و المؤكِّد بفاصل ما . والثاني ، أن نكرر مع التوكيد ما اتّصل بالمؤكَّد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد ضميرا نحو قوله تعالى (أيعدُكم أنّكم إذا مِتّم وكنتم تُرابا وعظاما أنكم مخرجون ؟) حيث جاءت (أنكم) الثانية مؤكّدة لـ (أنكم) الأولى الواقعة مفعولا ثانيا للفعل (يعد) وفصل بينهما بالظرف (إذا) وما بعده (مِتّم وكنتم ترابا وعظاما) ، وقد أعيد مع (أنّ) الثانية ما اتصل بـ (أنّ) الاولى وهو ضمير الخطاب (كم) أما إن كان ما اتصل بالمؤكَّد اسما ظاهرا ، فيعاد هو او ضميره أي يُعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره ، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا . نحو قولنا (إنّ زيداً إنّ زيدا فاضلٌ) حيث أكّد الحرف (إنّ) مع الاسم الظاهر الذى اتصل به (زيداً) ، ونحو (إن زيداً إنه فاضلٌ) حيث أكد الحرف (إن) تأكيدا لفظيا بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر الذى اتصل به في (إنه) توكيدا (إن) الاولى وقد كرر الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذى اتصل به الحرف المؤكد . ويرى ابن هشام إن إعادة الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذى اتصل به الحرف الذى نريد توكيده أفصح من إعادة اللفظ لانه الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى (ففي رحمة الله هم فيها خالدون) حيث أكد الحرف (في) بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر (رحمة) .

ويقرر ابن هشام أنه لايصح أن يجيء الحرف المؤكِّد تاليا الحرف المؤكَّد وقد شذ اتصال الحرفين في قول الشاعر :

إنْ إنَّ الكريمَ يحلمُ مالم يَرَيَنْ منْ أجاره قد ضِيما

حيث أكد الحرف (إنّ) باعادته من غير فاصل بين الحرف المؤكَّد وتوكيده مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

ويرى ابن هشام أن توكيد الحرف مكون من حرف واحد توكيدا لفظيا بحيث يجيء الحرفان متتاليين دون فاصل أمر شديد الشذوذ ، كما في نحو قول مسلم ابن معبد الوالبي الأسدي :

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا لِلما بهم أبداً دواءُ

حيث قال : (للما) فان اللام الثانية فيها توكيد للام الأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه . ولو جاء على ما يقتضيه الصواب لقال (لما لما بهم) .

ويرى ابن هشام أن الفصل بين الحرفين بأى فاصل أسهل من عدم الفصل بينهما ، أو بعبارة أخرى : أقل شذوذاً ، كما في نحو قول خطام المجاشعي يصف إبلا :

أعناقَها مشدَّداتٌ بقَرنْ حتى تراها وكأنّ وكأن

حيث أكد (كأن) بمثلها مع عدم الفصل بمعمولي (كأنّ) الأولى مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذ أخف في الشذوذ لأنه فصل هنا بواو العطف

وأيضاً لأن المؤكد حرفان ، فاستقل اللفظان عن بعضهما وإن لم يختلفا في الحروف التي يتكونان منها .

ويرى ابن هشام أن اختلاف الحرفين يعتبر أقل شذوذا ، كما في نحو قول الأسود بن يعفر :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوبا

حيث قال : (عن بما) فأكد حرف الجر (عن) بلفظ مرادف وهو (الباء) التي بمعنى (عن) المتصلة بما الموصولة . وابن هشام يرى أن الشذوذ هنا أقل ذلك ، لأن الحرف المؤكد مكون من حرفين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لفظي المؤكد والتوكيد مختلفان .

العطـــف

النوع الثالث من التوابع هو الاسم المعطوف . والعطف نوعان عطف بواسطة حرف ويسمى عطف نسق ، وعطف بغير حرف ويسمى عطف بيان ،

عطف البيان : هو التابع الذي يشبه الصفة في توضيح الاسم الذي يتبعه إن كان معرفة ، وتخصيص الاسم الذي يتبعه إن كان نكرة ، ويشترط فيه أن يكون جامدا . بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق . ومفهوم هذا الكلام أن عطف البيان إما أن يجيء معرفة لتوضيح ذات متبوعه ، وإما أن يجيء نكرة لتخصيص متبوعه .

ويتفق البصريون والكوفيون على عطف البيان الذي يفيد توضيح ذات متبوعه المعرفة وإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولهـــــا ، وذلك كما في نحو قول الشاعر :

أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

حيث جاء الاسم الجامد (عُمر) عطف بيان على (أبو حفص) وهو علم معرفة وقد قصد به الايضاح .

أما القسم الثاني من عطف البيان ، أي الذي يخصص متبوعه النكرة فقد رفضه جمهور البصريين ونادى به الكوفيون وبعض البصريين القدماء كأبي على الفارسي وابن جني ، وبعض البصريين المتأخرين كالزمخشري وابن مالك وابنه بدر الدين بن مالك . وجوّز هذا الفريق أن يكون من هذا القسم قوله تعالى (أو كفارةٌ طعامُ مسكين) بتنوين (كفارة) فقد أعربوا (طعامُ) عطف بيان الكفار ونحو قوله تعالى

(من ماءٍ صديدٍ) فقد أعربوا (صديد) عطف بيان لـ(ماء) وقد اختلط أمر عطف البيان الذى يجىء لتخصيص متبوعه النكرة ، ببعض أنواع البدل وهو بدل الكلّ من الكلّ ، إذ يوجب هذا الفريق أن يعرب نحو (طعامٌ) و (صديدٍ) فى الآيتين السابقتين بدل كلّ من كلّ لا عطف بيان. أما القسم الآخر من عطف البيان ، أى الذى يجىء لتوضيح متبوعه المعرفة فيجوز فيه الوجهان أن يعرب عطف بيان ، أو بدل كلّ من كلٍّ إلا فى مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدلية . ومما يجوز فيه الوجها نحو (جاء زيدٌ أخوكَ) فـ (أخوك) يجيز النحاة أن يعرب عطف بيان لـ (زيد) كما يجيزون أن نعرب بدل كل من كل من (زيد) . ومن المواضع التى استثنوها ، وأوجبوا أن تكون عطف بيان ، ولا يجوز فيها أن تكون بدلا ، نحو (يا أخانا زيداً) بنصب (زيدا) فـ (زيدا) هنا يعرب عطف بيان ولا يجوز أن يعرب بدل كل من كل ، ذلك لأن البدل عند هذا الفريق على نية تكرار (العامل) ، ولو كان (زيدا) هنا بدلا ، لكان فى نية تكرار حرف النداء معه ، ولكان يلزم بناؤه على الضمّ لأنه مفرد معرفة .

ويقرر ابن هشام أن عطف البيان يصح أن يعرب بدل كلّ من كلّ إذا قصد به ما يقصد بالبدل ، وحينئذ يتعيّن أو يجب أن يعرب بدلا ، أمّا إذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا نحو (هندٌ قام زيدٌ أخوها) فـ (أخوها) فى المثال السابق لا يصح أن يعرب بدل كل من (زيدٌ) ذلك أن البدل يمكن الاستغناء عنه بالمبدل منه ، و (أخوها) فى هذا المثال لا يمكن الاستغناء عنه وإلاّ تغيّر المعنى المقصود .

ويرى ابن هشام أنه إذا امتنع احلال الثانى مكان الأول ، امتنع أيضاً أن يعرب بدلا نحو (يا زيدُ الحارث) فتابع المنادى (زيد) على بأل (الحارث)

والمنادى أو المتبوع خالٍ منها فيجب في هذه الحالة أن نعرب (الحارث) عطف بيان من (زيد) ، لا بدلا ذلك لأنه يمتنع إن يحل (الحارث) مكان (زيد) ، فلا يقال (يا الحارث) لأن حرف النداء لا يدخل على المحلى بأل . ونحو قول طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

حيث يتعين كون (عبد شمس) عطف بيان لـ (أخوينا) و (نوفلا) عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون (عبد شمس) بدلا لعدم صحة حلوله محل (أخوينا) لأن ذلك يستلزم ضم (نوفل) المعطوف عليه لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، وقد روى بيت الشعر بالنصب لا غير .

ومن الشواهد على هذا الموضع أيضا قول المرار بن سعيد الفقعسي في الفخر :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشرٍ عليه الطيرُ ترقبه وُقُوعا

حيث يجب أن يعرب (بشرٍ) عطف بيان ، لأنه لو أعرب بدلا . والبدل على نية تكرار العامل ، لكان التقدير : (أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر) فيضاف الوصف المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الاضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك غير جائز عند البصريين .

ويذكر ابن هشام أن الفراء أحد شيوخ المدرسة الكوفية يجيز إعراب (بشر) في هذا الشاهد بدلا ، لأنه يجيز إضافة الوصف المقترن بأل الى جميع المعارف فيجيز نحو (الضارب زيد). ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله (وليس بمرضى) وهذا يدل على أنه لا يتفق مع رأى الكوفيين في هذه المسألة .

وخلاصة رأى ابن هشام فى هذه المسألة أنه يصح فى عطف البيان إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل أن يعرب بدل كل إلا فى حالتين :

(ا) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يحول دون صحة البدل .

(ب) ألا يمكن إحلال عطف البيان – لو صار بدلا – محل متبوعه لمانع يحول دون البدلية ووضع البدل مكان المبدل منه .

ما يوافق فيه عطف البيان متبوعه :

يتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يتفق مع متبوعه فى أربعة أمور من عشرة . هذه الامور هى :

(ا) أوجه الاعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر) .

(ب) الافراد والتثنية والجمع .

(ج) التذكير والتأنيث .

(د) التعريف والتنكير .

ويذكر ابن هشام أن مما أعرب إعرابا يخالف ما أجمع عليه النحاة من موافقة عطف البيان لمتبوعه قول الزمخشرى إن (مقامُ إبراهيمَ) فى الآية الكريمة يعرب عطف بيان على قوله (آياتٌ بيناتٌ) مع أن (مقامٌ) مخالف لـ (آياتٌ) من حيث التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية والجمع ، وبعبارة أوضح هو يتفق مع ما يزعم الزمخشرى أنه متبوعه فى أمر واحد من الأمور الأربعة التى اتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يوافق متبوعه فيها .

ويدل ظاهر كلام ابن هشام أيضاً على أنه يعترض على رأى الزمخشرى الذى يشترك فيه معه الجرجانى ومؤداه ، أنه يشترط فى عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه ، أو بعبارة أخرى ، أن يكون أعرف منه بمعنى أن يكون متقدما عليه فى مرتبة التعريف ، لأن الهدف منه هو توضيح حقيقة متبوعه وذاته وما يوضِّح لا بد أن يكون أوضح من الشىء المطلوب توضيحه . ويدلنا على مخالفة ابن هشام لهذا الرأى تعليقه عليه بأنه مخالف لقول سيبويه (يا هذا ذا الجُمّة) بأن (ذا الجمة) عطف بيان لاسم الاشارة (هذا) ، ويتفق ابن هشام مع سيبويه فى أن (ذا الجمة) عطف بيان لـ (هذا) على الرغم من أن اسم الاشارة أوضح من المضاف إلى (ذا) .

عطف النسق : يعرفه ابن هشام بأنه التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف . وحروف العطف تنقسم إلى قسمين : ـ

القسم الأول وهو ما يفيد التشريك فى اللفظ والمعنى . فى اللفظ بوجوه الاعراب ، وفى المعنى باحتمال كلّ من المتعاطفين المعنى المراد نفياً وإثباتاً ، وملاحقة له ، هذا إذا كان مفردين ، فإن كان المعطوف غير مفرد فقد لا يفيد التشريك نحو (حضر الأستاذُ ولم يحضر التلاميذُ) ، فالمعطوف هنا جملة (لم يحضر التلاميذ) والعطف فى هذه الجملة لم يفد التشريك فى الحكم وهو الحضور وما يفيد التشريك فى الحكم إمّا أن يكون مطلقا أى بدون قيد ولا شرط وهى أربعة حروف (الواو والفاء وثم وحتى) . وقد يكون التشريك فى الحكم مقيّداً وهو فى الحرفين (أوْ ، وأمْ) إذ يشترط فى هذين الحرفين ألا يقتضيا إضراباً ، وإن اقتضيا إضرابا كان التشريك فى اللفظ فقط دون المعنى .

والقسم الثانى وهو ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى وهو ينقسم إلى

قسمين الأول : ما يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو الحرف (بل) عند جميع النحاة ، و (لكن) عند سيبويه ومن اتفق معه ، والثانى : وهو عكس الأول أى ما ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله ، وهو الحرف (لا) عند جميع النحاة و (ليس) عند نحاة بغداد كما فى نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وإذا أُقرِضْتَ قرْضاً فاجْزِه ... إنما يَجزى الفتى ليس الجمَل

حيث استعمل ليس حرف عطف بمعنى (لا) لتنفى بعدها صنع الخير الذى ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين ويتفق معهم ابن مالك . ويخرِّجه الذين يمنعون أن تكون (ليس) حرف عطف على أن (ليس) فعل جامد ناقص ، و (الجمَل) اسمها ، وخبرها محذوف والتقدير (ليس الجمل جازيا) .

الواو : تفيد مطلق الجمع أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، فتعطف متقدما فى الحكم ومتأخرا فيه ومصاحبا فيه .

عطفها المتأخر فى الحكم نحو قوله تعالى (ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فقد عطفت (إبراهيم) على (نوح) عطف متأخر على متقدِّم . وعطفها المتقدم على المتقدم نحو قوله تعالى (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك) ، فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار – عطف متقدم على متأخر . وعطف المصاحب نحو قوله تعالى (فأنجيناه وأصحابَ السفينة) ، فأصحاب السفينة معطوف على (هاء الغائب) عطف مصاحب .

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به ، أى أن الكلام لا يكتفى بالمعطوف عليه فى أداء المعنى نحو (اختصم زيدٌ . تضارب زيدٌ وعمروٌ . اصطف زيدٌ وعمروٌ . جلست بين زيد وعمرو) إذ أن الافعال : اختصم وتضارب

واصطف، و(الفعل (جلس) مع (بين)، من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا. أو بعبارة مختصرة: لا يمكن أن تكون من طرف واحد. ولذلك قال الأصمعي في بيت امرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقطِ اللوى بين الدَّخولِ فحومَلِ

حيث قال (بين الدخول فحومل) فإنَّ (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد. والفاء تدل على الترتيب من غير مهلة، فالبينة غير متحققة هنا، وإنما تتحقق بالعطف بالواو التي تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معا دفعة واحدة في مدلول العامل، ولهذا خطأ الأصمعيُّ امرأ القيس. وقال ان الصواب أن يقال (بين الدخول وحومل) بالواو. ويرى جماعة النحاة أن التقدير (بين أماكن الدَّخول فأماكن حومَل)، أي أن كلمتي الدخول وحومل هنا لا يراد بهما جزئي المكان وإنما يراد بهما أجزاء كثيرة في هذين المكانين، وهناك مضاف محذوف يفيد هذا التعدد مثل (أماكن - مواضع - أجزاء) الدخول وحومل فهو بمنزلة (اختصمَ الزيدون فالعمرون).

الفاء: تفيد الترتيب في المعنى وفي النطق، والتعقيب أي اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة وقصر المدة التي بين وقوع المعنى عليهما، نحو قوله تعالى (أماته فأقبره)، وقد تفيد الفاء السببية أي أن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه ويحدث هذا إذا كان المعطوف جملة نحو قوله تعالى (فوكزهُ موسى فقَضى عليه) فالوكز تسبب في الموت، واعترض على أن الفاء تفيد الترتيب المعنوي مع الترتيب اللفظي في وقت واحد بالآية الكريمة (أهلكناها فجاءها بأسُنا) إذ أن الفاء أفادت في هذه الآية الترتيب اللفظي دون المعنوي فإن الاهلاك متأخر عن مجيء البأس. ونحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام

توضأ فغسل وجهه ويديه) إلى آخر الحديث الشريف ، إذ أن غسل الأعضاء الاربعـــة مقدم في المعنى ومتأخر عن الوضوء في الذكر . ويرد ابن هشام على ذلك بقوله أن المعنى (إذا أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا) و (إذا أراد الوضوء ، فغسل وجهه ويديه) وبهـذا ينتفي الاعتراض على أن الفاء للترتيب اللفظي فقط لا المعنوي ، لأن إرادة الاهلاك متقدمة على البأس ، وإرادة الوضوء سابقة على غسل الاعضاء . ويرى غيره من النحاة أن الفاء في الشاهدين للترتيب الذكرى أو اللفظي ، لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

كما اعترض على أن الفاء تفيد التعقيب بقوله تعالى (فجعله غثاءً) بعد قوله تعالى (الذى أخرج المرعى) بأن جعل غثاءه أحوى لا يعقب إخراج المرعى ، ولا يتصل به فالفاء هنا أفادت الترتيب ولم تفد التعقيب . ويدفع ابن هشام هذا الاعتراض بوجهين :-

الاول : أن المعطوف عليه محذوف والتقدير (الذى أخرج المرعى فمضت مدة فجعله غثاء أحوى) .

والثاني : أن الفاء في هذا الشاهد نابت عن (ثُمّ) كما جاء عكسه ، أي أن (ثُمّ) جاءت في بعض النصوص تنوب عن الفاء .

وتختص الفاء : بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة لخلوه من العائد ، ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية جعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة فأغنى ذلك عن الرابط ، وذلك نحو (اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ ، أخواك) فاللذان اسم موصول مبتدأ ، وجملة (يقومان) صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، وجملة (فيغضب زيد) معطوفة بالفاء على جملة الصلة (يقومان)

وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يغضب) رفع اسما ظاهراً هو (زيد) ولكن عطفها بالفاء سوّغ ذلك لما في الفاء من معنى السبب ، كما ذكرنا قبل ذلك ، و (أخواك) خبر المبتدأ .

٢ ـ أنها تعطف ما يصلح لأن يكون صلة على ما لا يصلح لذلك نحو (الذى يقومُ أخواكَ فيغضبُ هو زيدٌ) فـ (الذى) اسم موصول مبتدأ ، وجملة (يقوم أخواك) صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، وجملة (فيغضب هو) معطوفة بالفاء على جملة الصلة ، وكان القياس عدم صحة العطف لخلو الجملة المعطوف عليها من عائد ، أى ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يقوم) رفع اسما ظاهراً . والذى سوغ ذلك عطفها بالفاء لما في الفاء من معنى السبب ،

٣ ـ أنها تعطف على الخبر ما لا يصح أن يكون خبرا ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الارضُ مخضرةً) حيث عطف جملة (تصبح الأرضُ مخضرةً) بالفاء على جملة (أنزل من السماء ماء) الواقعة خبرا لـ (أنّ) وهى خالية من ضمير يعود على اسم (أنّ) ولكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

٤ ـ أنها تعطف على ما لا يصلح أن يكون خبرا ما يصلح لأن يكون خبرا نحو قول ذى الرمة :

إنسانُ عينى يحسُرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يجمُّ فيغرقُ

حيث عطف جملة (يبدو) بالفاء ، وهى تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ

وهو (إنسان) لاشتمالها على ضمير يعود إليه . عطف على جملة لاتصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير وهى جملة (يحسر الماء).

٥ ـ أنها تعطف على جملة الصفة جملة لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف نحو : (هذا حاكمٌ يسهرُ على نشرِ العدلِ فيسعدُ الشعبُ) حيث عطفت بالفاء جملة (يسعد الشعب) وهى لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من ضمير يعود على الموصوف ، عطفت على جملة تصلح لأن تكون صفة وهى (يسهر على نشر العدل) إذ يعود الضمير المستتر فى الفعل (يسهر) على الموصوف .

٦ ـ أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف ، على جملة تصلح لأن تكون صفة نحو (هذا حاكم تظلَّمَ الشعبُ فقضى على أسباب الظلم) فجملة (قضى على أسباب الظلم) تصلح لأن تكون صفة لاشتمالها على ضمير يعود على الموصوف وهو (حاكم) وقد عطفت هذه الجملة على جملة أخرى لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من ضمير يعود على الموصوف وهى (تظلَّمَ الشعبُ) والذى سوّغ ذلك العطف بالفاء .

٧ ـ أنها تعطف جملة الحال على جملة لا تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد يضحك ، فانشرحت قلوب الزملاء) حيث قال (انشرحت قلوب الزملاء) وهى جملة لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، وقد عطفت هذه الجملة على جملة لا تصلح لأن تكون حالا وهى (يضحك) .

٨ ـ أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون حالا على جملة تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد تتفرج أساريرُ الزملاء فيضحكُ) حيث عطفت الجملة الصالحة الحالية (يضحك) لاشتمالها على الضمير المستتر (هو) الذى يعود على

صاحب الحال (محمد) ، عطف على جملة (تفرح أسارير الزملاء) وهي لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تحتوي على ضمير يعود على صاحب الحال ، والذي سوّغ ذلك العطف بالفاء .

ثُمّ : تفيد الترتيب والتراخي أي انقضاء مدّة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطف ، وقد توضع (ثمّ) مكان الفاء أو بعبارة أخرى قد تفيد الترتيب مع التعقيب نحو قول حارثة بن الحجاج الايادي يصف فرسه :

كهزّ الرُّدينيّ تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

حيث قال (ثم اضطرب) فانّ (ثُمّ) هنا بمعنى الفاء لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزازاً نابية مباشرة في لحظات من غير مهلة .

حتىٰ : وتفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، سواء كانت هذه الغاية حسيّة أو معنوية محمودة أو مذمومة ، وكل بحسب التخيّل . وينكر الكوفيون العطف بحتى وهم يعربونها ابتدائية وما بعدها معمول لعامل محذوف نحو (جاء الطلبة حتى محمدٌ) والتقدير (جاء الطلبة حتى جاء محمدٌ) و (رأيت المسافرين حتى عليّاً) والتقدير (رأيت المسافرين حتى رأيت عليّاً) ، و (مررت بالمائدين حتى أخيك) والتقدير (مررت بالمائدين حتى مررت بأخيك) أما البصريون فيعطفون بحتى على قلّة وبشروط أربعة :

الشرط الأول : كون المعطوف أسماء فلا يصح أن يكون فعلا لأنها منقولة من (حتى) الجارة وحتى الجارة لا تدخل على الأفعال ، فلا يصح أن نقول على

العطف (سفحت من المذنب حتى خجل) كما لا يصح أن يكون حرفا لأن الحرف لا يدخل على نظيره غالبا إلا في التوكيد اللفظي أو الضرورة الشعرية ، ولا يصح أن تدخل أيضا على جملة فعلية على العطف . وإن جاءت بعدها جملة فعلية أو جملة اسمية كانت حرف ابتداء أي أن ما بعدها جملة تامة أحد ركنيها محذوف .

الشرط الثاني : أن يكون هذا الاسم ظاهرا ، فلا يجوز (قام الناس حتى أنا) كما يذكر الخضراوى .

الشرط الثالث : أن يكون هذا الاسم الظاهر بعضا من المعطوف عليه إمّا بالتحقيق نحو (أكلت السمكةَ حتى رأسها) أو أن يكون بعضا من المعطوف عليه بالتأويل كما في نحو قول المتلمّس :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

هذه من نصب (نعله) ، حيث عطف (نعله) بحتى على ما قبله لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بيّن ابن هشام هذا على رأى البصريين أو أن (نعله) منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل (ألقاها) أما الكوفيون فيرون أن حتى ابتدائية ، و (نعله) مبتدأ ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر ، وقد رُوى (نعله) بالجر على أن حتى حرف جر يفيد الغاية ، و (نعله) اسم مجرور بحرف الجر ، أو أن يكون المعطوف بها شبيه ببعض المعطوف عليه في شدّة الاتصال نحو (أعجبتنى الجاريةُ حتى كلامها) ولا يجوز (أعجبتنى الجارية حتى ولدُها) لأن الولد ليس جزءا منها ولا شبيها بالجزء بخلاف الكلام، وضابط ذلك أنه إن حسُن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى .

والشرط الرابع : أن يكون هذا الاسم الظاهر الذى هو بعض من المعطوف عليه ، غايةً فى زيادةٍ أو نقص حسّىّ أو معنوى . الغاية فى الزيادة الحسّية نحو (فلانٌ يهبُ الأعداد الكثيرة حتى الألوف) . والغاية فى الزيادة المعنوية نحو (مات الناس حتّى الأنبياء أو الملوك) . والغاية فى النقص الحسى نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتّى مثقال الذّرة) والغاية فى النقص المعنوى نحو (غلبك الناسُ حتى الصبيانُ أو النساء) .

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعة لا تكون (حتى) عاطفة ، وحتّى تعطف لمطلق الجمع كالواو عند عدم القرينة ، ولا تفيد ترتيبا زمنيا بين العاطف والمعطوف ، والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى وبالعكس ، وإذا عطف بها آخر شىء على معطوف مجرور بحرف ، وجب إعادة هذا الحرف بعدها ، لأنّ المعنى يلتبس بالجارة ، فتقول (سافرنا فى الأسبوع الماضى حتّى فى آخره)، إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع، فلو لم تذكر (فى) مرة ثانية لاحتمل أن السفر متصل من أول الاسبوع إلى آخره . ولا تعطف (حتى) نعتا على نعت ، وتكون كالواو فى عطفها الخاص على العام .

أمْ : تنقسم (أمّ) إلى قسمين : متصلة ومنقطعة . وأم المتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية أو بهمزة التعيين . و (أمْ) المسبوقة بهمزة التسوية ، إما أن تدخل على جملة محل المصدر ، أو بعبارة أخرى هى أن تتوسط (أمْ) بين جملتين خبر تين قبلهما الهمزة ، وكلتا الجملتين يصلح أن يحل محلها هى والهمزة ، مصدرٌ مؤول منهما معا وقد تكون الجملتان فعليتين نحو قوله تعالى (سواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فقد توسطت (أم) الجملتين الفعليتين

(أأنذرتهم)و(لم تنذرهم)والتأويل انذارك أو عدم انذارك سواء) وقد تكون الجملتان اسميتين نحو قول متمم بن نويرة فى رثاء مالك أخيه :

ولست أبالى بعدَ فقدىَ مالكا أموتىَ ناءٍ أم هو الآن واقعُ ؟

حيث وقع (أم) بين جملتين اسميتين وقد عطفت إحداهما على الاخرى والتقدير (لست أبالى نأىَ موتى أو وقوعه الآن) .

وقد تكون الجملتان مختلفتين نحو قوله تعالى (سواءٌ عليكمْ أدعوتموهم أم أنتم صامتون ؟) حيث جاءت الجملة المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية ، والتقدير (سواءٌ عليكم دعاؤكم إياهم) أى (الأصنام وصمتكم) .

أمّا (أم) المسبوقة بهمزة يراد بها و بأم التعيين . وهمزة التعيين عند كثير من النحاة هى الواقعة بعد (ليت شعرى ولا أعلم ـ وما أدرى ـ ونحوها) لأن هذه الالفاظ ليست فى حكم (لا أبالى) التى تكون الهمزة بعدها للتسوية لأن قائلها يريد : لا أدرى ولا أعلم ، وليت شعرى ـ جواب هذا الاستفهام ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند عدم القرينة ، فإن دلَّ السياق على ذلك ، وجب النزول على مايحدده السياق ، وعلامة (أم) المسبوقة بهمزة التعيين أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما بدون تعيين أمر ما معروف للمتكلم ، وقبلها همزة استفهام يقصد بها و بـ (أم) تعيين أحد هذين الشيئين . وتسد (أى) مسدّ الهمزة مع (أم) فى طلب التعيين وهما يغنيان عن (أى) فى ذلك وتقع (أم) المقصود بها مع الهمزة التعيين بين اسمين مفردين متوسطا بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى (أأنتم أشدُّ خلقا أم السماء ؟) حيث جاء استفهام عن المبتدأ وهو (أنتم) والمعادل (السماء) المعطوفة على

أنتم وهم مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو (أشد خلقا) الواقع خبرا تقديرا عن المتعاطفين . وقد يقع مالا يسأل عنه متأخرا عن الاسمين المفردين لما في نحو قوله تعالى (وإن أدري أقريب أم بعيد ماتوعدون) فالمسئول في هذه الآية هو الخبر وهو (قريب وبعيد) والمسئول عنه متأخر وهو (ما توعدون) وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لـ (أم) أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلي (أم) المعادل الآخر ، ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . وقد تقع (أم) بين جملتين فعليتين نحو قول الشاعر في الحنين إلى الوطن :

فقمتُ للطيفِ مرتاعا فأرقني فقلتُ أهي سرت أم عادني حُلُم

حيث وقعت (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، فإنّ (هي) فاعل لفعل محذوف على الأرجح ، لأن الاصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل . وقد تقع (أم) بين جملتين اسميتين نحو قول الاسود بن يعفر التيمي في الهجاء :

لعمرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريـا

شعيثُ ابنُ سهمٍ أم شعيثُ ابن منقرِ

حيث وقعت (أم) المعادلة بين جملتين اسميتين ، ولهذا ثبتت همزة (ابن) لأنها تحذف إذا كان (ابن) نعتا لعلم ، ومضافا إلى علم ، والثاني أبو الاول ، وهو هنا خبر . والاصل (أشعيث) ؟ فحذفت الهمزة اختيارا ، وحذف التنوين للضرورة إذا اعتبرنا أن (شعيثا) مصروف نظراً إلى الحي . ويحتمل أن يكون حذف التنوين لأن (شعيث) ممنوع من الصرف إلى القبيلة .

أما (أم) المنقطعة فهي الخالية عن همزة التسوية . والهمزة التي يقصد بها مع (أم) التعيين

ولا يفارقها معنى الاضراب ، أو بعبارة أوضح لا يفارقها إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاماً حقيقياً نحو (إنها لإبل أم شاء) أى بل أهى شاء ؟ فقد أخبر أولا بأنها إبل ، ثم تحقق غير ذلك فأضرب عنه مستفهماً عن كونها شاء . وتقدر بعد (أم) جملة لأنها لا تدخل على المفرد ، ذلك أنها غير عاطفة . بل هى بمعنى (بل) الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاما انكاريا ، نحو قوله تعالى(أم له البنات) أى : بل أله البنات ؟ ولا يصح أن تقدر (أم) هنا للاضراب المحض لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله منزه عن ذلك .

وقد لا تقتضى (أم) المنقطعة الاستفهام ألبتة . فتكون للخبر المحض . نحو قوله تعالى : (أم هل تستوى الظلمات والنور) أى (بل هل تستوى الظلمات والنور) ؟ إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

وليت سُلَيْمى فى المنام ضجيعتى هنالك أمْ فى جنةٍ أم جهنمِ

حيث جاءت (أم) المنقطعة الاضراب المحض بمعنى (بل) ولا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلا . لأن الشاعر لا يريد الاستفهام وإنما ساقه مساق التمنى ، ولهذا اقدرنا بعدها جملة ، لأن (أم) التى بمعنى (بل) لا تقع بعدها إلا الجمل .

(أوْ) : وهي بعد الطلب تفيد إمّا التخيير وإما الاباحة وبعد الخبر تفيد معاني مختلفة كالشك والابهام والتفصيل والتقسيم والاضراب .

والمراد بالطلب الصيغة التي تدل على معنى الأمر سواء كان فعل الأمر أو لام الأمر الداخلة على المضارع ، لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في باقي الأنواع الطلبية على الصحيح . ولا فرق بين الأمر الملحوظ والملفوظ . الأمر الملحوظ كما في قوله تعالى (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) أي فليفعل أيّ الثلاثة . والأمر الملفوظ نحو (تزوّج زينب أو أختها) .

والمقصود بالإباحة ترك الحرية للمخاطب في اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارهما معا وله الجمع بينهما إذا أراد ، والمراد الاباحة بحسب العقل أو العرف في أي وقت وعند أي قوم ، لا الاباحة الشرعية ، نحو (جالس العلماءَ أو الزُّهّادَ) .

فالفرق الأساسي بين التخيير والاباحة هو امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الاباحة والمراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، والشك يكون من المتكلم في الحكم لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة ، ومثال مجيء (أوْ) للشك بعد الخبر (لبثنا يوماً أو بعض يوم) ، والمقصود بالابهام هو إخفاء المتكلم الحقيقة المعروفة له عن المخاطب والسامع رغبة في عدم إثارتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك ، نحو قوله تعالى (وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدًى أو في ضلال مبين) حيث جاء بالكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحّد الله وعبده فهو على هدى ، ومن عبد غيره فهو في ضلال ، توطينا للمخاطب ليكون أكثر قبولا لما يلقى إليه ، أمّا (أوْ) التي تفيد التفصيل بعد الخبر فنحو قوله تعالى (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) . ومثال (أو) التي تفيد التقسيم بعد الخبر نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) والفرق بين التفصيل والتقسيم

أن التفصيل تبيين الأمور المجتمعة بلفظ واحد ف (أو) في الآية تفصيل للإجمال في الواو في (قالوا) العائدة على اليهود والنصارى ، أي قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى : كونوا نصارى ، أمّا التقسيم فهو تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف . ويرى بعض النحاة غير ابن هشام ألاّ فرق بينهما ولا ضرر من توحيد معناهما وجعلهما مترادفين والمسألة اصطلاحية محضة .

(أو) تأتي للإضراب بعد الخبر عند الكوفيين وأبي علي الفارسي ومثالها على ما حكى الفرّاء (إذهب إلى زيدٍ أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم) فـ (أو) في ذلك المثال بمعنى بل . ومنها قول الشاعر :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

حيث جاءت (أو) للإضراب بمعنى (بل) .

و (أو) تأتي بمعنى الواو بعد الخبر عند الكوفيين أيضا ، وبعبارة أخرى هي تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين ويصح أن يحل محلّها الواو عند أمن اللبس نحو قول حميد بن ثور الهلالي :

قومٌ إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم ما بين مُلجِمِ مُهرِهِ أو سافعِ

حيث استعمل (أو) بمعنى الواو العاطفة ، ذلك لأن (بين) لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى ، فلو أبقيت (أو) على معناها وهو أحد الشيئين أو الأشياء لأضيفت بين إلى واحد وهو غير سائغ في العربية .

وذهب أكثر النحاة إلى أنّ (إمّا) الثانية في الطلب والخبر ، الطلب

نحو (تزوّج إمّا هندا وإما أختها) والخبر نحو (جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ) بمنزله (أو) فى العطف والمعنى ، فتكون حرف عطف بمعنى (أو) وتكون للتخيير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر ، وتكون للشك أو الإبهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب كما فى نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإما كفورا) (فشاكراً) و (كفورا) يعربان حالين والعامل فيهما (هديناه). أما الواو فى (وإمّا) فهى زائدة لازمة . ولا تكون (إمّا) الثانية للاضراب ولا بمعنى واو العطف لأن (أو) مختصة بهما .

ويرى أبو على الفارسى ويتفق معه ابن كيسان وابن برهان أن (إمّا) الثانية مثل (أو) فى المعنى فقط وليست للعطف ، وإنما تذكر فى باب العطف لمصاحبتها لحروف العطف ، ويؤيد رأيهم هذا قولهم أنها مجامعة للواو لزوما أى أنها تلزم مصاحبة الواو ، والعاطف لا يدخل على العاطف . وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع هذا الرأى ، والدليل على ذلك حكمه على بيت سعد بن قرط فى هجاء أمه أن (أيّما) فيها شاذ :

يا ليتما أمُّنا شالت نعامتُها أيّما إلى جنة أيّما إلى نار

فهو يرى أن (أيما) الأول حرف التفصيل ، أما (أيما) الثانية فهى عاطفة وهى شاذة من وجوه ثلاثة: ـ أولها ، وهو موضع الشاهد ، أنها جاءت بدون الواو ، وثانيها فتحُ همزتها والأصل فيها الكسر ، وثالثها ، إبدال ميمها الاولى ياءً ، والأصل فيها أن تدغم ميمها الثانية فى ميمها الاولى .

لكن : يجمع النحاة على أن (لكن) تعطف بشروط سنذكرها . ويرى يونس بن حبيب أنها مخففة من (لكنّ) الثقيلة أخت (إنّ) ، وأن معناها الاستدراك ، وما بعدها معمول لمحذوف يدل عليه المذكور قبلها ، فهو يرى أن (طالح) في نحو (ما مررت برجل صالح لكنْ طالح) يعرب صفة لاسم مجرور محذوف تقديره (مررت برجل طالح) العامل المذكور قبلها . كما يرى أنه إذا ذكرت الواو مع (لكن) فالعطف يكون بالواو لا بها .

ومن يعطف بـ (لكن) يشترط فيها ثلاثة شروط :

أولها : افراد معطوفها نحو (ما مررت برجل صالح لكن طالح) .

وثانيهما : أن تسبق بنفي أو نهى . النفي كالمثال السابق . والنهى نحو : (لا يَقُمْ زيدٌ لكنْ عمرٌو) .

والثالث : ألا تقترن بالواو كالامثلة السابقة كلها .

وتكون (لكن) حرف ابتداء واستدراك وليست عاطفة في عدة مواضع . هذه المواضع هي :

(ا) إذا جاءت بعدها جملة ، وتكون الجملة بعد (لكن) مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبلها ، نحو قول زهير بن أبي سلمى المزني في المدح :

إنّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادرُه   لكنْ وقائعُه في الحرب تُنتظر

حيث جاء (لكن) حرف ابتداء لا عطف ، لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد والجملة بعدها (وقائعه تنتظر) اسمية مكونة من المبتدأ (وقائع) وخبره وهو جملة (تنتظر) .

(ب) إذا جاء (لكن) بعد الواو. فى هذه الحالة وجب أن تقع بعد (لكن) جملة تعطف بالواو على ما قبلها، ويكون (لكن) حرفا يفيد الاستدراك والابتداء لا غير، نحو قوله تعالى: (ولكنْ رسولَ الله) فالتقدير (ولكن كانَ رسولَ الله) فرسول يعرب خبرا لـ (كان) المحذوفة مع اسمها. ولا يمكن أن نعرب (رسول) معطوفا على ماقبله وهو: (أبا أحد) من عطف المفرد على المفرد، ذلك لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان من حيث السلب والايجاب. وفى هذه الآية نفى (أبا أحد) وأثبت (رسول الله) فهما مختلفان سلبا وإيجابا.

(جـ) إذا سبق (لكن) بإيجاب نحو (قام زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقم) فـ (لكن) هنا حرف استدراك وابتداء لا عاطفة، و(عمرو) مبتدأ، وجملة (لم يقم) خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ والخبر مستقلة. ولا يجوز فى هذا المثال أن يضبط (عمرٌو) بالضم على أنه معطوف على (زيدٌ) من باب عطف المفرد على المفرد لعدم تقدم نفى أو نهى. هذا عند البصريين. أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

وخلاصة الكلام أن (لكن) حرف يفيد الاستدراك دائما. وهو لا يعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة. فان فُقد شرط منها أصبحت غير عاطفة ووجب دخولها على الجمل وتكون حينئذ حرف استدراك وإبتداء معا. والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى الحكم وبما أنّ ما قبلها يجب أنْ يكون منفيا أو منهيا عنه فيكون الكلام الذى بعدها مثبتا دائما.

بلْ: يعطف (بل) بشرطين: الأول: أن يكون معطوفه مفردا، والثانى: أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهى: ومعنى بل يختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت أو مشتمل على صيغة أمر أو نفى أو نهى. فـ (بل) بعد الإيجاب أو

الأمر يفيد سلب الحكم عما قبله وجعله لما بعدها بالاضراب نحو (قام زيدٌ بل عمرٌو) و (ليقُمْ زيدٌ بل عمرٌو) . وهو بعد النفي والنهي يفيد تقرير حكم ما قبله وجعل ضدّه لما بعده مثل لكنْ ، نحو (ما كنتُ في منزل ربيعٍ بل في أرضٍ لا يُهتدى بها) و (لا يقم زيدٌ بل عمرٌو) . ويفيد (بل) في هاتين الحالتين ما يسمى بالاضراب الابطالي . وأجاز المبرد كونها في هذه الحالة الأخيرة ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها أو بعبارة أخرى إنّها تفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر مع بقاء الحكم السابق وعدم إلغائه وهو ما يسمى بالاضراب الانتقالي فيجوز على قول المبرد (ما زيدٌ قائماً بل قاعداً) على معنى (بل ماهو قاعداً) . ومذهب جمهور النحاة أن (بل) لا يفيد نقل حكم ما قبله لما بعده إلاّ بعد الايجاب ، والأمر نحو (بل قام زيدٌ بل عمرٌو) و (اضرب زيداً بل عمراً) فالقائم في المثال الأول (عمرٌو) ، والمأمور بضربه في المثال (عمرٌو) والمسكوت عنه المثالين (زيد) .

(لا) ويعطف بها بشروط اتفق النحاة على بعضها وهي :

(ا) أفراد معطوفها لفظاً نحو (هذا زيدٌ لا عمرٌو) أو تأويلاً نحو (قلت : محمدٌ قائمٌ لا محمد قاعد) .

(ب) أن تسبق بايجاب أوأمر ، الايجاب نحو (هذا محمدٌ لاعليٌّ) الامر نحو (اضربْ زيداً لا عمراً) .

وبعض شروطها لم يتفق عليها النحاة وهي :

(ج) أن تسبق بنداء نحو (يا ابن أخي لا ابن عمي) وقد أنكر ابن سعدان الكوفي ذلك زاعما أنه لم يسمع عن العرب .

(د) ألاّ يصدق أحد متعاطفيها على الآخر أى لايكون أحد متعاطفيها داخلا فى مدلول الآخر ولا معدوداً من أفراده التى يطلق عليها اسمه . هذا رأى السهيلى وهو من نحاة الاندلس ويتفق ابن هشام معه بقوله (وهو حقّ) فلا يجوز (جاءنى رجلٌ لا زيدٌ) لان زيداً من جنس الرجال ، ويجوز (جاءنى رجلٌ لا امرأة) .

(ﻫ) ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض . وهو رأى الزجاجىّ من نحاة بغداد . فلايجوز (جاءنى لا زيدٌ ولاعمروٌ) إذ لايصح أن نقدر العامل بعد العاطف فنقول (جاءنى لا زيدٌ ولا جاءنى عمروٌ) إلا على سبيل الدعاء . ولا يتفق ابن هشام مع الزجاجى فى هذا الرأى ، ويستشهد على رفضه بقول امرىء القيس الكندى : —

كأنّ دثاراً حلّقت بلبونه عقابُ تنوفَى لا عقابُ القواعلِ

حيث عطفت (لا) عقاب القواعل على عقاب تنوفى ، والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو (حلّقت) . وابن هشام يرفض رأى الزجاجى بنص ورد فيه عكس ذلك الرأى .

العطف على الاسماء :

العطف على الاسم الظاهر والضمير :

يعطف الاسم الظاهر ، والضمير المنفصل ، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط . العطف على الاسم الظاهر نحو (قام زيدٌ وعمروٌ) والعطف على الضمير المنفصل نحو (إياك والأسد) ، والعطف على الضمير المتصل المنصوب نحو قوله تعالى (جمعناكم والاولين) حيث عطف (الأولين) على (كم) .

أمّا الضمير المتصل المرفوع سواء كان بارزا أو مستترا فلا يحسن العطف عليه إلا بعد توكيده بضمير منفصل . العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو قوله تعالى (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) حيث عطف (آباؤكم) على ضمير الرفع المتصل وهو التاء بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنتم) والعطف على ضمير الرفع المستتر نحو قوله تعالى (ادخل أنت وزوجك الجنه) حيث عطف زوجك على ضمير المخاطب المستتر (أنت) بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنت) . وقيل أن سبب الفصل يرجع إلى أن الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لفظا ومعنى ، فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة ، فاذا أكد دلّ ذلك على انفصاله فحصل له نوع من الاستقلال .

ولا يشترط أن يكون الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ضميرا منفصلا ولكن أيّ فاصل ، فقد يكون الفاصل ضميرا متصلا ، كما في نحو قوله تعالى : (يدخلونها ومن صلح) إذ أن (من صلح) معطوف على واو الجماعة في (يدخلونها) والفاصل بينهما الضمير المتصل (ها) الغائبة . وقد يكون الفاصل (لا) كما في نحو قوله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) الدالة على الفاعلين في (أشركنا) وقد فصل بين العاطف والمعطوف بـ (لا) .

وقد يجتمع الفصلان أى بالضمير ، و (لا) معا كما في نحو قوله تعالى : (ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فقد فصل بين (آباؤكم) المعطوف على واو الجماعة في (تعلموا) بالتوكيد وهو (أنتم) و بـ (لا) معا .

ويضعف العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون الفصل في النثر ، نحو قول العرب (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) حيث رفع (العدم) بالعطف على الضمير

المستتر في (سواء) لأنه مؤول بالمشتق فيتحمل الضمير ، وليس بينهما فاصل ، غير أن عدم الفصل يكثر ويفشو في الشعر كما في نحو قول جرير في هجاء الاخطل وهو شاعر معاصر له :

ورجا الأُخَيْطِلُ من سفاهةِ رأيهِ ما لم يكن وأبٌ له لينالا

حيث عطف (أب) وهو اسم ظاهر على اسم (يكن) وهو ضمير مرفوع مستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما .

أما الضمير المخفوض فيكثر العطف عليه بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما . إعادة الخافض الحرف نحو قوله تعالى (فقال لها وللأرض) فقوله (وللأرض) معطوف على (لها) المجرورة باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف . وإعادة الخافض الاسم نحو قوله تعالى (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) ، (آبائك) معطوف على الكاف المجرورة بإضافة (إله) وقد أعيد المضاف (إله) مع المعطوف .

ويرى بعض النحاة مثل يونس بن حبيب والاخفش من البصريين والكوفيين ويتفق معهم ابن مالك صاحب الألفية أنه لا تلزم إعادة الخافض بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما الآية الكريمة (تساءلون به والأرحام) بجر (الارحام) وعطفه على الضمير المجرور بالباء (به) بدون إعادة الجار (أي الباء) ونحو ما حكاه قطرب من البصريين (ما فيها غيرُه وفرسِه) بجر كلمة (فرسه) بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة (غير) إليها من غير إعادة الجار وهو المضاف ، ويحكى ابن هشام أن من هذا القسم قوله تعالى (وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ) حيث عطف (والمسجدِ الحرام) على الهاء في (به) من غير إعادة الجار وهو الباء ، إذ ليس العطف على (السبيل) لأنه صلة المصدر (صدٌّ) . ومما يدل

على ذلك أن (كفرٌ) عطف على (صدٌّ) والمصدر لا يعطف عليه حتى تكمل معمولاته ، وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف (المسجد) على (سبيل) لكان من جملة معمولات (صدّ) لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته .

عطف الفعل على الفعل :

يعطف الفعل وحده بدون مرفوعه ، أى فاعله ، على الفعل من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض ، كما يعطف الاسم على اسم مثله عطف مفردات . ويشترط لذلك اتحاد زمانيهما من حيث المضي والحال والاستقبال ، ويحسن العطف إن اتحد زمان الفعلين مع اتحاد نوعيهما نحو : (لنحيي به بلدة ميتا ونُسقيه) حيث اتحد الفعلان (نحيى) و (نسقى) فى الزمان الحاضر ، إذ أن كلاهما فعل مضارع ، ونحو قوله تعالى : (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) حيث عطفت الافعال (تتقوا) على (تؤمنوا) و (يسألكم) على (يؤتكم) من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب بدليل الجزم فيهما ، وكلاهما فعل مضارع .

ويحسن العطف أيضا إذا اتحد زمانا الفعلين دون أن يتحد نوعاهما ، نحو قوله تعالى (يقدُم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) حيث عطف الفعل (أورد) على الفعل (يقدم) والاول ماض ، ولكنه مستقبل المعنى ، لأنه بمعنى يورد ، والثانى مضارع ، ونحو قوله تعالى (تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا) حيث عطف الفعل (يجعل) وهو مضارع على (جعل) الماضى لأنه فى محل جزم وزمنه مستقبل بسبب أداة الشرط الجازمة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا .

عطف الفعل على الاسم :

يعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، أو بعبارة أخرى يعطف الفعل على الاسم المشتق العامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الصريح أيضا واسم الفعل في بعض أحواله نحو قوله تعالى : (فالمغيرات صبحا فأثرن) حيث عطف الفعل الماضي (أثرن) على (المغيرات) وهي اسم فاعل مشبه للفعل لأنه في تأويل (واللائي أغرن) ونحو قوله تعالى (صافات ويقبضن) حيث عطف الفعل المضارع (يقبض) على الاسم (صافات) وهو اسم فاعل في معنى يصففن .

ويجوز العكس ، أي عطف الاسم على الفعل ، كقول جندب بن عمر في وصف امرأة :

يا رُبَّ بيضاءَ من العواهج أمِّ صبيٍ قد حبا أو دارج

حيث عطف الاسم المشبه الفعل وهو (دارج) على الفعل وهو (حبا) .

وجعل ابن مالك من هذا القسم قوله تعالى (يُخرجُ الحيَّ من الميت ومُخرجُ الميت من الحي) حيث عطف (مُخرج) وهو اسم مشبه للفعل لأنه اسم فاعل على الفعل (يُخرج). ويرى الزمخشري أن (مخرج) في هذه الآية معطوف على اسم مثله (فالق) لا على الفعل (يُخرج) .

حذف حرف العطف مع معطوفه :

يقرر ابن هشام أن الفاء والواو من حروف العطف تختص بجواز حذفهما مع معطوفهما إذا دل عليهما دليل ، وتشاركهما في ذلك (أم) المتصلة . مثال حذفها

الفاء مع معطوفها قوله تعالى: (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست) إذ أصله (فضرب فانبجست) فيكون الفعل (انبجست) معطوف على الفعل (فضرب) المحذوف مع الفاء، وهذا الفعل المحذوف معطوف بدوره على الفعل (وأوحينا) ومثال حذف الواو مع معطوفها قول النابغة الذبياني في الرثاء:

فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل

حيث حذف الواو ومعطوفه وهو (بيني) إذ التقدير (ما كان بين الخير وبيني) والدليل على ذلك أن (بين) يجب أن تضاف لمتعدد كما سبق أن ذكرنا. ونحو قول العرب (راكب الناقة طليحان) إذ التقدير (راكب الناقة والناقة طليحان) فحذفت الواو مع معطوفها. ومثال حذف (أم) المتصلة قول الشاعر:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها؟

إذ التقدير (أرشد طلابها أم غي؟).

ويجوز أيضا حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة. مثال حذف المعطوف عليه بالواو قول بعضهم (وبك وأهلا وسهلا) جوابا لمن قال له (مرحبا) والتقدير (ومرحبا بك وأهلا). ومثال حذف المعطوف عليه بالفاء نحو قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا؟) والتقدير (أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا؟) ونحو قوله تعالى (أفلم يروا إلى ما بين أيديهم) إذ التقدير (أعموا فلم يروا ما بين أيديهم؟).

وقد يحذف العاطف وحده ولا يكون ذلك إلا في (الواو) والفاء و(أو). حذف

الواو نحو قوله عليه السلام (تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُرِّه ، من صاع تمره). ومثال حذف الفاء (حفظت الكتاب بابا بابا) أى (بابا فبابا) ، و (ادخلوا المعرض واحد واحد) أى واحدا فواحدا ومثال حذف أو (أعط السائل قرشا قرشين ثلاثة) أى (قرشا أو قرشين أو ثلاثة) ومما يجدر بنا ذكره فى هذا المجال :

١ - أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وما ورد من ذلك من النصوص فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع ، ومنه قول الأحوص :

أيا نخلةً من ذات عرقٍ عليك ورحمةَ الله السلامُ

حيث تقدم المعطوف (رحمة) على المعطوف عليه وهو السلام) .

٢ - يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور كما فى قوله تعالى (وجعلنا من بينهم سدًّا ومن خلفهم سدًّا) حيث فصل بين الواو ومعطوفها (سدًّا) الثانية بالجار والمجرور (من خلفهم) ولا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضرورة الشعرية .

٣ - الأصل فى عطف النسق المغايرة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشىء على نفسه ، وأجاز بعض النحاة ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغى أو بقصد التفسير والتوضيح ومن هذا القسم قول الشاعر (وألفى قولها كذبا ومينا) حيث عطف (مينا) على (كذبا) والمين هو الكذب وهكذا يكون الشىء قد عطف على نفسه لسبب بلاغى .

البدل

تعريفه : البـــدل عند النحـاة ، هو المقصود بالحـكم المنسوب إلى إلى متبوعه إثباتاً ونفياً و وهو تابـع بلا واسطة أى من غير واسطة لفظية تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . وقولهم أنه المقصود بالحـكم يبعد من التعريف النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، ذلك لأنها مكملات المقصود بالحكم أى متبوعها ، إمّا بتخصيصه أو إيضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى ذكرناها أما هى فليست مقصودة بالحـكم . يبقى بعد ذلك عطف النسق . وعطف النسق ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ليس مقصودا بالحكم وهو المعطوف بـ (لا) بعد الايجاب نحو (جاء زيدٌ لا عمرٌو) ، و بـ (بل) و (لكن) بعد النفى نحو (ما جاء زيدٌ بل عمرٌ) ، و (ما جاء زيدٌ لكنْ عمرٌو) وواضح ان المعطوف بلا بعد الايجاب ليس مقصودا بالحكم لأن الحكم السابق منفى عنه . وأما المعطوف ببل ولكن بعد النفى فإنه ليس مقصودا بالحكم لأن السابق هو نفى المجىء ، والمقصود به إنما هو الأول .

والقسم الثانى مقصود بالحـكم هو وما قبله ، فيصدق عليـه أنه مقصود بالحـكم ، لا أنه المقصود بالحـكم وحده ، بل يشاركه فى الحكم غيره ، وذلك كالمعطوف بالواو فى حالى الاثبات أوالنفى نحو (جاء زيدٌ وعمرٌو) ، (ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو) .

وهذا القسمان يخرجان من تعريف البدل باعتبار أنهما ليسا المقصودين بالحكم .

والقسم الثالث المقصود بالحـكم دون ما قبله ، وهو المعطوف بـ (بل) بعد الاثبات نحو (جاءنى زيدٌ بل عمرو) وهذا القسم يخرج من التعريف البدل لأنه وإن كان مقصودا بالحـكم غير أنه توجد واسـطة لفظية تذكر بينه وبين

متبوعه ، والبدل تابع بلا واسطة . وينقد ابن هشام تفسير ابن مالك وابنه بدر الدين ابن مالك ومن وافقها لتعريف البـــدل ، ويتهمهم بأنهم جانبوا الصواب .

أقسام البـدل :

البدل عند النحاة أربعة أنواع :

١ - بدل الكل من الـكل : وهو بدل الشيء مما هو مطابقا ومساويا له في المعنى تمام المطابقة ، أما اللفظ فيختلفان فيه غالبا . نحو قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم) فـ (صراط) الثانية بدل كل من كل من الأولى . وقد سمى ابن مالك ناظم الألفية هذا البدل بـ (البدل المطابق) لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ (الله) بالجر ، إذ يعرب (الله) بدلا مطابقا من (العزيز) . ويرى ابن هشام أن البدل في الآية السابقة لايقال فيه بدل كل من كل لأن بدل الـكل من الكل يطلق على كل ذي أجزاء ، وذلك ممتنع في الآية لأن مسماه تعالى لايقبل التجزئة .

٢ - بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله ، وضابطه أن يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه دون أن يفسد المعنى بحذفه . ويعتبر البدل بدل جزء من كل سواء كان هذا الجزء قليلا أو مساويا أو أكثر . فيجوز أن تقول (أكلت الرغيف ثلثه) و (أكلت الرغيف نصفه) و (أكلت الرغيف ثلثيه) . ولا بد من اتصال بدل الجزء من الكل بضمير يرجع على المبدل منه ليربط البعض بكله . ويجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمتبوعه في الافراد والتذكير ونحوهما . ولا فرق بين أن يتصل

هذا الضمير بالبدل مباشرة أو بلفظ آخر له صلة بالبدل اتصال الضمير بالبدل مباشرة نحو قوله تعالى (ثم عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم) حيث جاء (كثير) بدل جزء من كل وهو الواو الأولى فى (عموا) والثانية فى (صموا) عائدة على كثير ، لأنه مقدّم رتبة ، إذ التقدير نحو (ثم عموا كثير منهم وصموا) والذى يحمل على ذلك أنه لو جعل بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد . واتصال الضمير بلفظ آخر له صلة بالبدل نحو (قابلت المسافرات إلى الخارج أربعة منهن) فالضمير العائد على المبدل منه متصل بـ (من) الجارة المتعلقة بالبدل .

وقد يغنى عن الضمير فى إفادة الربط (أل) أو اللبس نحو (إذا رأيت والدك فقبله اليدا) أى (يده) ، أو (إلا) فى الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام حيث يجوز فى المستثنى النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية نحو (ما نجح الطلاب إلا واحدا أو واحدٌ) .

وقد يكون الضمير العائد على المبدل منه غير موجود فيقدر نحو قوله تعالى : (ولله على الناس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا) أى منهم .

٣ ـ بدل الاشتمال : وهو بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال ، ولتوضيح تعريف ابن هشام نقول أن بدل الاشتمال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر فى متبوعه من الأمور العارضة الطارئة التى ليست جزءاً أصيلا من المتبوع ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه (العامل) فى المبدل منه ولكن بطريقة إجمالية ، لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه ، نحو (أعجبنى زيدٌ علمه) و(أعجبنى عمروٌ حسنه) و(سُرق زيدٌ ثوبه) و(سُرق زيدٌ فرسهُ) فالعلم والحسن بدل اشتمال وكلاهما يعين أمرا عرضيا فى المتبوع ، لأنه لا يدخل فى

تسكن الذات ويشملهما الاعجاب إجمالا ، ولكن لا يناسب نسبته إلى ذات (زيد) التي هي عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الاعجاب إلى صفة من صفاته ، وكذلك الثوب والفرس بدل اشتمال ، ويقال فيهما ما ذكرنا ، فالمقصود نسبة السرقة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل العامل (الفعل) على البدل بطريقة مجملة ، وهو كبدل البعض من الكل لا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه سواء كان هذا الضمير ظاهرا أو مقدرا . مثال الضمير الظاهر أوالمقدر قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فـ (قتال) بدل اشتمال من (الشهر) والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ (في) وهي متصلة بما يتعلق بالبدل . ومثال الضمير المقدر قوله تعالى : (قتل أصحابُ الأخدود النارِ) بالجر بناء على أن (النار) بدل اشتمال من الأخدود . والتقدير (النار فيه) ويقول بعض النحاة أن أصله (ناره) متصلة بالضمير ، ثم حذف الضمير ونابت عنه (أل) وبدل الاشتمال كبدل البعض لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه ، فمثل (أعجبني عليٌّ أخوه) بدل إضراب لا بدل اشتمال لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول .

٤ ـ البدل المباين أي المغاير المبدل منه . وينقسم عند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام ، ولا بد في كل من الاقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم ، والبدل المباين بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع (المبدل منه) وتقسيم ابن هشام للبدل المباين إلى ثلاثة أقسام يتبع حالة المبدل منه .

فالقسم الأول : يسمى (بدل الغلط) وبدل الغلط يحدث عندما لا يكون المبدل منه مقصودا ألبتة ، ولكن سبق إليه اللسان ، والمقصود ببدل الغلط ، بدلٌ من اللفظ الذي هو غلط وليس المقصود أن البدل نفسه هو الغلط كما قد

يتوهم البعض ، مثال ذلك (مُدًى) فى قول ابن مالك : (خذ نبلا مُدًى) فيكون هذا اللفظ بدل غلط إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل .

والقسم الثانى يسمى (بدل النسيان) ويحدث بدل النسيان إذا قصد المتكلم المبدل منه ، ولكنه تبيّنَ فساد رأيه بعد ذكره المبدل منه ، فيكون البدل الشىء ذكر نسيانا . فـ (مُدى) فى المثال السابق (خذ نبلا مدى) يكون بدل نسيان إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ النبل ، ثم تبيّن له فساد رأيه ، وأنّ الصواب الأمر بأخذ المدى .

ويقرر ابن هشام أن ابن مالك وكثيراً من النحاة لم يفرّقوا من القسمين السابقين (بدل الغلط وبدل النسيان) وسموهما معا (بدل الغلط) وهو يعال ذلك بأنهما قريبان من بعضهما غير أن بدل الغلط يتعلق باللسان ، وبدل النسيان يتعلّق بالعقل .

والقسم الثالث : من البدل المباين عند ابن هشام يُسمى (بدل الاضراب) أو (بدل البدَاء) ويجوز هذا البدل عندما يقصد المتكلم كلّ واحد من المبدل منه والبدل ، وذلك بأن يذكر المبدل منه قصداً ، ثم يضرب عنه ويتركه من غير أن يتعرض له بنفى أو باثبات . ونمثّل لهذا القسم من البدل المباين بمثل ابن مالك السابق (خذ نبلا مُدى) ، ويحدث هذا إذا كان المتكلم أراد الامر بأخذ النبل ، ثم أضرب عنه إلى الامر بأخذ المدى ، وجعل الاول أى النبل فى حكم المتروك ويتضح لنا مما سبق أن (مُدى) فى قول الناظم (خذ نبلا مدى) يحتمل أنواع البدل المباين الثلاثة وذلك باختلاف التقادير . ويرى ابن هشام أن الأحسن فى البدل المباين بأقسامه الثلاثة أن يؤتى بـ (بل) فيقال (خذ نبلا

بل مدى) لئلا يتوهم أن (مدى) صفة لنبل ، وأن المقصود (نبلا حاداً) ، وإذا أتى ببل خرج (مدى) عن كونه بدلا وصار عطف نسق .

أحكام الابدال :

١ - يبدل الاسم الظاهر من اسم ظاهر مثله نحو (خالد) في (جاء أخوك خالد) ، و (نصف) في (أثمرت الأشجارُ نصفُها) ، و (علمُ) في (أعجبني خالدٌ علمه) ، و (زبيبا) في (أكلت تمرا زبيبا) ، و (فرسا) في (لقيت رجلا فرسا) .

٢ - لا يبدل الضمير من الضمير لعدم وروده عن العرب . وعلى ذلك فنحو (أنت) في (قمت أنت) ، وكاف الخطاب في (مررت بك أنت) يعرب توكيدا باتفاق من النحاة . وكذلك (إيّاك) في نحو (رأيتك إيّاك) عند الكوفيين ويتفق معهم ابن مالك ، لأنه لا فرق عندهم في تأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل . ويرى البصريون أن (إيّاك) في المثال السابق يعرب بدلا : لما ثبت عن العرب كما نقل سيبويه ووافقه عليه النحاة الذين جاءوا بعده ، من أنهم كانوا إذا أرادوا التوكيد أتوا بالضمير المرفوع المنفصل فيقولون (جئت أنت) و (رأيتك أنت) ، و (مررت بك أنت) فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في حالتي النصب والجر . وذهب الكوفيون ويتفق معهم ابن مالك ، إلى الضمير الثاني في حالتي النصب والجر توكيد للاول كما هو في حالة الرفع ولو كان موافقا له نحو (إيّاك) في (رأيتك إيّاك) ، و (كاف الخطاب) ، في (مررت بك بك) .

٣ - لا يبدل ضمير من اسم ظاهر ، أما ما ورد مما يوهم ذلك نحو (رأيت زيداً إياه) فهو من وضع النحاة ، ولم يسمع عن العرب .

٤ ـ يجوز أن يبدل الاسم الظاهر من الضمير سواء في ذلك بدل الكل أو البعض أو الاشتمال أو المباينة : ـ

فان كان الضمير الغائب فان الاسم الظاهر يبدل منه دون أي شروط نحو قوله تعالى (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) حيث أبدل اسم الموصول أي الاسم الظاهر (الذين) من الضمير في (أسرّوا) وهو واو الجماعة بدل كلّ من كل بدون شروط . وهذا هو وجه من أوجه إعراب (الذين) . و (الذين) في هذه الآية وجهان آخران من الاعراب هما :

١ ـ أنها فاعل الفعل (أسرّ) أما واو الجماعة فهي ليست ضميرا وإنما هي علامة على الجمع على لغة (أكلوني البراغيث) .

٢ ـ أنها مع صلتها (الذين ظلموا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أسرّوا النجوى) خبر مقدم .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض نحو (محمدٌ أوثقته يديه) حيث جاء (يديه) بدل بعض الضمير (هاء الغائب) في (أوثقته) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل اشتمال نحو (محمدٌ احترمته تفكيرَه) حيث جاء الاسم الظاهر (تفكيره) بدل اشتمال من ضمير الغائب في (احترمته) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل غلط نحو (إبراهيم ضربته فرسَه) حيث جاء الاسم الظاهر (فرسه) بدل غلط من ضمير الغائب في (ضربته) .

فان كان الضمير الحاضر سواء كان المتكلم . أو المخاطب فيبدل منه الاسم الظاهر بشرط ، هذا الشرط هو أن يكون واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون بدل بعض من كل . مثال إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب نحو (أعجبتنى وجهُك) فـ (وجه) بدل بعض من كل من ضمير المخاطب (تاء) المخاطب فى (أعجبتنى) ونحو قوله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله أسوةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) حيث جاء الاسم الظاهر (مَنْ) الموصولة بدل بعض من كل من ضمير المخاطب فى (لكم) .

والثانى : أن يكون بدل اشتمال نحو (أعجبتنى كلامُك) حيث أبدل الاسم الظاهر (كلامٌ) من تاء المخاطب فى (أعجبتنى) أى من الضمير ، وهو قول النابغة الجعدى من قصيدة أنشدها بين يدى الرسول عليه السلام :

بلغنا السماءَ مجدُنا وجدودُنا وإنّا لنرجو فوق ذلك مَظهَرا

حيث أبدل الاسم الظاهر (مجدنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا وهو (نا) الدالة على الفاعلين .

والثالث : أن يكون بدل كل مفيد الاحاطة نحو قوله تعالى (تكونُ لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا) حيث جاء الاسم الظاهر (أوّل) بدل كل من الضمير (نا) ، وهو مفيد الاحاطة والشمول لأن المراد بأوّلنا وآخرنا (جميعنا) على عادة العرب من ذكر طرف الشىء وإرادة جميعه . ويمتنع إبدال الاسم الظاهر إذا لم يفد البدل أو يدل على الاحاطة فإن كان بدل كل من كل ، أو اقتضى بعضا بأن دلّ على البعضية ، أو دلّ على اشتمال ، ويختلف الأخفش مع هذا الرأى أن يجيز نحو (رأيتك زيداً) ، و (رأيتنى عمرا) على أن (زيدا) و (عمراً) بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلا فى (رأيتك)

و (رأيتنى) ووجه الامتناع عدم الفائدة إذ ينفى أن يفيد البدل ما لم يفده المبدل فيه .

٥ - يبدل كلّ من الاسم والفعل والجملة من مثله ، الاسم نحو (إنك ابتهاج لك استمال إليك القلوب وجذبها نحوك) حيث أبدل الاسم الظاهر (ابتهاج) من الاسم وهو ضمير المخاطب فى إنّك) .

ومثال ابدال الفعل من مثله نحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق آثاما ، يضاعفْ) حيث جاء الفعل (يضاعف) بدل اشتمال من الفعل (يلق) لأن لقى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب - وبعض النحاة يعتبرونه بدل كل من كل لأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام .

ويشترط فى ابدال الفعل من الفعل اتحاد الفعلين فى الزمان الماضى والحاضر والمستقبل دون النوع كما فى العطف فيجوز (إن جئتنى للزيارة أكرمك) ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض ولا بدلا مباينا عند البصريين ، وأجازها بعض النحاة ومثلوا لابدال الفعل من الفعل بدل بعض بقول العرب (إن تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك) فالفعل (تسجد) بدل بعض من الفعل (تصلّ) ومثلوا لابدال الفعل من الفعل بدلا مباينا بنحو (إن تُطعم الفقير ، تكسه تُثب) حيث جاء الفعل (تكسه) بدلا مباينا من الفعل (تطعم) والذى يدل على أن البدل فيما سبق هو الفعل وحده لا الجملة ، أن الفعل التابع يشارك متبوعه فى نصبه وجزمه فهو من قبيل بدل المفرد . ومما يجدر بنا ذكره فى هذا المجال أن بعض النحاة يرى جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس أى ابدال الاسم الذى يشبه الفعل من الفعل كما جاز ذلك فى العطف . مثال ابدال الفعل من اسم يشبهه نحو (محمدٌ متّقٍ يخاف ربّه) فالفعل (يخاف بدل من (متّق)

وهو اسم يشبه الفعل لأنه اسم فاعل عامل . ومثال ابدال الاسم الذى يشبه الفعل من الفعل نحو (محمدٌ يخاف ربه ـ متقٍ) ويختلف النحاة فى هذا النوع إذ يرى بعضهم أن الاسم الذى يشبه الفعل هنا (متق) يعرب خبرا ثانيا .

أما ابدال الجملة من الجملة فنحو قوله تعالى (أمدّكم بما تعلمون ـ أمدّكم بأنعام وبنين) حيث جاءت جملة (أمدّكم)الثانية بدل بعض من كل من جملة (أمدّكم) الاولى ، لأنها أخص منها لانّ (ما تعلمون) يشمل الأنعام وغيرها . وقد تبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال كقول الشاعر :

أقولُ له ارحلْ لا تُقيمَنَّ عندنا   وإلاَّ فكنْ فى السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

حيث جاءت جملة (لا تقيمن) بدل اشتمال من جملة (ارحل) إذ يلزم من الرحيل عدم الاقامة . أمّا ابدال الجملة من الجملة بدل كلّ ، فمنعه بعض النحاة وأجازه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أولّ من الأولى على بيان المراد نحو (اقطع عنقودَ العنب اقطعه) ولا يحتاج بدل الجملة من الجملة إلى ضمير يعود المبدل منه لتعذّر عودته على الفعل أو على الجملة .

وقد تبدل الجملة من المفرد كما فى نحو قول الفرزدق فى الشكوى :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً   وبالشّام أخرى كيف يلتقيان ؟

حيث أبدل جملة (كيف يلتقيان) من الاسم المفرد وهو (حاجة) و (أخرى) ، بدل كلّ وسوّغ ذلك أن الجملة فى التقدير بمنزلة المفرد ، والتقدير (إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما) فأولت الجملة بالمصدر الصريح .

٦ — يجوز إبدال اسم من اسم متضمّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ، وفي هذه الحالة يذكر الحرف مع البدل . مثال إبدال اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام نحو (كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟) ، و (من رأيت ؟ أزيداً أم عمراً ؟) ، و (ماذا صنعت أخيراً أم شراً) . فاسم العدد (عشرون) وما عطف عليه في المثال الأول ، بدل تفصيل من (كم) . واسم العلم (زيداً) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من (من) والمصدر (خيراً) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من (ما) . وقرن الجميع بالهمزة لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام . والأمثلة توضح لنا أن الاستفهام الذي يتضمنه المبدل منه (المتبوع) قد يكون عن الكمية أو المقدار كما في المثال الاول ، أو عن تعيين الذات كما في المثال الثاني أو عن معنى من المعاني كما في المثال الثالث .

ومثال إبدال اسم من اسم متضمّن معنى حرف شرط نحو (من يقم — إن زيدٌ وإن عمروٌ — أقم معه) ، و (ما تصنع — إن خيراً وإن شراً — تجز به) ، و (متى تسافر — إن غداً وإن بعد غد — أسافر معك) فـ (زيد وعمرو) في المثال الأول ، بدلان من (من) بدل تفصيل ، و (خيراً وشراً) في المثال الثاني ، بدلان من (ما) الشرطية ، و (غداً وبعد غد) في المثال الثالث بدلان من اسم الشرط (متى) . وقد قرن كلّ منها بـ (إنْ) لتضمن المبدل منه معنى الشرط . والامثلة السابقة تدل على أن الشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل ، أو غير العاقل ، كما يكون للزمان والمكان .

فهـــرس

تم هذا الكتاب بعون الله